التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي

2023

تنامي الاقتصاد الرقمي
وسد الفجوة الرقمية

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2023

تنامي الاقتصاد الرقمي وسد الفجوة الرقمية

© نوفمبر 2023 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Türkiye
الهاتف +90–312–468 6172
الموقع الإلكتروني www.sesric.org
البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض أو نسخ أو تحميل أو طباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها لأغراض تجارية، في أي ظرف كان. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات الضرورية لدائرة النشر بسيسرك.

هذا العمل من إعداد موظفي سيسرك، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار سيسرك أو دوله الأعضاء أو شركائه أو منظمة التعاون الإسلامي جهات مسؤولة عن المحتوى والآراء والتفسيرات والشروط الواردة فيه. ولا تعبر الحدود والألوان وباقي المعلومات الظاهرة على أي خريطة واردة في هذا العمل بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. ويمكن الاطلاع على النسخة النهائية للتقرير على الموقع الإلكتروني لسيسرك.

يرجى الاستشهاد بالعمل بالصيغة التالية: سيسرك (2023). *التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي: تنامي الاقتصاد الرقمي وسد الفجوة الرقمية*. دراسات التنمية الاقتصادية. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أنقرة.

أعد هذا التقرير فريق من الباحثين في سيسرك، بتوجيهات من معالي السيدة زهراء زمرد سلجوق، المديرة العامة لسيسرك، وتحت إشراف السيد مظهر حسين، مدير دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. وتولى السيد كنان باغجي رئاسة فريق العمل، وأعد أيضا الفصول 3 و 4 و 5. وأشرف كل من السيد جيم تينتين وأسد باكملي على الفصلين 1 و 2، تواليا، واشتركا في إعدادهما، وقدم لهما الدعم الفني كل من السيد دافرون إشنازاروف والسيد مزمل إديما والسيدة بخارى أسلان.

وتوجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

ردمك: 978-625-7162-24-1

الغلاف من تصميم السيد سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث بسيسرك عن طريق البريد الإلكتروني: research@sesric.org

مصدر الصورة الداخلية: https://e.huawei.com/tr/publications/global/ict_insights/201908281022/special-report/201911081512

المحتويات

المختصرات iii

تمهيد v

توطئة vii

ملخص 1

1 آخر التطورات في الاقتصاد العالمي: الاتجاهات والآفاق 13

النمو الاقتصادي 14

البطالة 18

الأسعار والتضخم 20

التجارة الدولية 22

ميزان الحساب الجاري 24

الاستثمار الأجنبي المباشر 26

الظروف المالية 28

الرصيد المالي 29

2 آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 32

الإنتاج والنمو الاقتصادي 33

البطالة 44

التضخم 46

التجارة الدولية 47

ميزان الحساب الجاري 54

الرصيد المالي 55

التمويل الدولي 57

تغطية خاصة: تنامي الاقتصاد الرقمي وسد الفجوة الرقمية..... 68

3 الأنماط المتغيرة للإنتاج والتجارة في ظل تنامي الرقمنة..... 69

1.3 إعادة النظر في التنمية الصناعية في عالم رقمي..... 70

2.3 مراجعة موجزة لآخر التطورات في العناصر الرئيسية للاقتصاد الرقمي والتحول الصناعي..... 76

4 القضايا والتحديات التي تعيق التحول الرقمي في الأنشطة الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي..... 92

1.4 الوضع الراهن للبنية التحتية الرقمية..... 93

2.4 الوصول إلى التقنيات والخدمات الرقمية..... 102

3.4 مهارات التحول الرقمي..... 107

4.4 تقييم الجاهزية للثورة الصناعية الرابعة..... 109

5 الخيارات القائمة على مستوى السياسات لسد الفجوة الرقمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 112

الملحق: تصنيف البلدان..... 125

المراجع..... 127

المختصرات

ADB	البنك الآسيوي للتنمية
AI	الذكاء الاصطناعي
CEE	منطقة أوروبا الوسطى والشرقية
COMESA	السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
CPI	مؤشر أسعار المستهلك
DSN	شبكة التوريد الرقمية
DOTS	إحصاءات وجهة التجارة
EC	المفوضية الأوروبية
EIB	البنك المركزي الأوروبي
EPR	نسبة العمالة إلى عدد السكان
EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FTRI	مؤشر جاهزية التكنولوجيا الرائدة
GCF	إجمالي تكوين رأس المال
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GFCF	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
GII	مؤشر الابتكار العالمي
GNI	الدخل القومي الإجمالي
GVC	سلاسل القيمة العالمية
HIPC	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IFS	الإحصاءات المالية الدولية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IoT	إنترنت الأشياء
IPR	حقوق الملكية الفكرية
ISIC	التصنيف الصناعي الدولي الموحد
ITC	مركز التجارة الدولية
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
LAC	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
AYS	سنوات التمدرس معدلة حسب مستوى التعلم
LDCs	أقل البلدان نموا
LVC	سلاسل القيمة المحلية

MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
ML	التعلم الآلي
MNE	شركة متعددة الجنسيات
MVA	القيمة المضافة للتصنيع
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
PPP	تعادل القوة الشرائية
P-PP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
R&D	البحث والتطوير
RER	سعر الصرف الحقيقي
RTA	اتفاق تجاري إقليمي
RVCs	سلاسل القيمة الإقليمية
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SME	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SSA	أفريقيا جنوب الصحراء
STI	العلوم والتكنولوجيا والابتكار
TLD	النطاق العلوي
TOT	معدلات التبادل التجاري
TTIP	شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNSD	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
USA	الولايات المتحدة الأمريكية
$US	الدولار الأمريكي
WB	البنك الدولي
WDI	مؤشرات التنمية العالمية
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WEO	آفاق الاقتصاد العالمي
WIPO	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
WTO	منظمة التجارة العالمية

تمهيد

لا تدخر منظمة التعاون الإسلامي جهدا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في دولها الأعضاء، وذلك من خلال تسخير كامل إمكاناتها لتعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء والاستثمار والسياحة والتمويل الإسلامي وعدد من الأدوات. وهذا ما يجعل جدول الأعمال الإنمائي للمنظمة في تطور مستمر مع مرور السنوات، وهو ما يتجلى بوضوح في النطاق المتعدد القطاعات الذي يغطيه برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025. والمنظمة، بوصفها جهة بارزة منخرطة في مجال التنمية على الصعيد العالمي، تعمل باستمرار على دعم دولها الأعضاء وحضها على المشاركة بحيوية في الساحة الجيوسياسية الدولية وعمليات صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي لضمان وحماية مصالحها المشتركة. وبحمل المنظمة لرسالة سامية تتمثل في خلق فرص اقتصادية للجميع والنهوض بمستوى رفاهية الشعوب في الدول الأعضاء، فهي طالما دعت لتعزيز العمل الإسلامي المشترك من أجل اقتصادات متكاملة ومترابطة وذات قدرة تنافسية دوليا وشاملة ومستدامة.

اتسم الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية بتحولات كبيرة شملت أبعادا مختلفة. فقد طالت مسارات النمو الاقتصادي والتكامل آثار متعلقة بسطوة النزعة الحمائية من جديد على الأجندة الدولية للسياسات الاقتصادية. كما أن التكيف مع التكنولوجيات الرقمية على نحو متزايد، مصحوبا بشواغل متعلقة بمرونة سلاسل التوريد، من العوامل المساهمة في إحداث تحول في ديناميات التجارة والاستثمار. وفي نطاق هذا التحول، باتت القطاعات التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا في الاقتصادات المتقدمة تستقطب استثمارات أكبر من القطاعات التقليدية في الاقتصادات النامية. وللأسف الشديد، أضحى الاتجاه المتنامي للسياسات التقييدية مصدر تهديد من شأنه أن يعكس مسار التكامل الاقتصادي وتقويض التعاون اللازم لضمان الحماية من الصدمات الجديدة والتعامل مع التحديات العالمية. وفي هذا السياق، يتطرق إصدار 2023 من تقرير "التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي" بالتفصيل لهذه التطورات الاقتصادية العالمية متعددة الأوجه، ويعرض رؤى وتصورات بخصوص الصورة التي تشكل بها هذه التطورات طبيعة العالم الذي نعيش فيه وتأثيرها في الوقت الحاضر على منطقة منظمة التعاون الإسلامي بالخصوص.

ولا شك أن بلدان المنظمة، بفضل هياكلها الاقتصادية المتميزة وثرواتها من الموارد وخصائصها الديموغرافية، تتابع هذه التطورات العالمية وتتكيف معها باساليبها الخاصة. وقد برز الاقتصاد الرقمي، على وجه الخصوص، كعنصر أساسي بالنسبة للعديد من بلدان المنظمة، في خضم مساعي تسخير التكنولوجيا والابتكار لتحقيق النمو الاقتصادي والتنويع والشمول. وتجسد الرقمنة والأتمتة المتنامية فرصا وتحديات في الآن ذاته بالنسبة لبلدان المنظمة. فهما من جهة من العناصر التي من شأنها تحفيز القدرة على التنويع الاقتصادي، وتعزيز القدرة

التنافسية، وتمكين الشباب والفئات النشطة في المجتمع. ومن جهة أخرى تثير تساؤلات بخصوص الفجوة الرقمية، والأمن السيبراني، والحاجة إلى حوكمة فعالة في العصر الرقمي.

إننا في منظمة التعاون الإسلامي، إذ نرصد مختلف أوجه التعقيد في المشهد الاقتصادي العالمي، ندرك تمام الإدراك مدى أهمية سد الفجوة الرقمية بوصفه عنصرا أساسيا في إطار التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة والازدهار. لذلك نأمل أن يكون هذا التقرير مصدرا قيما لواضعي السياسات والأعمال التجارية والباحثين وجميع الجهات المعنية بفهم أنماط التفاعل المعقدة بين التطورات الاقتصادية العالمية ودور الاقتصاد الرقمي في رسم معالم المستقبل. ففي عالم يزيد ترابطا يوما بعد يوم، تعد المعرفة واتخاذ قرارات مستنيرة من الأمور التي لا غنى عنها، وكلنا يقين بأن هذا التقرير سيسهم في نشر فهم أعمق بخصوص هذه القضايا الهامة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري لسيسرك على إعداده لهذا التقرير، وأشجع دولنا الأعضاء على التفاعل مع محتوياته، واستخلاص الدروس منه واعتبارها مبادئ توجيهية للاسترشاد بها في صياغة الاستراتيجيات الوطنية لسد الفجوة الرقمية في مساعيها لبناء مستقبل زاهر.

حسين ابراهيم طه
الأمين العام
منظمة التعاون الإسلامي

توطئة

يسرني أن أقدم بين يدي القارئ الكريم هذا التقرير الحامل لعنوان "التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2023: تنامي الاقتصاد الرقمي وسد الفجوة الرقمية". ويقدم هذا التقرير تحليلا شاملا لأحدث التطورات على مستوى الاقتصاد العالمي ويعرض تصورات قيمة بخصوص المشهد الاقتصادي في بلدان المنظمة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الإحصاءات والمعلومات القابلة للمقارنة.

إن الاقتصاد العالمي اليوم يقف عند منعطف حاسم يميزه التقدم التكنولوجي الكبير، والمتطلبات البيئية، والتوترات الجيوسياسية، والتحولات الديموغرافية. والتحديات التي نواجهها في وقتنا الحاضر تتجاوز الحدود الجغرافية للبلدان، وتستلزم بذلك حلولا قائمة على التعاون لتجسير الفجوات وتجاوز المصالح الضيقة. وظهور الذكاء الاصطناعي، وتقنية سلسلة الكتل، وإنترنت الأشياء، وغيرها من التكنولوجيات الثورية، يغير معالم الصناعات، وسلاسل التوريد، وطبيعة العمل ذاته. وفي هذا التقاطع بين الاقتصاد العالمي واقتصادات منظمة التعاون الإسلامي نجد قواسم مشتركة وفي لوقت ذاته تحديات خاصة. إن سبل الاستفادة من هذه التقنيات لتعزيز المرونة الاقتصادية، وتمكين شبابنا، ومعالجة القضايا الملحة المتعلقة بالتحول الاقتصادي من أبرز القضايا التي نستعرضها في إصدار هذا العام من تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي.

إن بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سواء من خلال مبادرات مدينة دبي الذكية الطموحة، أو بيئة التجارة الإلكترونية الدينامية في جاكرتا، أو مراكز التكنولوجيا الصاخبة في إسطنبول، أو البيئات المتنامية للأعمال التجارية الناشئة في كوالالمبور، تجدها تعتمد الرقمنة كعنصر محوري للتقدم، وتسخير الابتكار لإعادة تشكيل طبيعة الصناعات وخلق فرص العمل، ودفع عجلة النمو الاقتصادي. وتنوع هذه الإنجازات تجسد ديناميكية هذه الاقتصادات وتطلعات شعوبها. وفي الوقت الذي تنعم فيه بعض المدن والمناطق بالقدرة للمضي قدما، تواجه مدن ومناطق أخرى صعوبة في الوصول إلى الأدوات الرقمية والمعرفية اللازمة للانخراط كليا في العصر الرقمي. لذلك ينبغي عدك إغفال هذا الواقع القائم في حوار السياسات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لضمان استفادة جميع فئات المجتمع من مزايا الرقمنة.

واعتماد الرقمنة والتكنولوجيا المتقدمة لا يعد مجرد انعكاس للتقدم الاقتصادي فحسب، بل تمظهر من تمظهرات المبادئ الإسلامية التي تدعو للابتكار والريادة. فالتراث الإسلامي يحث على السعي وراء المعرفة والاستخدام المسؤول للموارد، وكلاهما حاضر في مساعي بلدان منظمة التعاون الإسلامي في المجال الرقمي.

وعلينا أن نشجع بادان المنظمة على الاستعانة بتراثها الغني لتعزيز التحولات الرقمية الأخلاقية والمستدامة التي تتماشى مع قيم العدالة والإنصاف والمسؤولية الاجتماعية اليت يدعو الإسلام إليها.

ولا شك أن الخيارات التي نقبل عليها اليوم بخصوص الرقمنة والتكنولوجيا المتقدمة سيتردد صداها في اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والعالم بأسره مستقبلا. نحن أمام لحظة فارقة في التاريخ، لحظة تتطلب البصيرة والتعاون والابتكار. وفي هذا التقرير، لا نحاول فهم جوانب التعقيد التي يتميز بها هذا العصر الرقمي فحسب، بل نسعى أيضا لرسم معالم مستقبل تكون فيه هذه التكنولوجيات أدوات لتحقيق التقدم والشمولية والرخاء المشترك. وفي أثناء دراستنا وتحليلنا للقوة التحويلية للرقمنة والتكنولوجيات المتقدمة، فلنغتنم الفرصة لتعزيز المرونة والاستدامة والازدهار فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

زهراء زمرد سلجوق
المديرة العامة
سيسرك

ملخص

آخر التطورات في الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي

سجل الاقتصاد العالمي نموا بمعدل 6.3% في 2021، وذلك بفضل الانتعاش القوي في البلدان المتقدمة (5.4%) والبلدان النامية (6.8%) بعد انكماش بنسبة 2.8% في 2020. فزوال تأثير القاعدة في 2022 سمح بمعدل نمو معتدل بلغ نسبة 3.5%. ومن المتوقع أن يستمر الوضع على نفس النمط، خاصة وأن البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى في العالم تسعى للتخفيف من آثار التضخم. فتقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن الاقتصاد العالمي سيحافظ على معدل نمو قدره 3% في عامي 2023 و 2024. وهناك مجموعة من العوامل التي قد تؤثر على آفاق النمو الاقتصادي العالمي في فترة 2023-2024، وأبرزها الصراع المستمر بين روسيا وأوكرانيا الذي يجسد مصدرا كبيرا لعدم اليقين بخصوص الآفاق مع تأثير جلي على أسعار الطاقة والسلع الأساسية. وعلى الصعيد المالي، تؤدي بعض الإجراءات المتخذة من طرف البنوك المركزية إلى تقييد نمو القطاع المالي، وهو الأمر الذي قد يفضي بدوره إلى تنامي أوجه الهشاشة في القطاع المصرفي على المدى القصير مع تقلص حجم السيولة.

البطالة

تراجع معدل البطالة العالمي بنسبة 0.7 نقطة مئوية، مسجلا بذلك نسبة 6.2% عام 2021، بعد أن بلغ ذروته المتمثلة في نسبة 6.9% عام 2020 بسبب تفشي جائحة كوفيد-19. وهذا أعلى معدل منذ 1991، وهي السنة التي تتوفر البيانات لحدودها. وفي 2022 زادت البطالة تراجعا بنسبة 0.4 نقطة مئوية، مسجلة بذلك نسبة 5.8%، اي ما يعادل 192 مليون عاطل عن العمل في العالم، وهو تراجع عن رقم 214.2 مليون عاطل المسجل في 2021. وتقدر منظمة العمل الدولية أن معدل البطالة قد يستقر على هذا الحال دون تغيير خلال عامي 2023 و2024. وهناك فوارق بين الجنسين في معدلات البطالة في العالم، لاسيما في المناطق النامية، حيث ترتفع معدلات البطالة في صفوف الإناث مقارنة بالذكور، ويصعب على النساء إيجاد فرصة عمل مقارنة بالرجل.

الأسعار والتضخم

ارتفعت أسعار السلع الأساسية بمعدل متوسطه 33.5%، وبلغت مستويات جديدة في 2022، وفقا لمؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأساسية. لكن على عكس عام 2022، من المتوقع أن تتراجع بشكل عام أسعار السلع الأساسية في 2023. وعلى الصعيد العالمي، بات مستوى التضخم المتزايد باستمرار من أبرز

الشواغل ومصدر قلق كبير في العديد من البلدان. ارتفع معدل التضخم العالمي ليبلغ 4.7% في عام 2021 وبلغ عتبة 8.7% في 2022. وفي البلدان النامية، ارتفع التضخم من معدل 5.9% المسجل عام 2021 إلى 9.8% في 2022، بينما في البلدان المتقدمة زاد بأكثر من الضعف، حيث ارتفع من 3.1% إلى 7.3%. ومن المتوقع أن يتباطأ التضخم العالمي خلال عامي 2023 و2024 ليبلغ 6.8% و5.2% على التوالي، وذلك بفضل السياسات النقدية المتشددة التي تنفذها البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم.

التجارة الدولية

تراجع معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات من 10.7% المسجل في 2021 إلى 5.2% في 2022، بينما سجل حجم التجارة في السلع تراجعا حادا، من 11.1% عام 2021 إلى 3.3% عام 2022. والتباطؤ الكبير في إجمالي الأنشطة الاقتصادية والصراع المستمر في أوكرانيا وآثار الجائحة، كلها من العوامل التي ساهمت بشكل من الأشكال في رسم معالم الوضع القائم. وتشير التقديرات إلى أن نمو حجم التجارة في السلع والخدمات على الصعيد العالمي من المتوقع أن يسجل نسبة 2.0% في 2023 و 3.7% في 2024.

ميزان الحساب الجاري

سجل إجمالي ميزان الحساب الجاري الخاص بالبلدان المتقدمة عجزا قدره 258.4 مليار دولار أمريكي عام 2022، مقارنة بفائض قدره 435.2 مليار دولار أمريكي في 2021. وارتفع العجز الكبير في الولايات المتحدة من 846.4 إلى 925.6 مليار دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حققت مجموعة البلدان المتقدمة فوائض في الحساب الجاري بنسبة 0.8% في 2021، ثم سرعان ما انقلبت إلى عجز بنسبة 0.5% في 2022. فيما زاد حجم إجمالي الفائض بالنسبة للبلدان النامية بنسبة 79% ليصل إلى 582.7 مليار دولار أمريكي في 2022. وبالتالي زادت الفوائض نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 0.8% المسجلة عام 2021 إلى 1.4% عام 2022. وتشير التوقعات الراهنة لصندوق النقد الدولي إلى أنه من الممكن أن تتلاشى فوائض البلدان النامية بحلول عام 2024، بينما من المرتقب أن تصل فوائض البلدان المتقدمة 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

الاستثمار الأجنبي المباشر

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الواردة انتعاشا كبيرا في عام 2021 على الصعيد العالمي، إذ بلغ حجمها 1.48 تريليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 53.7% عن المستوى المنخفض لعام 2020 البالغ 962 مليار دولار أمريكي. ثم بعد ذلك تراجعت هذه التدفقات إلى 1.29 تريليون دولار أمريكي في 2022، وهو ما يعادل تراجعا بنسبة 12.4%. ومردّ ذلك التباطؤ الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة نحو البلدان المتقدمة والتي تراجعت بنسبة 21.6%، أي من حجم قدره 773 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 606 مليار دولار أمريكي في 2022، في حين تراجعت هذه التدفقات إلى البلدان النامية بنحو طفيف قدر بنسبة 2.3%، أي من 705 إلى 689 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة. ونتيجة لذلك، تحسنت حصة البلدان النامية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية، لتسجل 53.2% في 2022 بدل 47.7% في 2021.

الظروف المالية

وفي ظل التعافي السريع بفضل الظروف المالية المرنة في 2021، تحسنت الآفاق العالمية. لكن في مطلع عام 2022، ساءت الأوضاع المالية العالمية بشكل كبير، وتصاعدت المخاوف بخصوص التراجع على التوقعات الاقتصادية القائمة بسبب الحرب في أوكرانيا. وفي النصف الثاني من عام 2022، أخذت الظروف المالية تتحسن قبل أن تدخل مرحلة التشديد. والسبب الرئيسي وراء تشدد الظروف المالية هو استمرار البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة سيجعل الاقتراض أكثر تكلفة في جميع أنحاء العالم، وهذا ما يجهد المالية العامة للبلدان المعنية. وفي ضوء البيئة العالمية التي يشوبها نوع من عدم اليقين، أخذت حالة عدم الاستقرار المالي تزيد باطراد.

الرصيد المالي

تراجعت حالات العجز المالي على الصعيد العالمي في 2021 و 2022 في ظل تعافي الاقتصادات من تداعيات الجائحة ومباشرة الحكومات لعملية قطع الدعم الطارئ. والواقع أنه لغاية عام 2022، أصبحت قدرة الحكومات محدودة للغاية في دعم الانتعاش الاقتصادي من خلال الحيز المالي. ففي البلدان المتقدمة، تقلص حجم العجز من معدل 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي المسجل عام 2021 إلى 4.3% عام 2022. ومن المتوقع أن تستقر معدلات العجز خلال فترة 2023-2024 في حدود مستوى 2022. وفي البلدان النامية، ظلت معدلات العجز في 2022 مستقرة على 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو نفس الرقم المسجل في العام الذي قبله. لكن المن المتوقع أن ترتفع هذه المعلات نسبيا حتى تمثل 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2023، وذلك راجعفي المقام الأول للعائدات المتراجعة باستمرار.

آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الإنتاج والنمو الاقتصادي

زاد مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، بالأسعار الحالية، ليبلغ 8.7 تريليون دولار أمريكي في 2022، وذلك بفضا التعافي التدريجي المتواصل. وضمن حجم الاقتصاد هذا، استأثرت مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحصة 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2022، وهو معدل أعلى بـ 0.9 نقطة مئوية مقارنة بالعام الذي قبله. ومن حيث تعادل القوة الشرائية (PPP) المعبر عنها بالدولار الدولي، بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنظمة 24.4 تريليون دولار، واستأثرت بذلك بحصة 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 0.3 نقطة مئوية مقارنة بعام 2021.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بحكم الانتعاش المستمر على مستوى الإنتاجية، واصلت قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأسعار الجارية، تسجيل زيادة في جميع أنحاء العالم خلال عام 2022. ومن حيث القيمة بالدولار الأمريكي، فقد زاد المتوسط العالمي بنسبة 3.2% من العام السابق، مسجلا مبلغ 12,884 دولارا أمريكيا ونسبة الزيادة كانت أكبر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة

13.1%، مسجلا مبلغ 4,581 دولارا أمريكيا. ومن حيث تعادل القوة الشرائية، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم 21,015 دولار في عام 2022، بمعدل زيادة بلغت 9.6% مقارنة بالعام الذي قبله. وفي بلدان المنظمة، زاد المتوسط بنسبة 10.8% ليبلغ 12,851 مليار دولار. وبذلك تبقى الأرقام الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة متدنية، سواء من حيث قيمتها بالدولار الأمريكي أو حسب تعادل القوة الشرائية، لكن معدل النمو السريع الذي حققته مجموعة بلدان المنظمة ساهم غلى حد ما في تقليص الفجوة في عام 2022.

النمو الاقتصادي

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي معدل نمو بمتوسط 5.6% في 2022، وهو رقم أكبر من المتوسط العالمي وأعلى معدل سجل منذ عام 2011. وتماشيا مع الاتجاهات العالمية، من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في بلدان المنظمة في العامين المقبلين، إلى 3.5% عام 2023 و 3.9% عام 2024. وكانت غيانا أسرع الاقتصادات نموا في 2022 في مجموعة بلدان المنظمة وفي العالم. كما سجلت كل من جزر المالديف والنيجر معدل نمو برقمين، 12.3% و 11.1%، تواليا، وصنف البلدان ضمن قائمة الاقتصادات العشر الأسرع نموا في العالم. وبالمقابل، سجلت 3 بلدان من أصل 54 بلدا عضوا في المنظمة التي تتوفر بشأنها البيانات معدل نمو سلبي في عام 2022: ليبيا (12.8-%) والسودان (2.5-%) وبروناي دار السلام (1.5-%).

بنية الناتج المحلي الإجمالي: القيمة المضافة حسب القطاعات

تشير أحدث البيانات المتاحة لعام 2021 أن الأنشطة الزراعية، التي لا تمثل سوى 1.3% من إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة، تستأثر بحصة عالية من إجمالي القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تبلغ 10.9%، وهي حصة أكبر من نظيرتها حتى في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (8.6%). وبلغ متوسط الصناعة غير التحويلية 22.1% في 2021 بعد أن تراجع عن معدل 27.5% المسجل عام 2010 إلى معدل قياسي بلغ 19.5% عام 2020. وتبلغ حصة قطاع التصنيع 16.2% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا الرقم أعلى من نظيره في مجموعة البلدان المتقدمة (13.6%)، لكنه أقل بكثير من الحصة المسجلة في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (22.5%). ويواصل قطاع الخدمات أداء دور بارز في معظم اقتصادات المنظمة، ويستأثر بحصة متوسطها 50.8% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة. لكن مع ذلك، تبقى هذه الحصة منخفضة بالنظر إلى كون القطاع يستحوذ على ثلاثة أرباع (76.1%) إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة و 55.6% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وبمتوسط 67.1% على الصعيد العالمي.

بنية الناتج المحلي الإجمالي: النفقات

لحدود عام 2021، واصلت نفقات الاستهلاك النهائي (سواء من قبل الأسر المعيشية أو الحكومة) استئثارها بأكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأيضا في بقية العالم. وبلغت حصة استهلاك الأسر المعيشية 55.9% من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان المنظمة، وهو رقم أكبر من نظيره

في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (48.3%)، لكنه أقل بشكل طفيف من حصة البلدان المتقدمة (58.6%). وبلغت حصة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية في بلدان المنظمة (13.5%) مقارنة بمجموعتي البلدان المتقدمة والنامية. وبلغ متوسط حصة إجمالي تكوين رأس المال 27.3% بالنسبة لبلدان المنظمة، وهو رقم دون متوسط مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، لكنه أعلى من متوسط البلدان المتقدمة. وواصلت التجارة الدولية في السلع والخدمات استئثارها بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد بلغ متوسط حصة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة المنظمة 33.4% و 31.1%، على التوالي.

سوق العمل

بعد أن تراجعت نسبة العمالة إلى عدد السكان في 2020 لمستويات هي الأدنى على الإطلاق (54.5%) على الصعيد العالمي بسبب فقدان الوظائف، عادت لتسجل انتعاشا بنسبة 1.2 نقطة مئوية لتبلغ بذلك 55.7% في 2021، وزادت تحسنا بنسبة 0.7 نقطة مئوية في 2022 لتبلغ بذلك معدل 56.4%. وواصلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تسجيل معدلات متدنية من حيث نسبة العمالة إلى عدد السكان خلال فترة الخمس سنوات قيد الاستعراض (2018-2022) مقارنة بباقي العالم. وبعد أن بلغت هذه النسبة معدلا متدنيا في بلدان المنظمة قدر بنحو 51.5% في عام 2020، عاد المعدل لبسجل انتعاشا طفيفا في 2021 ليبلغ 52% ثم ارتفع إلى 52.7% في 2022. ووفقا لأرقام منظمة العمل الدولية، تقلص عدد العاطلين عن العمل في بلدان المنظمة بمعدل 0.7 مليون شخص ليبلغ الرقم بذلك 46.3 مليون شخص عاطل عن العمل لحدود عام 2022. ونتيجة لذلك، تراجع أيضا معدل البطالة بنسبة 0.3 نقطة مئوية، ليصل إلى 6.3% في 2022. ومن المتوقع أن يبقى الرقم مستقرا على هذا المستوى خلال فترة 2023-2024، وهذا ما يجعله قريبا من المتوسطات العالمية.

التضخم

زاد حجم تضخم أسعار المستهلك في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بصورة كبيرة حتى بلغ 20.0% في 2022، بعد أن كان مستقرا في حدود 12.6% عام 2021. وكانت هذه الزيادة البالغ قدرها 7.4 نقاط مئوية أكبر بكثير من الزيادة المسجلة في كل من البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (3.1) والبلدان المتقدمة (4.2). وبحكم ارتفاع معدل التضخم إلى 7.3% في البلدان المتقدمة و 7.6% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، ظلت بلدان المنظمة مسجلة لمتوسط جد مرتفع على مؤشر التضخم في عام 2022. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال 2023 أيضا، رغم أن التقديرات تشير لفرص تراجع معدلات التضخم خلال 2023 على الصعيد العالمي. وعلى صعيد بلدان المنظمة، سجلت السودان أعلى معدلات التضخم السنوية في 2022، غذ بلغ المعدل 138.8%، وتلتها تركيا (72.3%) وسورينام (52.5%) وإيران (49.0%)، وكلها ضمن قائمة البلدان العشر المسجلة لأعلى معدلات التضخم في العالم.

التجارة الدولية

تجارة البضائع

بعد أن سجلت القيمة السنوية لتجارة البضائع العالمية تراجعا بنسبة 7.3% في 2020 في ظل تفشي الجائحة، استعادت انتعاشها عام 2021 بنسبة 27.0% وفي 2022 بنسبة 10.8%. وسارت مستويات الصادرات والواردات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى متواز، رغم تسجيل معدلات انتعاش كبيرة على مستوى الصادرات. فقد سجلت صادرات بلدان المنظمة من البضائع، التي تراجعت بنسبة 17.5% في 2020، ارتفاعا بلغ حجمه نسبة 41.4% في عام 2021 و29.8% في 2022. وزاد حجم واردات البضائع بنسبة 30.4% عام 2021 وبنسبة 18.2% في 2022 في أعقاب انخفاضه بنسبة 9.8% في 2020. وتبعا لذلك، استأثرت الصادرات، التي ارتفع حجمها لقيمة 2.7 تريليون دولار أمريكي في 2022، بحصة أكبر في إجمالي الصادرات العالمية، أي 11.2% في 2022 مقابل 9.6% في عام 2021. وعلى نفس المنوال، سجل حجم الواردات، الذي ارتفع لمبلغ 2.4 تريليون دولار أمريكي في 2022، حصة مهمة في إجمالي الواردات العالمية، حيث ارتفع من نسبة 9.3% المسجلة في 2021 إلى 9.7% عام 2022.

التجارة في الخدمات

انتعشت قيمة التجارة في الخدمات على الصعيد العالمي، التي تراجعت بمعدل 17.2% في 2020 مقارنة بالعام الذي قبله، بنسبة 18.8% في 2021 وزادت نموا بنسبة 14.8% في 2022. وبعد أن شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تراجعا أكثر حدة في تجارة الخدمات عام 2020، عادت وسجلت انتعاشا في 2021 وعقب ذلك تحسب كبير في 2022. فقد انتعش حجم صادراتها من الخدمات، التي تراجعت بمقدار الثلث (34.0%) عام 2020، بنسبة24.8% لتبلغ قيمتها 372 مليار دولار أمريكي في 2021، ثم زاد انتعاشا بصورة كبيرة بمعدل النصف تقريبا (47.6%) لتصل إلى 549 مليار دولار أمريكي، وبذلك زادت حصتها في إجمالي صادرات الخدمات العالمية من 5.7% المسجلة عام 2020 إلى 6% في عام 2021 ثم 7.7% في 2022. وعلى نفس المنوال، انتعشت وارداتها من الخدمات بنسبة 15.3% وبلغت قيمتها 509 مليار دولار أمريكي بعد أن تراجعت بنسبة 26.7% في 2020، ثم زادت حصتها بنسبة 22.1% لتبلغ قيمتها 622 مليار دولار أمريكي، وبذلك زادت حصتها في واردات الخدمات العالمية لتبلغ 9.4% في 2022 بدل معدل 8.9% في العامين السابقين.

وسجل صافي صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي زيادة كبيرة حتى بلغت قيمتها 303 مليار دولار أمريكي في 2022 بعد أن كانت في حدود 50 مليار دولار فقط في 2021. وفي تجارة الخدمات، ظلت بلدان المنظمة، من حيث القيمة الإجمالية، مستوردا صافيا على امتداد الأعوام الخمس الماضية (2018-2022)، رغم أن حجم العجز تقلص خلال هذه الفترة. فقد بلغ العجز الإجمالي لبلدان المنظمة في تجارة الخدمات 72 مليار دولار أمريكي عام 2022، وهو أدنى معدل على امتداد الفترة قيد الاستعراض.

تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

بعد أن تراجع مستوى صادرات السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 8.1% في 2020 ليبلغ حجمها 293 مليار دولار أمريكي، عادت في 2021 لتحقق انتعاشا بنسبة 30.3% في 2021 ليبلغ بذلك حجمها 381 مليار دولار وزاد حجمها بنسبة 24.4% إضافية في 2022 حتى بلغ 475 مليار دولار. لكن حجم صادرات بلدان المنظمة في اتجاه باقي بلدان العالم زاد بمعدلات عالية، وهذا ما أدى إلى تراجع حصة الصادرات فيما بين بلدان المنظمة من 19.6% المسجلة في 2020 إلى 18.1% في 2021 وزادت تراجعا في 2022 لتسجل نسبة 17.3%.

ومن بين بلدان المنظمة، كانت المملكة العربية السعودية أكبر مصدر لباقي البلدان الأعضاء في 2022، بحيث بلغت قيمة الصادرات 94.7 مليار دولار أمريكي. لكن من حيث الحصة من الصادرات فيما بين بلدان المنظمة، سجلت اليمن أعلى المعدلات بتوجيهها لنسبة 93.6% من إجمالي صادراتها إلى باقي بلدان المنظمة. وفيما يتعلق بالواردات البينية في منظمة التعاون الإسلامي، كانت الإمارات العربية المتحدة أيضا أكبر مورد من البلدان الأعضاء الأخرى في المنظمة عام 2022، إذ بلغت قيمة هذه الواردات 77.5 مليار دولار. لكن من حيث الحصة من الواردات فيما بين بلدان المنظمة، سجلت بنين أعلى المعدلات بتلقيها لما يقرب من ثلثي (63.6%) إجمالي ولرداتها من باقي بلدان المنظمة.

ميزان الحساب الجاري

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث القيمة الإجمالية، فائضا في الحساب الجاري بلغ 299 مليار دولار أمريكي في 2022، وهو رقم أعلى بضعفين ونصف من الفائض المتمثل في 116 مليار دولار أمريكي المسجل في العام الذي قبله. وبالموازاة مع ذلك، زاد الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 1.5% المسجلة عام 2021 إلى 3.4% في 2022، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال السنوات التسع الماضية. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إمكانية تراجع حجم الفائض لقيمة 107 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سجلت المملكة العربية السعودية أكبر فائض في الحساب الجاري بالقيمة الاسمية في 2022 (152.8 مليار دولار)، بينما سجلت تركيا أكبر عجز (48.7 مليار دولار). وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ الفائض مستوى عال قدر بنحو 30.5% في أذربيجان، بينما بلغ العجز أعلى مستوياته في موزمبيق بنسبة 36.0%.

الرصيد المالي

يواصل متوسط مستويات العجز الحكومي تقلصه في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2022، بحيث بلغ معدل 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد نتج هذا التحسن عن زيادة الإيرادات وانخفاض النفقات، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. لكن التقديرات القائمة في الوقت الراهن بخصوص 2023 تشير إلى إمكانية تسجيل انحراف عن هذا الاتجاه، إذ من المتوقع ارتفاع معدل النفقات وتراجع الإيرادات وتوسع نطاق العجز ليبلغ 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وشهدت معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر بشأنها البيانات تحسنا في

رصيدها المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مقارنة بالعام الذي قبله. وبينما سجلت سبع بلدان فقط فائضا في عام 2021، ارتفع هذا العدد في 2022 ليصبح 15 بلدا.

التمويل الدولي

تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد أن تراجع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 15.2% في 2020 لتبلغ قيمتها 98 مليار دولار أمريكي، عادت في 2021 لتحقق انتعاشا بنسبة 40.6% لتبلغ بذلك قيمتها 138 مليار دولار. وسجل تراجع طفيف بنسبة 1.7% في 2022 لتصبح القيمة في حدود 135 تريليون دولار أمريكي. وبلغت حصة بلدان المنظمة في إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية 19.7% في 2022 بعد أن كانت 19.5% عام 2021. وعلى نفس المنوال، بلغت حصتها في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في 2022 معدلا هو الأعلى خلال عقد من الزمن (10.5%)، مقارنة بنسبة 9.3% عام 2021. وخلال فترة الخمس سنوات الممتدة بين 2018 و 2022، زادت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المنظمة بنسبة 18.4% لتصل إلى 2.3 تريليون دولار أمريكي، بينما زادت بنسبة 53.4% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وبنسبة 33.9% في البلدان المتقدمة. وبهذا، تكون بلدان المنظمة قد استقطبت حصة أقل نسبيا من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2022 (5.3%) بالمقارنة مع عام 2018 (6.1%). وواصلت البلدان المتقدمة جذب الجزء الأكبر من الأرصدة العالمية، إذ أنها بلغت نسبة 73.8% في عام 2022.

الدين الخارجي

ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 81 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 4.1% ليبلغ 2,064 مليار دولار أمريكي في عام 2021، مقارنة بمبلغ 1,983 مليار دولار أمريكي المسجل في عام 2020. ويعد استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي، الذي توسع نطاقه بمقدار 45.7 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 60.7%، ليبلغ 120.9 مليار دولار، من أكثر العناصر المساهمة في هذه الزيادة وإن كان هو المكون الأصغر من إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة. وزاد كل من الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة في 2021 بمعدل 30.7 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 3.0%، وشكلا بذلك العنصرين الأكثر مساهمة في إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة (50.8%). وتراجع الدين الخاص بدون ضمانات بمقدار 4 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 0.7% من مستوى عام 2020 ليبلغ قدره 591.3 مليار دولار أمريكي. وباعتباره ثاني أكبر مكون لإجمالي رصيد الدين الخارجي، بلغت حصته 28.8% في عام 2021. وعموما، بلغ رصيد الدين طويل الأجل، الذي يشمل الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة والدين الخاص بدون ضمانات، 1,640 مليار دولار أمريكي عام 2021، بزيادة قدرها 26.7 مليار دولار، أو ما يعادل 1.7%، مقارنة بالعام الذي قبله، واستأثر بحصة 79.5% من إجمالي رصيد الدين الخارجي. فيما بلغ الدين قصير الأجل قيمة 303.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021، بزيادة قدرها 8.9 مليار دولار، أو 3.0%، عن العام الذي قبله، وظل مستقرا على حصته في حدود حوالي 15%.

الاحتياطيات الدولية

بلغ الإجمالي العالمي للاحتياطيات الدولية ما يقارب 14.8 تريليون دولار أمريكي في 2022، بتراجع قدره 1 تريليون دولار، أو ما يعادل 6.5%، عن العام الذي قبله. وكانت البلدان المتقدمة منشأ ثلثي (68%) نسبة التراجع، بحيث تراجعت احتياطاتها بمعدل 689 مليار دولار أمريكي، أو 9.3%، لتبلغ 6.7 تريليون دولار أمريكي. وفي البلدان النامية، تراجعت الاحتياطيات بمقدار 332 مليار دولار أمريكي، أو 4.0%، لتصل إلى 8.0 تريليون دولار أمريكي. لكن في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تشير البيانات الخاصة بعام 2022 المتاحة حول 36 بلدا إلى نمو حجم الاحتياطيات بنسبة 2.0% لتبلغ بذلك قيمتها 1.66 تريليون دولار. ومع ذلك، بينما تمكنت نصف هذه البلدان في تحسين حجم احتياطياتها في 2022، تدهورت كفاية الاحتياطيات المتعلقة بالواردات في معظم بلدان المنظمة إما بسبب تراجع حجم الاحتياطيات أو زيادة حجم الواردات على نحو أكبر من الاحتياطيات.

المساعدة الإنمائية الرسمية

بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي استفاد منها العالم النامي في عام 2021 ما يناهز 203.9 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى معدل مسجل على الإطلاق، بزيادة قدرها 9 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 4.6%، مقارنة بالعام الذي قبله. وتراجعت التدفقات التي تم الإبلاغ عنها على المستوى القطري (ما يقرب من ثلث إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لا يتم الإبلاغ عنها على المستوى القطري) بمقدار 1.7% وبلغت قيمتها 133.8 مليار دولار أمريكي في 2021، وهذا ما يمثل 66% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وبلغ حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 78.3 مليار دولار أمريكي في 2021، بزيادة تقدر بنسبة 5.7% عن قيمة 74.1 مليار دولار المسجلة في 2020. وفي 2021 زاد أيضا حجم حصة بلدان المنظمة في إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للبلدان النامية، بحيث بلغت 58.5% مقارنة بالعام الذي قبله (54.5%).

التحويلات الشخصية

بالرغم من جائحة كوفيد-19، حافظت تدفقات التحويلات المالية على مرونتها على امتداد عام 2020 في جميع أنحاء العالم ثم تحسن حجمها بعد ذلك. فعلى المستوى العالمي، بلغت تدفقات التحويلات المصرح بها رسميا في 2022 ما يناهز 767 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل زيادة بنسبة 3.7% عن الإجمالي المسجل عام 2021 البالغ قدره 739 مليار دولار. وارتفع مستوى التدفقات الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 4.6% أو ما يعادل 8.6 مليار دولار أمريكي، ليصبح بذلك 195 مليار دولار، وبذلك زادت حصتها من الإجمالي العالمي للتحويلات بشكل طفيف في 2022 وباتت تمثل 25.4%، مقارنة بنسبة 25.2% المسجلة في العام الذي قبله.

تنامي الاقتصاد الرقمي وسد الفجوة الرقمية

الأنماط المتغيرة للإنتاج والتجارة في ظل تنامي الرقمنة

يشهد الاقتصاد العالمي نمطا جديدا من التحولات، يتميز في المقام الأول بتنامي الرقمنة والأتمتة والذكاء الاصطناعي. وبشكل أكثر تحديدا، يساهم إدراج التكنولوجيات الرقمية والروبوتات المتقدمة في خلق تغيير في

أنماط التصنيع وويغذي الثورة الصناعية الرابعة. ويمكن تصنيف هذه التكنولوجيات ضمن فئتين، لكل منهما دور محوري في إحداث ثورة في بيئة التصنيع.

تكنولوجيات التصنيع الذكي والخدمات: تركز هذه الفئة على أتمتة المهام واللامركزية في عمليات التصنيع. فمجال الروبوتات المتقدمة يوفر آلات متطورة قادرة على التعامل مع المهام المعقدة بدقة وكفاءة. والطباعة ثلاثية الأبعاد مثلا تمكن من تشكيل عناصر ثلاثية الأبعاد طبقة بطبقة، وهذا ما يجسد ثورة في النماذج الأولية السريعة والإنتاج وفق الطلب. ويصل إنترنت الأشياء بين الأجهزة المادية والآلات وأجهزة الاستشعار لتسهيل المراقبة في الوقت الفعلي وجمع البيانات وتحسين عمليات الإنتاج. وهذه التكنولوجيات في جملتها تعزز قدرات التصنيع والإنتاجية وتسهم في خلق أنظمة إنتاج أكثر مرونة وقدرة على التكيف.

معالجة البيانات وتقنيات الاتصالات: تشمل هذه الفئة الترابط وتبادل البيانات بين مختلف المكونات المنخرطة في عملية التصنيع. فالدراسات التحليلية للبيانات تساهم في معالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات، وهذا ما يوفر تصورات ورؤى قيمة لاتخاذ القرار وتحسين العمليات ومراقبة الجودة. تضمن تقنية سلسلة الكتل (Blockchain technology) تبادل البيانات وتسجيل المعاملات على نحو آمن وشفاف، مما يعزز إدارة سلسلة التوريد وإمكانية التتبع. وتوفر الحوسبة السحابية إمكانية الوصول حسب الطلب إلى موارد الحوسبة المشتركة، وهذا يتيح قابلية التوسع والتخزين لمجموعات البيانات الكبيرة. ويمكن التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي الآلات من التعلم من البيانات واتخاذ قرارات ذكية، وهو الأمر الذي يساهم في تعزيز أتمتة العمليات وكفاءتها.

والجانب الحديث في هذه التكنولوجيات هو التكامل السلس فيما بينها وتقارب الأجهزة والبرامج وقابلية الربط بينها في أنظمة الإنتاج المعقدة. وهذا التكامل يسهم في خلق بيئية تصنيعية مترابطة وذكية، حيث تؤدي القرارات القائمة على البيانات والأتمتة إلى عمليات تصنيع أكثر كفاءة ومرونة واستجابة للمتطلبات. ونتيجة لذلك، يمكن للأعمال التجارية تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج، والوصول للأسواق في وقت وجيز، وزيادة المنتجات وفق الطلب، وهذا ما يفضي في نهاية المطاف إلى الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية في مختلف سلاسل القيمة العالمية.

تعد هذه التكنولوجيات من العناصر الأساسية لاقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي، لأنها مصدر للنهوض بالإنتاجية والكفاءة والابتكار في جميع القطاعات. ومن خلال تسخير الإمكانات التي تزخر بها هذه التكنولوجيات، بوسع بلدان المنظمة تحفيز النمو، وخلق فرص عمل جديدة، والتموضع في مكانة تسمح له بالتنافس في المشهد العالمي. وتتمتع بلدان المنظمة بالفرصة للاستفادة من الأتمتة والروبوتات المتقدمة لتسريع وتيرو التنمية، وتحسين إنتاجيتها، وتعزيز قدرتها التنافسية العالمية. فهناك فرص لتجاوز المراحل التقليدية للتنمية بسرعة واعتماد التقنيات المتقدمة بشكل مباشر. لكن الأمر يستلزم تخطيطا استراتيجيا، والاستثمار في البنية التحتية

ورأس المال البشري، وسياسات داعمة للتخفيف من التحديات المحتملة وضمان التنمية الشاملة والمستدامة. ومن خلال تبني هذه التقنيات في مراحل مبكرة، يمكن لبلدان المنظمة التموضع ضمن مراكز الابتكار واستقطاب فرص الاستثمار.

القضايا والتحديات التي تعيق التحول الرقمي في الأنشطة الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

ثمة فرص هامة وتحديات قائمة أمام بلدان منظمة التعاون الإسلامي في التكيف مع الطبيعة المتغيرة للعمل وما يرتبط مع ذلك من رقمنة وأتمتة. وهناك تفاوتات كبيرة بين بلدان المنظمة من حيث توافر البنية التحتية والخدمات الرقمية وإمكانية الوصول إليها وجودتها وموثوقيتها. إذ أن بعذ هذه البلدان تتمتع ببنية تحتية متقدمة واستعداد أفضل للتحول الاقتصادي في المستقبل، ولكن بلدان المنظمة إجمالا تسجل متوسطا دون متوسط الأداء العالمي في العديد من المؤشرات. ويتطلب الأمر تعاونا أوثق فيما بينها لتيسير تبادل المعارف وتنمية القدرات.

ويعكس الوضع الراهن للبنية التحتية الرقمية في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي تطورات واعدة، لكن يشوب ذلك تحديات كبيرة في غالبية بلدان المنظمة، لا سيما الواقعة منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذه البلدان هي الأقل استعدادا لاستخدام التكنولوجيا الرائدة أو اعتمادها أو التكيف معها، كما أنها قد تفوت عليها الفرص القائمة حاليا التي تزخر بها التكنولوجيا. وفي مواجهة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتفعة نسبيا، وتدني مستوى الإنفاق على البرمجيات، ومحدودية الاشتراكات في النطاق العريض، يتعين على بلدان المنظمة المتأخرة على هذا الصعيد أن تدرك تمام الإدراك أنها أمام حاجة ملحة لتطوير بنيتها التحتية الرقمية. فارتفاع تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحدودية الوصول إلى البرمجيات يعوق النمو الاقتصادي والإدماج الرقمي. لذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لخفض تكاليفها، وزيادة الاستثمار في البرمجيات والخدمات الرقمية، وتوسيع نطاق الوصول إلى النطاق العريض.

الخيارات القائمة على مستوى السياسات لسد الفجوة الرقمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

إن جهود سد الفجوة الرقمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تشمل مقارنة متعددة الأوجه، بدايتها تقييم المشهد الرقمي القائم، وتحديد المجالات ذات الأولوية، وإشراك الجهات الفاعلة لفهم التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية التي تعاني من نقص في الاستفادة من الخدمات. وتشمل هذه العملية معالجة التفاوتات الديموغرافية والجغرافية، وتعزيز الدراية الرقمية، ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق الوصول الرقمي، وضمان توفر البنية التحتية الرقمية المناسبة. ويتطلب الأمر كذلك إصلاح الأطر التنظيمية والسياسية، والتركيز على الاحتياجات التعليمية والرعاية الصحية، والنظر في الفرص الاقتصادية، وإشراك العامة بفعالية في عملية صنع القرار. ومن خلال استراتيجية شاملة قائمة على البيانات والتعاون مع القطاعين العام والخاص، يمكن للبلدان والمناطق أن تعطي الأولوية بفعالية للمبادرات الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية،

وتعزيز التنمية الرقمية الشاملة، وتحسين فرص الوصول على وجه الإنصاف لمزايا الاقتصاد الرقمي، وأن تستثمر فيها.

وفي هذا الصدد، يقدم هذا التقرير مجموعة من الخيارات على مستوى السياسات الشاملة في إطار سبع خطوات لكي تتكيف بلدان منظمة التعاون الإسلامي مع تنامي الرقمنة في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة من أهميتها المتزايدة. ويتضمن ذلك سبل تحديد المجالات ذات الأولوية للاستثمار، وصيغ تمويل استثمارات البنية التحتية الرقمية، ووسائل تحسين الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، وكيفية تنظيم الاقتصاد الرقمي، وسبل ضمان الأمن السيبراني، وكيفية دعم الشركات ورجال الأعمال للاستخدام الأفضل للتكنولوجيا الرقمية، وكيفية الارتقاء بالمهارات لزيادة الإنتاجية وتقليل فقدان الوظائف.

الفصل الأول

آخر التطورات في الاقتصاد العالمي: الاتجاهات والآفاق

إن عملية تعافي الاقتصاد العالمي تشوبها مخاطر بسبب استمرار التضخم، وزيادة أسعار الفائدة، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وحالة عدم اليقين القائمة، وهذا ما يعني إمكانية تفاقم الخطر المتمثل في استمرار تدني معدلات النمو لفترة طويلة بسبب آثار كوفيد-19 المستمرة، وتفاقم آثار تغير المناخ، والتحديات الهيكلية القائمة دون التوصل لحل لها. وتبقى التجارة الدولية تحت ضغوط بسبب التوترات الجيوسياسية، وضعف الطلب العالمي، والسياسات النقدية والمالية المتشددة.

النمو الاقتصادي

نمو اقتصادي بطيء في 2022 بعد انتعاشة قوية في 2021

ساهمت جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة للسيطرة على انتشارها على نحو كبير في تسجيل تراجع غير مسبوق في الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. فوفقا لأرقام صندوق النقد الدولي (IMF, 2022a) تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 2.8-%، مع تسجيل اقتصادات البلدان المتقدمة انكماشا أكثر من البلدان النامية، 4.2-% و 1.8-% على التوالي. ومع إلغاء القيود المفروضة بسبب الجائحة، شهد العالم انتعاشا اقتصاديا قويا، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 6.3% في 2021، وذلك بفضل الانتعاش القوي في البلدان المتقدمة (5.4%) والبلدان النامية (6.8%) (الشكل 1.1). لكن جدير بالذكر أن هذا التعافي السريع في 2021 ينبغي تفسيره ببعض الحذر لأنه نابع في المقام الأول من تأثير القاعدة. ونتج عن التراجع الشديد في الإنتاج الذي سجلته البلدان في جميع أنحاء العالم عام 2020 نشأة قاعدة مقارنة من المستوى المنخفض وتأجيل كبير لإنتاج الإحصاءات، وهذا ما أدى إلى تضخم معدلات النمو على أساس سنوي في عام 2021 (UN, 2021).

ووتلاشي تأثير القاعدة في 2022 ساهم في إعادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مساره في فترة ما قبل بداية تفشي الجائحة. فقد سجل معدل نمو معتدل في 2022 بلغ 3.5% ومن المتوقع أن يستمر الوضع على نفس النمط، خاصة وأن البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى في العالم تسعى للتخفيف من آثار التضخم. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي سيحافظ على معدل نمو قدره 3% في عامي 2023 و 2024. وثمة العديد من القضايا الملحة التي تحجب مسار النمو الاقتصادي العالمي خلال فترة 2022-2024. ويبدو أن الصراع الجاري بين روسيا وأوكرانيا قد يؤثر بصورة كبيرة على مسار انتعاش الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الجائحة، وهذا ما يجعل الآفاق غير واضحة المعالم. وزيادة على ذلك، تؤدي بعض الإجراءات المتخذة من طرف البنوك المركزية إلى تقييد

الشكل 1.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

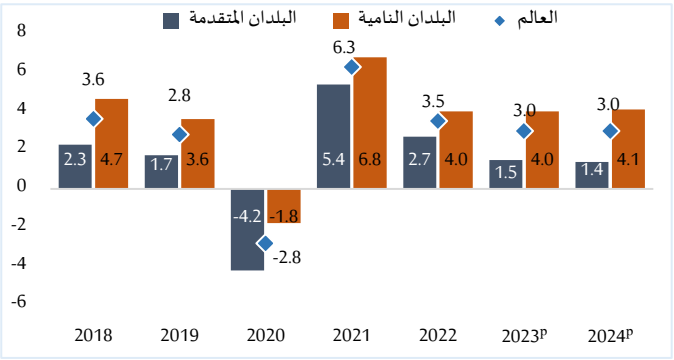

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية (WEO) لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023 وتحديث التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2023. ملاحظة: P = توقعات

قدرة القطاع المالي على النمو، وهو الأمر الذي قد يفضي إلى تنامي أوجه الهشاشة في القطاع المصرفي خلال عامي 2023 و 2024 (IMF, 2023a; 2023b). وهذا ما قد يؤدي إلى تراجع طفيف في معدل نمو القطاع المالي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع أكبر في توقعات النمو العالمي. ومع ذلك، يبقى النسق الإيجابي قائما في الاقتصاد العالمي بعد أزمة الجائحة. فالطلب العالمي قوي، الأمر الذي يبقي أيضا مستوى الأسعار مرتفعا.

الشكل 2.1: مراجعات لتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)

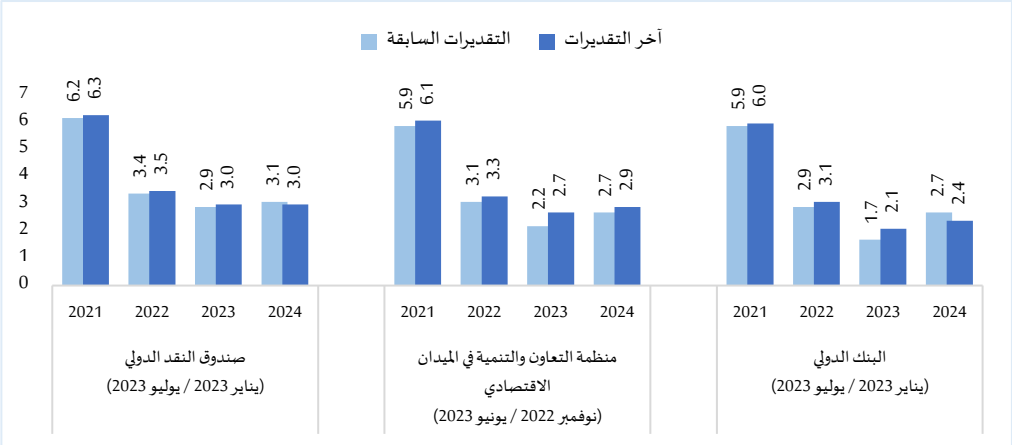

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، تحديثي يناير 2023 ويوليو 2023؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي للبنك الدولي، يناير 2023 ويونيو 2023؛ وتقرير الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نوفمبر 2022 ويونيو 2023.

وبحكم الطلب القوي المسجل على صعيد البلدان النامية بالخصوص، خضع معدل النمو الاقتصادي العالمي للمراجعة من قبل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولين ليسجل منحى تصاعدي. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي لشهر يوليو 2023 إلى تسجيل نمو أعلى بنسبة 0.1 نقطة مئوية في 2023 مقارنة بما كان متوقعا قبل ذلك في شهر يناير. وهذا الفارق الإيجابي أوسع نطاقا في حالة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إذ أنها تتوقع معدل نمو قدره 2.7% بحلول نهاية عام 2023 بدلا من 2.2% المتوقعة في نوفمبر 2022. وعلى نفس المنوال، حدّث البنك الدولي توقعاته لمعدل النمو لعام 2023 من 1.7% إلى 2.1% في إصداره الأخير من تقرير آفقا الاقتصاد العالمي (الشكل 2.1). لكن تبقى آفاق عام 2024 غير واضحة إلى حد كبير. فمع استمرار الصراع الروسي الأوكراني، وارتفاع التوترات الجيوسياسية واستمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية، عدل صندوق النقد الدولي معدل النمو المتوقع لعام 2024 من 3.1% إلى 3%. كما أن خطر انتشار سلالة فيروسية أكثر عدوى من فيروس كوفيد-19، التي من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد العالمي، وارتفاع احتمالية مزيد من التضخم في الاقتصادات الناشئة، عاملان يشكلان ضغطا إضافيا على آفاق النمو في عام 2024 (IMF, 2023b).

وحسب بيانات صندوق النقد الدولي، سجل 38 اقتصادا متقدما حول العالم معدل نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، أي خلال فترة تفشي الجائحة. ومع الركود في الاقتصاد العالمي بسبب الجائحة في عام 2020، شهد 122 من أصل 154 بلدا ناميا معدل نمو سلبي خلال ذلك العام. وسجلت جميع البلدان المتقدمة معدل نمو إيجابي في 2021 بفضل عملية التعافي الاقتصادي الجارية، وشهد 17 بلدا ناميا فقط تراجعا في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس العام. وفي 2022، كانت معظم الاقتصادات، سوءا من المناطق المتقدمة أو النامية، على المسار الصحيح وسجلت معدلات نمو إيجابية (181 من أصل 193 بلدا تتوفر بشأنها بيانات). وتشير التوقعات الخاصة بعام 2023 على وجه الخصوص إلى أن خمس بلدان متقدمة وسبع بلدان نامية فقط هي التي ستسجل معدل نمو سلبي (الشكل 3.1).

الشكل 3.1: عدد البلدان المسجلة لمعدلات نمو سلبية في الناتج المحلي الإجمالي

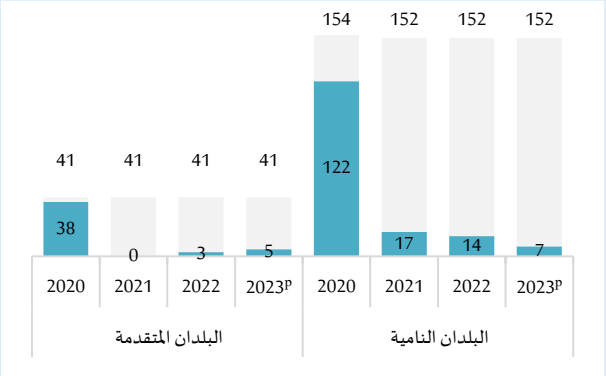

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023. ملاحظة: P = توقعات

تباين الآفاق الاقتصادية بين البلدان من أبرز الشواغل

إن تباطؤ معدل النمو الاقتصادي حسب الفرد منذ بداية تفشي الجائحة في البلدان النامية أثر سلبا على وتيرة نموها. فبشكل عام، ساهمت الجائحة في عرقلة التقدم في العديد من البلدان النامية من حيث اللحاق بالمعدل المسجل في البلدان المتقدمة على مستوى نصيب الفرد من الدخل (SESRIC, 2022). وتضررت عملية التعافي من الجائحة إثر نشوب الحرب في أوكرانيا عام 2022، وهذا ما أفضى إلى تدهور احتمالات التعافي السريع وتضخم أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي. ومن المقدر أن يتراجع معدل الفرق في نمو نصيب الفرد من الدخل بين البلدان النامية والمتقدمة بمقدار 1.4% خلال فترة 2020-2024 مقارنة بمعدل 1.9% المسجل في العقد السابق (الشكل 4.1)، وهذا يعني أن وتيرة اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة من حيث نصيب الفرد من الدخل ستتباطأ بالنظر إلى معدلات النمو المتوقعة.

والفوارق حتى بين المناطق جلية، إذ من المتوقع أن تشهد البلدان النامية في أوروبا وعلى وجه الخصوص في آسيا تراجعا ملحوظا في مساعي اللحاق بركب البلدان المتقدمة، بينما من المتوقع أن تتسع الهوة أكثر بين البلدان الواقعة في مجموعتي أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء ومجموعة البلدان المتقدمة. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن تشهد البلدان النامية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التي بدورها كان بينها وبين البلدان المتقدمة هوة خلال فترة 2010-2019، تطورا إيجابيا في معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في فترة 2020-2024. ومن شأن هذا المنحى الإيجابي أن يخول لها إمكانية تقليص الفجوة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها ونظيره في البلدان المتقدمة خلال فترة 2020-2024.

الشكل 4.1: نمو مستويات الدخل حسب الفرد بالنسبة للبلدان المتقدمة (نقاط مئوية)*

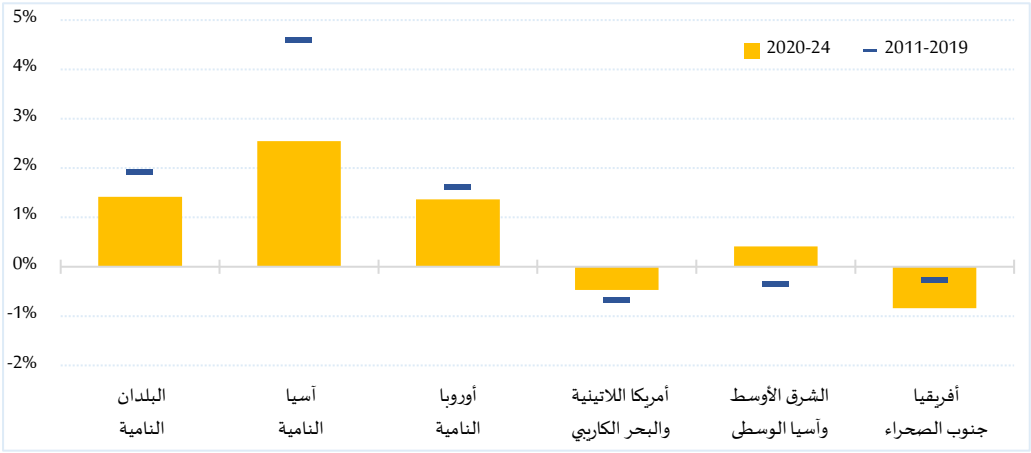

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات من قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023.

ملاحظة: * متوسط الفرق السنوي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بين مجموعتي البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

وتتباين معدلات نصيب الفرد من الدخل بين الاقتصادات النامية بصورة كبيرة، وهو الأمر الذي يسهم أيضا في تسجيل تفاوتات في وتيرة اللحاق بالركب. وهذا راجع بالأساس للفوارق في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم النامي. والديناميكية الاقتصادية تحفزها عدد من البلدان - أو ما يطلق عليها بمحركات النمو - في الاقتصادات النامية. ومن بين ذهبذ البلدان، استأثرت الصين والهند وإندونيسيا بأكثر من نصف معدلات نمو البلدان النامية في عام 2022. ومن المتوقع أن يبقى معدل النمو في الاقتصادات النامية مستقرا في حدود 4% في 2023 كما كان الحال في 2022. ويتوقع أن تكون هذه البلدان الثلاثة المحفز الأبرز للنمو بفضل أسواقها المحلية الكبيرة وقاعدة صادراتها المتنوعة. ويرتقب منها المساهمة كثيرا في معدل نمو البلدان النامية، باستئثارها بنسبة 67% في 2023 (الشكل 5.1).

الشكل 5.1: أبرز العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية (نقطة مئوية)

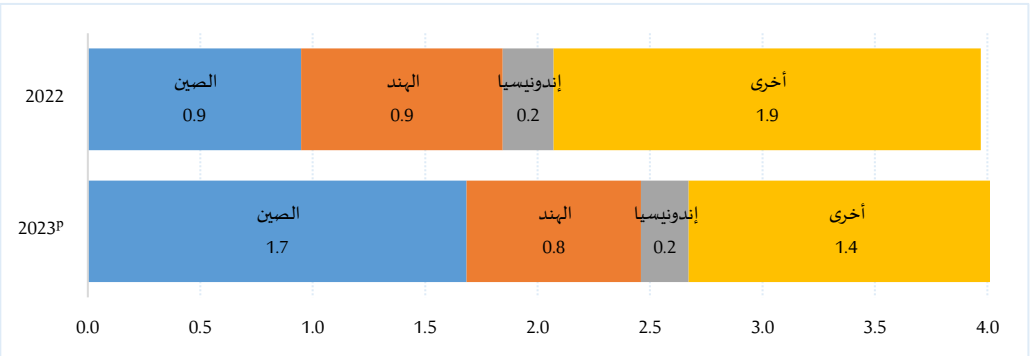

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات من قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، تحديث أبريل 2023 ويوليو 2023. ملاحظة: P = توقعات

البطالة

معدل البطالة في تراجع مستمر في 2022

حسب تقديرات منظمة العمل الدولية، بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم 192 مليون شخص عام 2022، وهو رقم أقل من معدل 214.2 مليون شخص المسجل في 2021. ومن المتوقع أن يتراجع معدل البطالة في العالم بشكل طفيف، أي بمعدل مليون شخص، ليسجل 191 مليونا في 2023 (ILO, 2023). وتراجعت البطالة على مستوى العالم بمعدل 0.7 نقطة مئوية، مسجلة بذلك نسبة 6.2% عام 2021، بعد أن بلغت ذروتها المتمثلة في 6.9% عام 2020 بسبب تفشي الجائحة، وهو أعلى معدل منذ 1991، العام الذي تتوفر البيانات لحدوده. وفي 2022 شهد المعدل العالمي للبطالة مزيدا من التراجع تمثل في نسبة 0.4 نقطة مئوية، ليبلغ المعدل بذلك إلى 5.8%. ويتوقع أن يبقى هذا الرقم مستقرا خلال عامي 2023 و 2024 (الشكل 6.1). وبصورة عامة، لن يكون مستوى انخفاض معدلات البطالة بحلول عام 2023 كافيا لسد الفجوات التي تسببت فيها الجائحة، على الرغم من انفراج الأزمة المصاحبة لها في معظم البلدان، ما يعني تسريع وتيرة التعافي في معدلات البطالة بشكل ملحوظ على الصعيد العالمي (ILO, 2023).

وأحدثت الانتكاسة الشديدة في الاقتصاد العالمي عام 2020 آثارا سلبية كبيرة على وضع العمالة ومداخيل بعض فئات المجتمع، مثل الشباب والنساء والعمال ذوي المستوى المتدني نسبيا من التحصيل الدراسي والعمال المهاجرين الموسميين والعمال غير الرسميين. وهذه الفئات، التي تمثل شرائح كبيرة من السكان لا سيما في البلدان النامية، كانت أكثر عرضة للتداعيات الاقتصادية السلبية التي تسببت فيها الجائحة وما تعلق بها من تدابير قصد احتوائها، ووفقا لذلك كانت الأكثر تعرضا للضرر بشكل عام. ومن بين كل الفئات السكانية في العالم، شكلت فئة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة الفئة الأكثر هشاشة على هذا الصعيد، حيث بلغ معدل البطالة في صفوفهم حوالي ضعفي حجم البطالة في أوساط الكبار. فمحدودية فرص العمل المتاحة

الشكل 6.1: معدل البطالة في العالم (%)

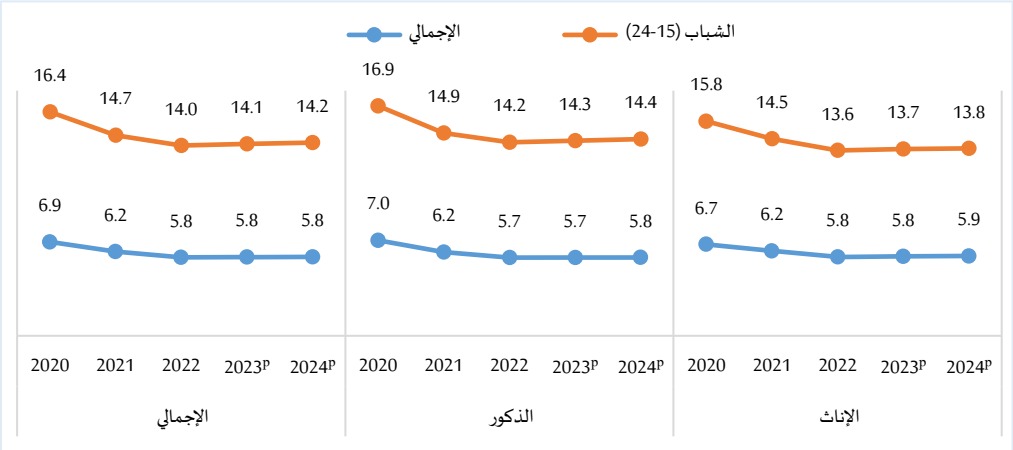

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2022.

أمام الشباب، الأمر الذي كان يشكل أصلا تحديا على الصعيد العالمي، تفاقم بسبب الانهيار الاقتصادي المترتب عن الجائحة. وبالرغم من ذلك تراجعت معدلات البطالة في صفوف الشباب على نحو مطرد، بحيث انخفضت من نسبة 16.4% المسجلة عام 2020، خلال ذروة تفشي الجائحة، إلى 14.7% في 2021، ثم إلى 14.0% في 2022 في ظل الرفع التدريجي للقيود والتدابير المتخذة لاحتواء الجائحة. لكن من المتوقع أن تشهد هذه المعدلات زيادة طفيفة لتبلغ 14.1% في 2023 و 14.2% في 2024 (الشكل 6.1).

ويقدر أن إجمالي البطالة في صفوف الذكور تراجع من نسبة 6.2% في 2021 إلى 5.7% في 2022. ويتوقع أن يستقر المعدل في حدود 5.7% في 2023 قبل تسجيل زيادة طفيفة إلى 5.8% في 2024. وعلى نفس المنوال، واصل معدل بطالة الإناث تراجعه في 2022، بحيث انخفض إلى 5.8% بعد أن بلغ 6.2% في 2021. وتشير التقديرات إلى أن المعدل قد يستقر في حدود 5.8% في 2023 ويزيد بشكل طفيف في 2024 ليبلغ 5.9% (الشكل 6.1). بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة، بعد أن تراجع بصورة كبيرة عام 2020 بسبب الأزمة الناجمة عن الجائحة، بنسبتي 1.2 و1.3 نقطة مئوية في صفوف الذكور والإناث، على التوالي، بين عامي 2020 و2022. لكن هذا المعدل واصل تسجيل مستويات منخفضة في صفوف الإناث (47.3%) مقارنة بالذكور (72.5%) في 2022.

وبينما انخفضت معدلات البطالة العالمية في صفوف الذكور والإناث في 2022، إلا أنها سجلت تفاوتات حسب نوع الجنس والمناطق في جميع أنحاء العالم (الشكل 7.1). فقد انخفضت معدلات البطالة في صفوف كل من الذكور والإناث في جميع المناطق في جميع المناطق باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا والمحيط الهادئ. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، حافظت المعدلات على استقرارها، بينما في آسيا والمحيط الهادئ ارتفع معدل البطالة في أوساط الإناث بشكل طفيف مقابل انخفاض طفيف في معدل البطالة في صفوف الذكور. كما أن الفجوة بين معدلات البطالة في صفوف الإناث والذكور زادت اتساعا في 2022 في أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية

الشكل 7.1: معدلات البطالة حسب المناطق ونوع الجنس (%)

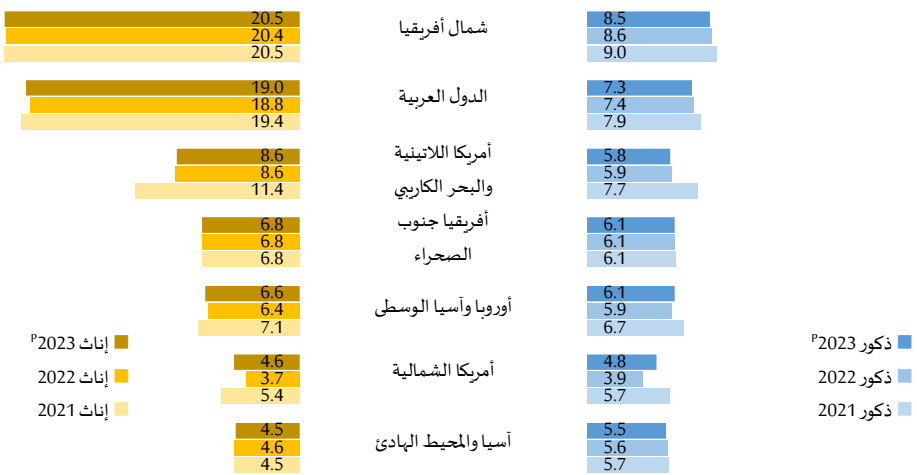

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية. ملاحظة: التصنيف الإقليمي قائم على تصنيفات منظمة العمل الدولية للبلدان. تصنف المناطق حسب الفرق بين معدلات البطالة في صفوف الإناث ونظيرتها في صفوف الذكور في 2022.

ومنطقة البحر الكاريبي، وشمال أفريقيا. وفي شمال أفريقيا والدول العربية، تواصل معدلات البطالة في صفوف الإناث تسجيل أرقام تفوق نظيراتها في صفوف الذكور بأكثر من ضعفين، وذلك راجع في المقام الأول لبعض الأعراف الاجتماعية السائدة وخصوصيات كل بلد (SESRIC, 2021). وواضح من خلال الشكل 7.1 أنه ليس بالأمر السهل أن تحصل المرأة على عمل في العديد من المناطق النامية في العالم.

الأسعار والتضخم

أسعار السلع الأساسية زادت أكثر في 2022 مع بلوغ التضخم أعلى المستويات

شهدت أسواق السلع الأساسية اضطرابات كبيرة في 2020 بسبب الجائحة وما تعلق بها من تدابير التخفيف التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على معظم السلع الأساسية بسبب التراجع الكبير في معدلات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار. فقد تراجعت أسعار السلع الأساسية بصورة كبيرة بسب تراجع الطلب العالمي، مع تأثر أسعار النفط بشكل خاص، إذ أنها انخفضت بمقدار الثلث (32.7%) بالمقارنة مع 2019. ويتمثل السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الانخفاض في أسعار النفط في الركود الكبير على مستوى أنشطة الأسفار والنقل، التي تستأثر بثلثي حجم استهلاك النفط، نتيجة للإجراءات الرامية للحد من تفشي الجائحة (World Bank, 2020).

مع تخفيف القيود المفروضة طوال عام 2021، تسارعت وتيرة الطلب، لكن العرض كان أبطأ في الاستجابة في ظل الاضطرابات المستمرة. وشهدت أسعار السلع زيادة مهمة مقارنة بمستوياتها المنخفضة في العام الذي قبله، إذ ارتفعت بنسبة 52.3%. وفي 2022، ارتفعت أسعار السلع الأساسية بمعدل متوسطه 33.5%، وبلغت مستويات قياسية جديدة، وفقا لمؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأساسية (الشكل 8.1). ويتوقع أن تتراجع بنسبة 23% خلال 2023.

وبفضل انتعاش قوي في الطلب إلى جانب تحسن آفاق الاقتصاد العالمي، ارتفعت أسعار الطاقة (الوقود) بشكل كبير، أي بنسبة 99.6% في 2021. وتراجعت وتيرة الزيادة في أسعار الطاقة في 2022، لكنها رغم ذلك ظلت في زيادة مستمرة (63.6%). كما ارتفعت أسعار المعادن بمقدار 46.7% في 2021 بسبب التعافي في التصنيع العالمي وتحسن آفاق الاستثمار في البنية التحتية في الاقتصادات المتقدمة وتعطل الإمدادات بسبب الجائحة، ثم تراجعت بنسبة 5.6% في 2022. وزادت أسعار الغذاء بنسبة 26.1% في 2021 وزادت بنسبة 14.1% إضافية في 2022. وبخصوص المواد الزراعية الخام، زادت الأسعار بنسبة 15.5% في 2021 و 5.7% في 2022.

وعلى عكس عام 2022، من المتوقع أن تتراجع بشكل عام أسعار السلع الأساسية في 2023. فمن المرتقب أن ينخفض مؤشر أسعار السلع بنسبة 22.9% في 2023 ويزيد تراجعا بنسبة 2.0% في 2024. وهذا الانخفاض راجع لعدة عوامل، على رأسها تباطؤ النشاط الاقتصادي، والطقس الشتوي المواتي، وتحولات في تدفقات التجارة العالمية في السلع (World Bank, 2023a; 2023b).

ووفقا لذلك، من المتوقع أن تتراجع أسعار الطاقة تراجعا حادا بنسبة 38.0% في 2023. وذلك لأن آثار العقوبات الغربية على صادرات النفط الخام الروسية، من جانب العرض، خفت في ظل حفاظ الصادرات الروسية على استقرارها بفضل توجيه روسيا لنفطها إلى البلدان غير الخاضعة للعقوبات، لاسيما الهند والصين، وبيعها

الشكل 8.1: الأسعار العالمية للسلع الأساسية (2016 = 100)

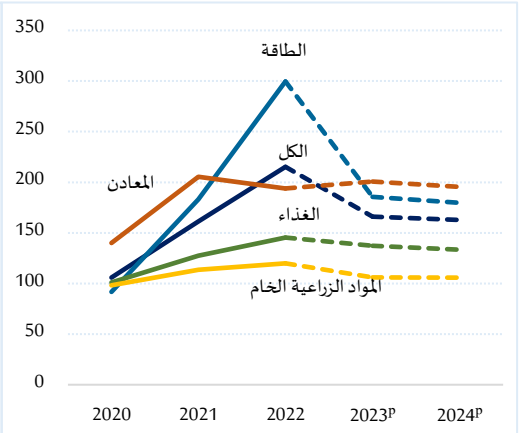

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023. ملاحظة: P = توقعات

الشكل 9.1: التضخم (%)

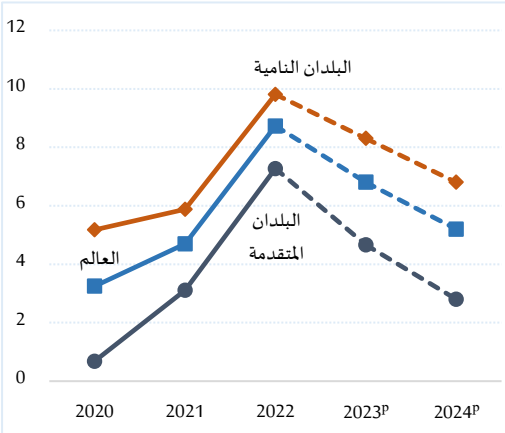

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2023 وتحديث يوليو 2023. ملاحظة: متوسط التغير السنوي في أسعار المستهلك؛ P = توقعات

بأسعار برنت مخفضة. كما أن إطلاق البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان لاحتياطيات النفط الاستراتيجية ساهم في تحقيق التوازن في أسواق النفط، وهو الأمر الذي غطى جزئيا النقص في الإنتاج وتخفيضات إنتاج أوبك + (IMF, 2023a). ومن المتوقع أن تنخفض أسعار المواد الغذائية وأسعار المواد الزراعية الخام على الصعيد العالمي بنسبتي 5.6% و11.6% على التوالي في 2023، ومرد ذلك في جزء منه إلى صفقة حبوب البحر الأسود الموقعة في يوليو 2022 وتجديدها في نوفمبر من نفس العام. فقد سهلت هذه الاتفاقية تدفق الإمدادات الغذائية من أوكرانيا وروسيا، المنتجين الرئيسيين للقمح والذرة، وضمنت وصول الأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية. لكن انسحاب روسيا من صفقة الحبوب منتصف عام 2023 من شأنه أن يفضي إلى زيادة محتملة في أسعار المواد الغذائية (UN, 2022 and IMF, 2023a). كما يتوقع أن ترتفع أسعار المعادن بنسبة 3.5% في 2023 بعد تراجع بنسبة 5.6% في 2022. وحتى قبل الحرب، أدت أوجه النقص على مستوى العرض، إلى جانب إطلاق الطلب الحبيس، وانتعاش أسعار السلع الأساسية إلى زيادة تضخم أسعار المستهلك بسرعة في جميع أنحاء العالم.

ارتفع معدل التضخم العالمي ليبلغ 4.7% في عام 2021 وبلغ عتبة 8.7% في 2022. ومن المتوقع أن يتراجع خلال عامي 2023 و2024 إلى 6.8% و5.2% تواليا. وكان ارتفاع معدلات التضخم أكثر جلاء في البلدان النامية، حيث ارتفعت من 5.9% في 2021 إلى 9.8% في 2022، وتشير التقديرات إلى تسجيل تراجع إلى معدلي 8.3% و6.8% في عامي 2023 و2024 على التوالي. وفي البلدان المتقدمة، بلغ معدل التضخم 3.1% في 2021 ثم ارتفع بأكثر من ضعف ذلك ليبلغ 7.3% في 2022. وتشير التوقعات إلى أن المعدل سيتراجع إلى 4.7% و2.8% في عامي 2023 و2024 على التوالي (الشكل 9.1). ورغم أن التوقعات تشير إلى تراجع التضخم خلال عامي 2023 و 2024، إلا أن هناك حالة عدم يقين كبيرة بخصوص الاختلالات بين العرض والطلب، بما في ذلك الناجمة منها عن الحرب.

وتواصل بعض البنوك المركزية في البلدان المتقدمة والنامية، لا سيما الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، تنفيذ سياسات مالية متشددة بسبب ضغوط التضخم المتزايدة.

بات في الواقع ارتفاع مستوى التضخم من أبرز الشواغل ومصدر قلق كبير في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وأشارت التوقعات الخاصة بعام 2022 إلى أن بعض الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا وبلجيكا وهولندا، ستسجل مستويات تضخم هي الأعلى منذ 40 عاما. ووفق صندوق النقد الدولي (2022)، هناك احتمالية أن تنحرف توقعات التضخم عن الأهداف التي وضعتها البنوك المركزية، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى اعتمادها لسياسات استجابة أكثر صرامة. ومع تشديد البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة لسياستها وارتفاع أسعار الفائدة في هذه البلدان، قد تواجه البلدان النامية تحدي سحب رؤوس الأموال وتراجع العملات، وهذا ما من شأنه أن يزيد من ضغوط التضخم. وقد يؤدي غلاء المعيشة بسبب ارتفاع معدلات التضخم، خاصة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، إلى تأجيج الوضع الاجتماعي، لا سيما في البلدان النامية.

التجارة الدولية

حجم التجارة يواصل نموه لكن بوتيرة بطيئة

ساهمت إجراءات احتواء الجائحة وتدابير الإغلاق المتخذة لمكافحة انتشارها في التأثير سلبا على جانبي العرض والطلب. كما تأثر النقل الدولي وسلاسل القيمة العالمية (GVCs) بشكل ملحوظ جراء عمليات الإغلاق الشامل. وأدت الآثار السلبية غير المسبوقة التي خلفتها الجائحة إلى تراجع كبير (7.8-%) في حجم التجارة العالمية عام 2020. ومع ذلك، تحقق الانتعاش سريعا، لا سيما على مستوى تجارة البضائع، لكن التجارة في الخدمات لم تشهد تحسنا سريعا بسبب الانتعاش البطيء في أنشطة الأسفار. وبعد أن تراجع حجم التجارة في السلع بنسبة 5.0% في 2020، عاد لينتعش بنسبة 11.1% في 2021. وعلى نفس النحو، سجلت التجارة في السلع والخدمات معدل نمو مهم بلغ 10.7% في 2021 بعد انتكاسة العام الذي قبله (الشكل 10.1).

الشكل 10.1: حجم التجارة العالمية

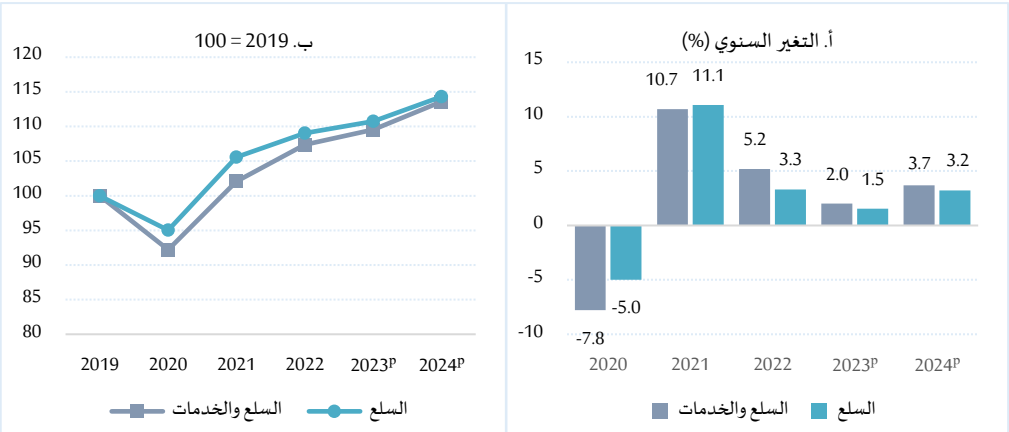

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023. ملاحظة: P = توقعات

وبسبب التباطؤ الكبير في إجمالي الأنشطة الاقتصادية الناجم عن الصراع في أوكرانيا وآثار الجائحة، تراجعت وتيرة نمو التجارة العالمية في 2022. والعقوبات المفروضة على روسيا قصد الضغط عليها لإنهاء الحرب تعيق الروابط المالية والتجارية القائمة بين روسيا وبلدان أخرى، مع احتمالية أن ينم عن ذلك تداعيات بعيدة المدى. ووفقا لذلك، يشير صندوق النقد الدولي إلى تراجع معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات من 10.7% المسجل في 2021 إلى 5.2% في 2022، بينما سجل حجم التجارة في السلع تراجعا مماثلا، من 11.1% عام 2021 إلى 3.3% عام 2022. وتشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات قد يتراجع إلى 2.0% في عام 2023 ثم يرتفع إلى 3.7% في 2024. وعلى نحو مماثل، يتوقع أن يتراجع أكثر نمو حجم التجارة في السلع إلى 1.5% في 2023 وإلى 3.2% في 2024 (الشكل 10.1.أ). ويمكن لعوامل عدة، مثل انخفاض التضخم المتوقع والتوقعات الإيجابية بشأن صفقة محتملة بين أوكرانيا وروسيا، المساهمة بشكل كبير في تعزيز حجم التجارة العالمية مع خفض تكلفة النقل. وعموما، تشير الأرقام لحدود 2022 إلى أن حجم التجارة العالمية أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة، وأن التعافي مستمر في منحى إيجابي على الرغم من بعض العراقيل متمثلة في أسعار الطاقة الضاغطة والعديد من الصراعات/التوترات الإقليمية المستمرة (الشكل 10.1.ب).

وبالقيمة الإسمية للدولار الأمريكي، سجلت التجارة في السلع معدل نمو برقمين في جميع المناطق خلال 2021، في حين أن هذه المناطق جميعها سجلت تراجعا على مستوى الصادرات والواردات في العام الذي قبله، وإن كان بمستويات متفاوتة (الجدول 1.1). وتراجعت قيمة صادرات السلع العالمية بنسبة 7.2% في عام 2020 بسبب تداعيات الجائحة. وسجلت نموا بنسبة 26.6% في 2021 بفضل تأثير القاعدة، وسجلت زيادة إضافية بنسبة 11.5% في 2022. وعلى المستوى الإقليمي، سجلت أعلى مستويات النمو في 2021 بنسبة 42.3% وفي العام الذي بعده بنسبة 41.6% في منطقة الشرق الأوسط، وذلك راجع في الأساس لارتفاع أسعار النفط نتيجة استعادة الاقتصاد العالمي لنشاطه. كما زاد حجم الصادرات من آسيا بنسبة 27.2% في 2021 بعد أن تراجع بمعدل 1.4% في 2020، وسجل نموا بنسبة 7.3% في 2022. وكانت هناك كذلك تفاوتات من حيث نمو الواردات، حيث تراوحت بين 23% في أمريكا الشمالية و 42.2% في أمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي في 2021. وفي عام 2022، سجل أعلى معدل زيادة في أمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة بلغت 23.5%، بينما نمت الواردات إلى آسيا بنسبة 9.5% فقط.

وسجلت التجارة في الخدمات التجارية، التي تراجعت بحدة أكبر في 2020 مقارنة بالتجارة في السلع، بدورها تحسنا طفيفا في 2021 بالمقارنة مع صادرات السلع. لكن صادرات الخدمات التجارية حققت نموا بسرعة أكبر في 2022 مقارنة بصادرات السلع. وعلى المستوى العالمي، سجلت صادرات الخدمات التجارية نموا بنسبة 19% في 2021 وزادت تحسنا بنسبة 14.8% في العام الذي بعده. وعلى الصعيد الإقليمي، من حيث الصادرات، سجلت منطقة الشرق الأوسط أكبر زيادة في صادرات الخدمات التجارية في 2021 (25.9%) و 2022 (47.3%). وفي 2022، تلى الشرق الأوسط منطقة أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي (39.6%) وأفريقيا (30.6%) كأكثر المناطق تضررا، حيث تراجع حجم صادرات الخدمات التجارية بمعدل فاق الثلث في عام 2020. وعلى جانب الاستيراد، سجلت منطقة الشرق الأوسط أعلى زيادة في حجم واردات الخدمات التجارية (25.5%) في 2021، بعد

الجدول 1.1: التغير السنوي في القيم العالمية للتجارة حسب مناطق مختارة (%)

الواردات				الصادرات		
2022	2021	2020	المنطقة	2022	2021	2020
			السلع			
13.3	26.5	-7.5	العالم	11.5	26.6	-7.2
16.3	26.6	-16.6	أفريقيا	17.8	41.0	-17.8
9.5	30.0	-6.3	آسيا	7.3	27.2	-1.4
15.1	23.8	-6.3	أوروبا	8.6	22.4	-6.3
20.3	26.3	-12.8	الشرق الأوسط	41.6	42.3	-24.5
15.7	23.0	-7.9	أمريكا الشمالية	17.5	23.5	-12.5
23.5	42.2	-16.0	أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي	16.5	33.7	-9.4
			خدمات تجارية			
14.8	16.0	-18.1	العالم	14.8	19.0	-17.3
19.0	9.9	-23.8	أفريقيا	30.6	22.4	-35.1
11.6	15.1	-19.5	آسيا	13.6	20.4	-19.8
12.5	14.8	-13.1	أوروبا	11.4	20.0	-12.9
22.6	25.5	-29.6	الشرق الأوسط	47.3	25.9	-22.6
24.2	19.4	-21.7	أمريكا الشمالية	15.6	11.7	-19.2
33.6	24.5	-28.5	أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي	39.6	19.1	-36.7

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية.

أن شهدت تراجعا بنسبة 29.6% عام 2020. وسجلت أعلى نسبة تغير سنوي في عام 2022 في أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي (33.6%). وساهمت الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي بهدف السيطرة على انتشار كوفيد-19، لا سيما القيود المفروضة على الأسفار الدولية، بصورة كبيرة في تراجع حجم التجارة في الخدمات التجارية في جميع أنحاء العالم في 2020. وكانت خدمات النقل والسفر الأكثر تضررا سواء من حيث تراجع تجارة الخدمات في عام 2020 والارتفاع في العامين المواليين. ومع رفع كل هذه القيود، شهدت جميع المناطق انتعاشا ملحوظا في وارداتها من الخدمات في العامين المتتاليين، وهذا ما خول لها العودة لمستويات ما قبل الجائحة بل وأفضل منها بحلول عام 2022.

ميزان الحساب الجاري

البلدان النامية تعززفوائضها والبلدان المتقدمة تواجه عجزا في 2022

بعد أن بلغت أرصدة الحساب الجاري العالمية - المجموع المطلق لحالات العجز والفائض - ذروتها عام 2021، ضاقت في 2022، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى العجز المسجل في البلدان المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تتراجع أكثر في 2023، ومرد ذلك في المقام الأول تقلص فوائض البلدان النامية. وفي عام 2024 وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تنتعش أرصدة الحساب الجاري العالمية على نحو مطرد (الجدول 2.1)، إذ أن من المتوقع أن تنخفض أسعار السلع الأساسية وتستقر (World Bank, 2023a).

سجل إجمالي رصيد الحساب الجاري في البلدان المتقدمة عجزا قدره 258.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022 بالمقارنة مع فائض بقدر 435.2 في 2021، بينما ارتفع العجز المالي الكبير الذي تخبطت فيه الولايات المتحدة الأمريكية من 846.4 مليار دولار في 2021 إلى 925.6 مليار دولار في 2022. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حققت مجموعة البلدان المتقدمة فوائض في الحساب الجاري بنسبة 0.8% في 2021، ثم سرعان ما انقلبت إلى عجز بنسبة 0.5% في 2022. فيما زاد حجم إجمالي الفائض بالنسبة للبلدان النامية، الذي بلغ قدره 325.7 مليار دولار في 2021، بنسبة 79% ليصل إلى 582.7 مليار دولار أمريكي في 2022. وقد أدت الفوائض الآخذة نطاقاتها في الاتساع في الصين والفوائض الكبيرة المسجلة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى دورا مهما في هذا التحسن. وزادت الفوائض نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية من نسبة 0.8% المسجلة عام 2021 إلى 1.4% عام 2022. وتشير التوقعات الراهنة لصندوق النقد الدولي إلى أنه من الممكن أن تتراجع فوائض البلدان النامية في 2023 إلى 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي وتتلاشى في 2024، بينما من المرتقب أن تتحسن فوائض البلدان المتقدمة لتبلغ نسبة 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024.

ومن بين البلدان المتقدمة، تتواصل معاناة الولايات المتحدة من العجز التجاري، وهذا ما أدى إلى تسجيل عجز في حسابها الجاري بنسبة 3.6% في 2021 وكذلك 2022، معززا بذلك المعدل السلبي البالغ 2.9% المسجل في 2020. ويتوقع لهذا العجز (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) أن يتراجع لنسبة 2.7% في 2023 قبل أن يزيد تراجعا ويبلغ 2.5% في 2024. بينما حققت ألمانيا واليابان فائضا تجاريا مهما في 2021، وهذا ما مكنهما من تحقيق فائض في الحساب الجاري بنسبتي 7.7% و 3.9% على التوالي. وفي عام 2022، انخفضت فوائض الحساب

الجدول 2.1: ميزان الحساب الجاري

	مليار دولار					النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي				
	2020	2021	2022	2023	2024	2020	2021	2022	2023	2024
العالم (التفاوت العالمي)	**281.7**	**760.9**	**324.2**	**160.1**	**198.9**	**0.3**	**0.8**	**0.3**	**0.2**	**0.2**
البلدان المتقدمة	**125.5**	**435.2**	**-258.4**	**13.3**	**179.5**	**0.2**	**0.8**	**-0.5**	**0.0**	**0.3**
الولايات المتحدة	-619.7	-846.4	-925.6	-728.8	-689.9	-2.9	-3.6	-3.6	-2.7	-2.5
ألمانيا	274.2	329.8	171.0	201.2	227.9	7.1	7.7	4.2	4.7	5.1
اليابان	147.9	197.3	90.0	131.8	180.3	2.9	3.9	2.1	3.0	4.0
البلدان النامية	**156.2**	**325.7**	**582.7**	**146.8**	**19.4**	**0.5**	**0.8**	**1.4**	**0.3**	**0.0**
آسيا	319.2	252.0	288.9	182.6	132.0	1.5	1.0	1.1	0.7	0.5
الصين	248.8	317.3	417.6	272.5	232.6	1.7	1.8	2.3	1.4	1.1
أوروبا	1.9	66.1	114.5	-37.7	-38.1	0.1	1.5	2.4	-0.8	-0.7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	-15.5	-102.8	-141.6	-111.8	-112.2	-0.4	-2.0	-2.5	-1.8	-1.7
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	-102.9	130.3	360.9	167.5	99.1	-3.0	3.3	7.5	3.6	2.1
أفريقيا جنوب الصحراء	-46.5	-19.9	-40.0	-53.9	-61.3	-2.8	-1.1	-2.0	-2.6	-2.7

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023. ملاحظة: P = توقعات

الجاري لهذه البلدان إلى 171 مليار دولار أمريكي و90 مليار دولار أمريكي، أو ما يمثل 4.2% و2.1% من ناتجها المحلي الإجمالي، على التوالي. ومن المتوقع أن تحافظ هذه البلدان على مستويات الفائض هذه خلال العامين المقبلين.

وتفاوت أداء البلدان النامية من حيث رصيد الحساب الجاري في 2022 بتنوع المناطق. ففي آسيا النامية، زادت الفوائض لتبلغ 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت 1% في العام الذي قبله، خاصة الصين، التي تتمتع بفائض خارجي طويل الأمد، واصلت تحقيق فوائض متزايدة وصلت 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 مقارنة بنسبة 1.8% في عام 2021. لكن خلال فترة 2023-2024، من المتوقع أن تتراجع فوائض الصين وغيرها من البلدان الآسيوية النامية.

وتحسن الوضع المتعلق برصيد الحساب الجاري في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء في 2021، وهذا ما ساهم في تقليص حجم العجز إلى 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان في حدود 2.8% في 2020. لكن في 2022 ارتفع العجز إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير التقديرات إلى أنه سيعود إلى نفس مستوى 2020 تقريبا بحلول عام 2024. وكانت منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المنطقة الأكثر تضررا من الجائحة، حيث سجلت عجزا كبيرا بنسبة 3% في 2020. وعادت المنطقة لتسجل فائضا كبيرا في 2021 بلغ نسبة 3.3% بفضل الانتعاش القوي في أسعار النفط وتعافي الاقتصادي العالمي. ومع ارتفاع أسعار الطاقة في عام 2022، حققت المنطقة نسب فائض أكبر بكثير، إذ وصل حجم الفائض 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يبقى فائض الحساب الجاري للمنطقة أعلى من باقي المناطق في فترة 2023-2024. وبالمقابل، مرت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بعجز في الحساب الجاري في 2021 و 2022، وتشير التوقعات إلى أن الوضع سيبقى على حاله خلال العامين المقبلين.

الاستثمار الأجنبي المباشر

تراجع ملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في 2022

وفقا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2023) سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية انتعاشا كبيرا في عام 2021، إذ بلغ حجمها 1.48 تريليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 53.7% عن المستوى المنخفض لعام 2020 البالغ 962 مليار دولار أمريكي (بسبب الجائحة). ثم بعد ذلك تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 12.4% خلال 2022، واستقرت في حدود 1.29 ترليون دولار أمريكي. ومردّ ذلك التباطؤ الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة نحو البلدان المتقدمة والتي تراجعت بنسبة 21.6%، أي من حجم قدره 773 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 606 مليار دولار أمريكي في 2022، في حين تراجعت هذه التدفقات إلى البلدان النامية بنحو طفيف قدر بنسبة 2.3%، أي من 705 إلى 689 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة. وبذلك تحسنت حصة البلدان النامية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من 47.7% عام 2021 إلى 53.2% في 2022 (الشكل 11.1). وتجدر الإشارة إلى أنه اعتبارا من عام 2022، كان حجم التدفقات الوافدة إلى البلدان المتقدمة أقل بكثير عن مستوى فترة ما قبل الجائحة، بنسبة 45.5%، بينما تجاوزت التدفقات الواردة للبلدان النامية معدل فترة ما قبل الجائحة بنسبة 15.7%.

الشكل 11.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية

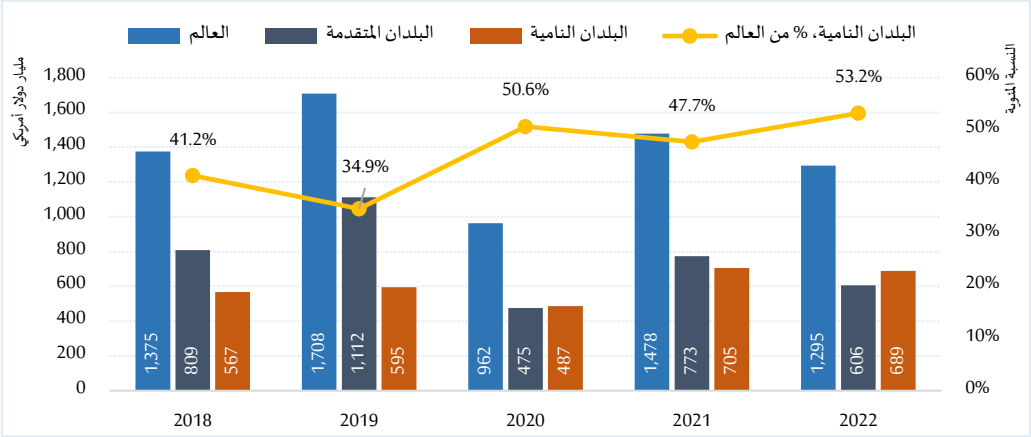

المصدر: تجميع موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2023، الجداول المرفقة.

تفاوتت مستويات التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في 2022 حسب المناطق (الشكل 12.1). فقد باتت منطقة شرق آسيا أكبر مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في 2022 على الرغم من التراجع الطفيف بنسبة 1.6% ليصبح حجمه 374 مليار دولار أمريكي، بسبب التراجع الكبير في التدفقات إلى أمريكا الشمالية بمقدار الربع (25.5%) ليبلغ حجمها 338 مليار دولار أمريكي. ومقارنة بعام 2021، تراجع حجم التدفقات إلى أوروبا بشكل أكبر، بنسبة 310.5%، بينما سجلت أوقيانوسيا أكبر زيادة بلغت نسبة 169%. وزادت نسبة التدفقات الواردة إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[1] بمقدار النصف (51.2%) وبلغت بذلك 208 مليار دولار أمريكي. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا 45 مليار دولار فقط، أي أنها سجلت تراجعا بنسبة 43.5% مقارنة بالعام الذي قبله.

الشكل 12.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية حسب المناطق، 2021 مقابل 2022

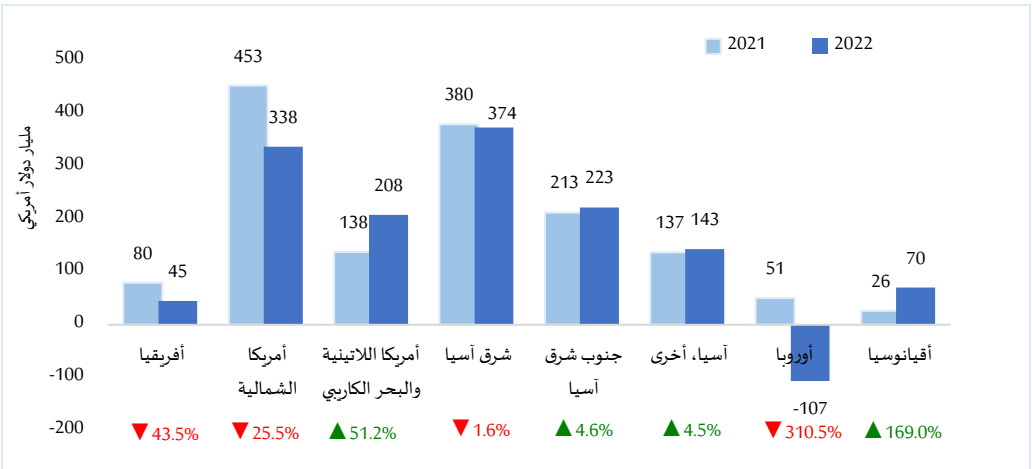

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد

فقد تغيرت كثيرا البيئة العامة للأعمال التجارية الدولية والاستثمارات العابرة للحدود في عام 2022. وبذلك لم يحافظ النمو على زخمه كما في 2021، واتجه أرقام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في مسار تراجعي بسبب الأزمات العالمية في المقام الأول، لا سيما الحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، وارتفاع الدين العام (UNCTAD, 2023). وعلى الجانب المشرق، سجلت الاستثمارات الجديدة في المجالات المكثفة لسلسلة القيمة العالمية زيادة بنسبة 15% على المستوى العالمي. وأحدث قطاع الطاقة تغييرا في سلاسل القيمة العالمية؛ وذلك، من ناحية، من خلال جذب استثمارات أكثر لمجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة بنسبة 15% مع تسجيل اتجاهات تصاعدية في جميع المناطق والقطاعات تقريبا، ومن ناحية أخرى، تبيع شركات النفط الكبرى وشركات الطاقة التقليدية الأخرى أصولها في الغالب إلى شركات الأسهم الخاصة غير المدرجة في البورصة وبمتطلبات إفصاح أقل (UNCTAD, 2023).

الظروف المالية

بيئة مالية مضطربة مستقبلا

قبل تفشي الجائحة، كانت الظروف المالية العالمية مستقرة نسبيا لصالح الأنشطة الاقتصادية العالمية. لكن مع بداية تفشي الجائحة، باعتبارها نقطة تحول مطلع عام 2020، ساءت الظروف المالية العالمية بشكل كبير في النصف الأول من العام (الشكل 13.1). فالتوقف المفاجئ للأنشطة الاقتصادية والتدابير المتخذة في إطار احتواء الجائحة لم تؤثر على الآفاق الاقتصادية فحسب، بل أدت أيضا إلى تردي مستوى التوقعات والطموحات وفاقمت حالة عدم اليقين. ومع تفشي كوفيد-19 في كل أنحاء العالم، أخذت أسعار الأصول والسلع التي تنطوي على مخاطر في الانخفاض بسرعة غير مسبوقة، بينما ارتفعت أسعار الأصول الآمنة، مثل الذهب وسندات الخزانة الأمريكية، نظرا لكون المستثمرين كانوا يسعون وراء الاستقرار بدلا من الربح خلال الأزمات (IMF, 2020).

الشكل 13.1: مؤشرات الظروف المالية (الانحرافات المعيارية عن المتوسط)

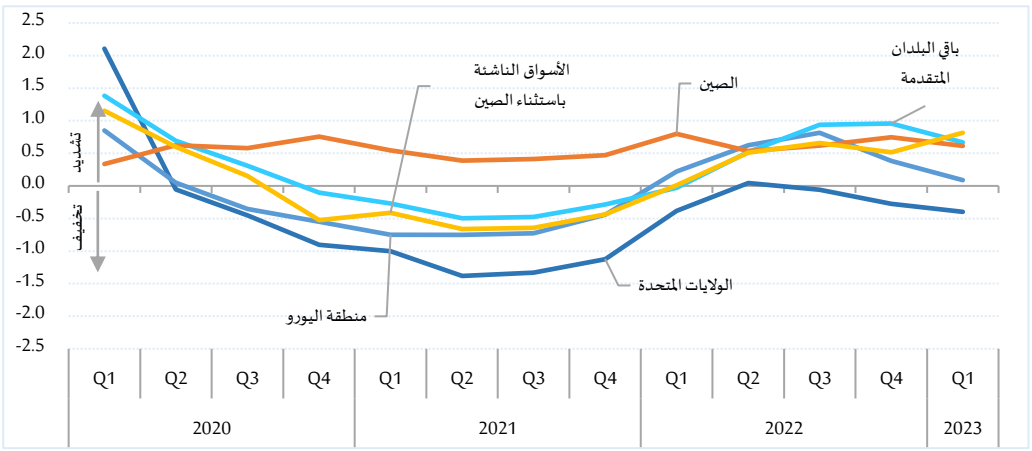

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي حول الاستقرار المالي العالمي، أبريل 2023.

وبعد أن ساءت الظروف المالية بصورة كبيرة في مارس 2020 في مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية، عادت بعد ذلك لتسجل تحسنا كبيرا - باستثناء الصين - حيث لقي الاقتصاد دعما من التدابير المتعلقة بالسياسات الاستثنائية، وهذا ما ساهم في التمكن من السيطرة على المخاطر المتعلقة بالاستقرار المالي. وشهدت الأوضاع المالية مزيدا من الانفراج عام 2021 في الاقتصادات المتقدمة وتواصلت جهود احتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، وهذا ما يعكس الدعم المستمر للسياسات النقدية والمالية وتحقيق الاقتصاد العالمي للانتعاش. وعلى نحو مماثل، لم تعد الظروف المالية متشددة في الاقتصادات الناشئة في أعقاب الاتجاه الملحوظ في البلدان المتقدمة. وفي مطلع عام 2022، ساءت الأوضاع المالية العالمية بشكل كبير، وتصاعدت المخاوف بخصوص التراجع على التوقعات الاقتصادية القائمة بسبب الحرب في أوكرانيا.

والسبب الرئيسي وراء تشدد الظروف المالية هو استمرار البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة. وفي ضوء البيئة العالمية التي يشوبها نوع من عدم اليقين، أخذت حالة عدم الاستقرار المالي تزيد باطراد. ومن أبرز القضايا أمام الأنظمة المالية بلوغ التضخم أعلى مستوياته منذ عدة عقود، واستمرار تدهور الآفاق الاقتصادية في العديد من المناطق، والمخاطر الجيوسياسية المستمرة (IMF, 2022a). ويمكن للتشديد الحاد في الأوضاع المالية أن يتسبب في تباطؤ في العام المقبل في ظل ارتفاع معدلات التضخم.

وبالإضافة إلى ذلك، تفاقمت حالة عدم الاستقرار المالي الحرجة بعد فشل بنك سيليكون فالي إلى جانب بنك سيجنتشر في نيويورك بسبب فقدان الثقة في بنك كريدي سويس، وهو الأمر الذي أدى إلى تشديد الأوضاع النقدية والمالية في 2023، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. فإخفاقات القطاع المصرفي أدت إلى تقلبات سوق الأوراق المالية واتساع هوامش الائتمان (IMF, 2023a). وفي هذه البيئة المتسمة بالمستويات العالية لعدم اليقين، من المهم للغاية السعي لتحقيق التوازن بين جهود احتواء هذه المخاطر المحتملة وتجنب التشديد غير المنظم للظروف المالية.

الرصيد المالي

حالات العجز الحكومي في تقلص مستمر في 2022

كان للجائحة تأثير كبير على الأرصدة المالية للبلدان. فقد اعتمدت الحكومات تدابير مالية متنوعة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للأزمة، ومن ذلك زيادة الإنفاق على برامج الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، فضلا عن تقديم التخفيضات الضريبية وحزم التحفيز. ونتيجة لذلك، اتسع هامش العجز المالي بشكل كبير في أغلب البلدان، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في الدين العام.

ومن المهم جدا تقييم مدى استدامة حالات العجز المالي والمخاطر المرتبطة بارتفاع مستويات الدين العام. فارتفاع مستويات العجز والديون قد يسفر عن قيام العديد من التحديات في وجه الاقتصادات، مثل ضيق الحيز المالي للإنفاق في المستقبل، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وزيادة احتمالية التعرض للأزمات المالية.

وفي أعقاب أزمة الجائحة، بات لزاما على العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم التفكير في اتخاذ إجراءات لضبط أوضاع المالية العامة لإنعاش الاستدامة المالية. وتنصح الحكومات بتصميم خطط مالية متوسطة الأجل تتضمن مجموعة من تدابير تعزيز الإيرادات مثل الإصلاحات الضريبية، وترشيد الإنفاق، مثل خفض الدعم وزيادة كفاءة الإنفاق العام.

وعلى الرغم من اتساع الحيز المالي مؤخرا نتيجة للاتجاه المعاكس في فترة ما بعد الجائحة، فإن العديد من البلدان لا تزال بحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لضبط أوضاع المالية العامة. وبينما من شأن المعدلات الطبيعية المنخفضة أن تخفف الضغط على السياسة المالية، فإنها لا تستبعد الحاجة إلى المسؤولية المالية (IMF, 2022a; 2022b). وبالاستجابة لهذه الحاجة، استمر العجز المالي في التقلص في 2022 على مستوى العالم مقارنة بفترة تفشي الجائحة. وتعكس هذه التحولات مدى حجم الأزمات التي عصفت بالاقتصادات في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة - الجائحة والحرب في أوكرانيا وأزمات أسعار الطاقة والغذاء - والاستجابات الاستثنائية على مستوى السياسات (IMF, 2021). وفيما يتعلق بالأرصدة المالية، سجلت مستويات متباينة بين البلدان. وعادة ما تعاني الاقتصادات المتقدمة من مستويات عالية من العجز مالي مقارنة بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. لكن حتى العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة تواجه تحديات مالية كبيرة، بسبب تعرضها لمخاطر التمويل الخارجي وتقلبات أسعار السلع الأساسية.

الشكل 14.1: الرصيد المالي الحكومي العام في البلدان المتقدمة

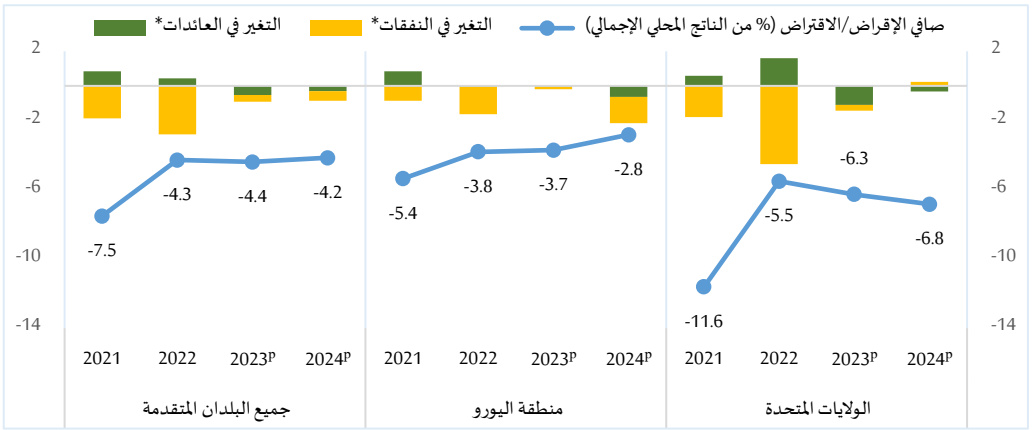

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023. ملاحظة: P = توقعات، * الفرق في النقاط المئوية مقارنة بالعام السابق في نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

شكلت مختلف أشكال الدعم الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 في 2020 عبئا إضافيا كبيرا على الأرصدة المالية للبلدان، لكن سرعان ما تراجع العجز المالي الحكومي في عامي 2021 و 2022 في ظل تعافي الاقتصادات وشروع البلدان في التقليص من حجم هذا الدعم الاستثنائي. ويبرز الشكل 14.1 أن مستوى العجز تقلص في البلدان المتقدمة من معدل 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 4.3% في 2022، وذلك راجع في المقام الأول لتقلص مستوى الإنفاق بمقدار 2.8 نقطة مئوية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وأيضا لزيادة بقدر 0.4 نقطة مئوية في العائدات. والتحسن في الأرصدة المالية راجع بشكل رئيسي لرفع التدابير المالية والتعافي الاقتصادي السريع من آثار الجائحة. ومن المتوقع أن تستقر معدلات العجز خلال فترة 2023-2024 في حدود مستوى 2022. وتراجع مستوى العجز في منطقة اليورو إلى 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 بسبب انخفاض النفقات. ومع توقع مزيد من التراجع خلال فترة 2023-2024، فمن المنتظر أن يكون انخفاض النفقات السبب الرئيسي في ذلك. وبعد أن بلغ العجز في الولايات المتحدة 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، تراجع إلى 5.5% في عام 2022 - مع تسجيل تراجع بنحو 4.5 نقاط مئوية في النفقات كنسبة مئوية

من الناتج المحلي الإجمالي - ومن المتوقع أن يعاود الارتفاع ويبلغ 6.3% في 2023، وذلك بالأساس بسبب تراجع الإيرادات واستقرار النفقات.

وفي البلدان النامية، ساهم تراجع مستوى النفقات وزيادة الإيرادات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في عجز المالية العامة الذي انخفض بمعدل النصف ليبلغ 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021 مقارنة بعام 2020، وحافظ على نفس المستوى في عام 2022 (الشكل 15.1). ولغاية عام 2022، أصبحت قدرة الحكومات محدودة للغاية في دعم الانتعاش الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق أو انخفاض الإيرادات (الحيز المالي). والحرب في أوكرانيا فضلا عن الزيادة في أسعار الفائدة العالمية لإبقاء التضخم تحت السيطرة زادت من مستوى تقييد الحيز المالي في العديد من البلدان، خاصة البلدان النامية المستوردة للنفط والغذاء. وبصورة عامة، من المتوقع أن ترتفع بشكل طفيف مستويات العجز في البلدان النامية لمعدل 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2023، وذلك راجع في المقام الأول لتراجع العائدات.

ثمة تفاوتات بين المناطق النامية من حيث آفاق الأرصدة المالية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي). فقد سجلت جميع المناطق باستثناء أوروبا تحسنا في الأرصدة المالية في 2022 مقارنة بالعام الذي قبله (الشكل 15.1). وكان العجز المالي الحكومي المتزايد في أوروبا نتيجة للزيادة في النفقات وتراجع الإيرادات. وسجلت منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فائضا في 2022، وذلك بفضل انخفاض النفقات وزيادة في الإيرادات. ومن المتوقع أن تتراجع الأرصدة المالية في مناطق أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في 2023. لكن في آسيا يتوقع أن يتقلص حجم العجز من 7.3% المسجل في 2022 إلى 6.7% في 2023. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، أخذت الآفاق المالية تحسن منذ 2021، ومن المتوقع أن يستمر حجم العجز في التقلص خلال عامي 2023 و 2024.

الشكل 15.1: الرصيد المالي الحكومي العام في البلدان النامية

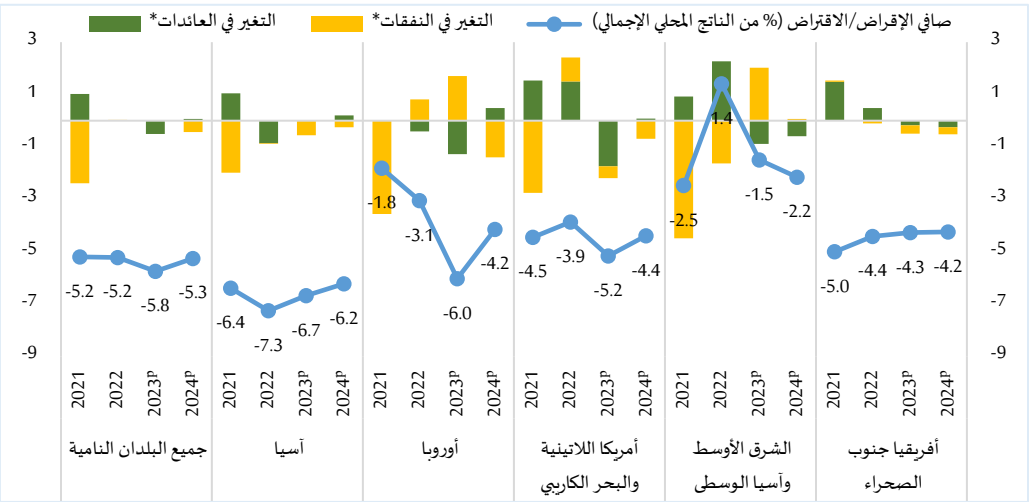

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023. ملاحظة: P = توقعات، * الفرق في النقاط المئوية مقارنة بالعام السابق في نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثاني

آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

أودت الآثار الاقتصادية اللاحقة لجائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا لنشأة تحديات اقتصادية كبيرة، ومن ذلك ارتفاع مستويات التضخم، وتعديلات سريعة في السياسات النقدية، والمرور بفترة من تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات الاستثمار. وكان لهذه التطورات تداعيات جلية على الأنشطة الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وفي بقية أنحاء العالم.

الإنتاج والنمو الاقتصادي

تحسن الناتج بنسبة 15.2% ليبلغ 8.7 تريليون دولار أمريكي في 2022

بالأسعار الجارية، تحسن إجمالي الناتج المحلي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2021 ليبلغ 7.6 تريليون دولار بعد تراجع في 2020 إلى 6.6 تريليون دولار بسبب جائحة كوفيد-19، وتجاوز مستوى ما قبل الجائحة المسجل عام 2019. وفي 2022 زاد الرقم بنسبة 15.2% ليبلغ 8.7 تريليون دولار أمريكي في 2022، وذلك بفضل التعافي التدريجي المتواصل. وضمن حجم الاقتصاد هذا، استأثرت مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحصة 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2022، وهو معدل أعلى بـ0.9 نقطة مئوية مقارنة بالعام الذي قبله. وارتفعت حصة بلدان المنظمة أيضا في مجموع الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالبلدان النامية، أي من 19.0% المسجلة عام 2021 إلى 20.4% عام 2022، وهذا ما يعني أن الانتعاش في الإنتاجية الحالية كان أسرع في بلدان المنظمة مقارنة مع باقي العالم. لكن من المتوقع أن تنعكس الصورة في 2023 نظرا للتقديرات التي تشير إلى إمكانية النمو المحدود في الإنتاج في مجموعة بلدان المنظمة (الشكل 1.2.أ).

ومن حيث تعادل القوة الشرائية (PPP) المعبر عنها بالدولار الدولي، بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بالأسعار الجارية 24.4 تريليون دولار في 2022، ويتوقع أن يبلغ قيمة 26.2 تريليون دولار في 2023. وبهذا المبلغ، استأثرت مجموعة بلدان المنظمة بحصة 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة قدرها 0.3 نقطة مئوية مقارنة بعام 2021، وتشير التوقعات إلى أن هذه الحصة ستبلغ

الشكل 1.2: مجموع الناتج المحلي الإجمالي وحصص بلدان منظمة التعاون الإسلامي من العالم (بالأسعار الجارية)

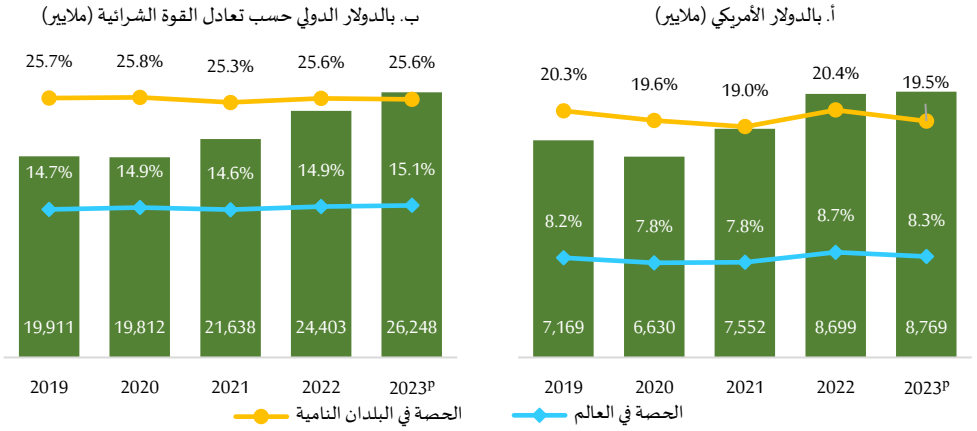

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023.

ملاحظة: P = توقعات، البيانات تستثنى سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها وتستثنى أفغانستان ولبنان لفترة 2021-2023.

15.1% في 2023. كما زادت حصتها أيضا في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية في 2022، لتصل إلى نسبة 25.6%، ومن المتوقع أن يبقى الوضع مستقرا على هذا النحو في 2023 (الشكل 1.2.ب). وبالنظر إلى الحصة المقدرة للبلدان الأعضاء في المنظمة من إجمالي سكان العالم (24.4%) وسكان البلدان النامية (28.4%) في عام 2022، فإن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي، مقدرة سواء بالسعر الجاري للدولار الأمريكي أو بالدولار الدولي الجاري حسب تعادل القوة الشرائية، لم ترق بعد للمستويات المنشودة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال جزء كبير من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنظمة مقتصر إلى حد كبير على إنتاجية القلة من البلدان الأعضاء فقط، وهذا ما يعكس فوارق شاسعة على مستوى أحجام الاقتصادات. ففي 2022، استأثرت البلدان الخمسة الكبرى بنصف (49.6%) مجموع الناتج المحلي الإجمالي، معبرا عنه بالسعر الجاري للدولار، بينما بلغت هذه الحصة نسبة 73.5% بالنسبة للبلدان الكبرى العشر (الشكل 2.2.أ). وسجلت إندونيسيا، التي يفوق حجم ناتجها المحلي الإجمالي 1.3 تريليون دولار، الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة (15.2%)، تلتها كل من المملكة العربية السعودية (12.7%) وتركيا (10.4%) والإمارات العربية المتحدة (5.8%) ثم نيجيريا (5.5%).

ويبرز الشكل 2.2 أن البلدان العشر الكبرى حافظت على معدلات مستقرة في حالة التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الدولي حسب تعادل القوة الشرائية، رغم أن تصنيف البلدان يتغير بسبب الاختلاف في مستويات القوة الشرائية الناجم عن الفوارق النسبية في الأسعار بين البلدان. وحظيت إندونيسيا بأكبر اقتصاد، بمبلغ 4.0 تريليون دولار حسب تعادل القوة الشرائية، أي ما يمثل 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2022. واستأثرت كل من تركيا (13.7%) والمملكة العربية السعودية (8.8%) ومصر (6.9%) وإيران (6.5%) إلى جانب إندونيسيا (البلدان الخمس الأفضل أداء) بحصة 52.5% من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة، بينما بلغت هذه الحصة بالنسبة للبلدان العشر الأفضل أداء 77.5% (الشكل 2.2.ب).

الشكل 2.2: البلدان العشر الأفضل أداء في منظمة التعاون الإسلامي حسب الناتج المحلي الإجمالي، 2022

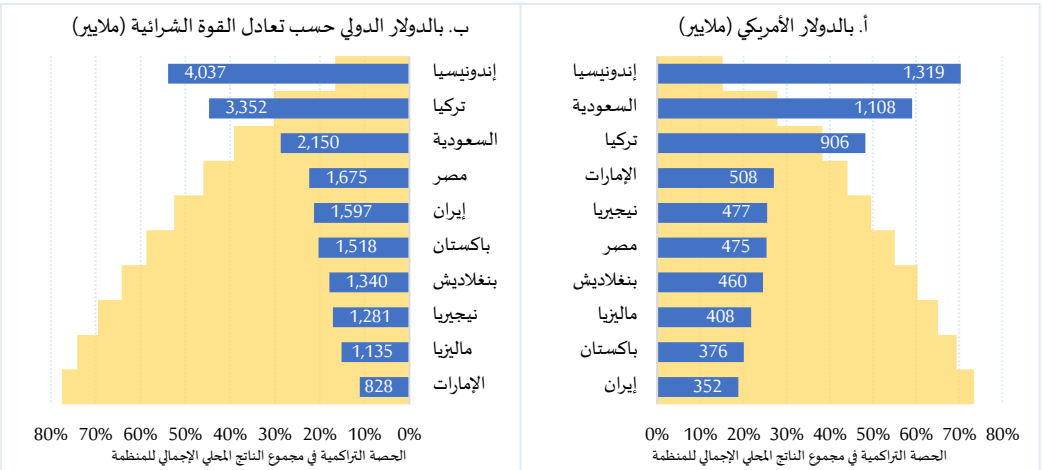

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يفوق 4500 دولار أمريكي في 2022

بحكم الانتعاش المستمر على مستوى الإنتاجية، واصلت قيم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأسعار الجارية، تسجيل زيادة في جميع أنحاء العالم خلال عام 2022 (الشكل 3.2). ومن حيث القيمة بالدولار الأمريكي، فقد زاد المتوسط العالمي بنسبة 3.2% من العام السابق، مسجلا مبلغ 12,884 دولارا أمريكيا ونسبة الزيادة كانت أكبر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13.1%، مسجلا مبلغ 4,581 دولارا أمريكيا. وسجلت البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة معدل نمو أقل (5.0%)، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 7,076 دولارا أمريكيا. وبالتالي رغم تدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة، تقلصت الفجوة نوعا ما في 2022 (الشكل 3.2.أ).

الشكل 3.2: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

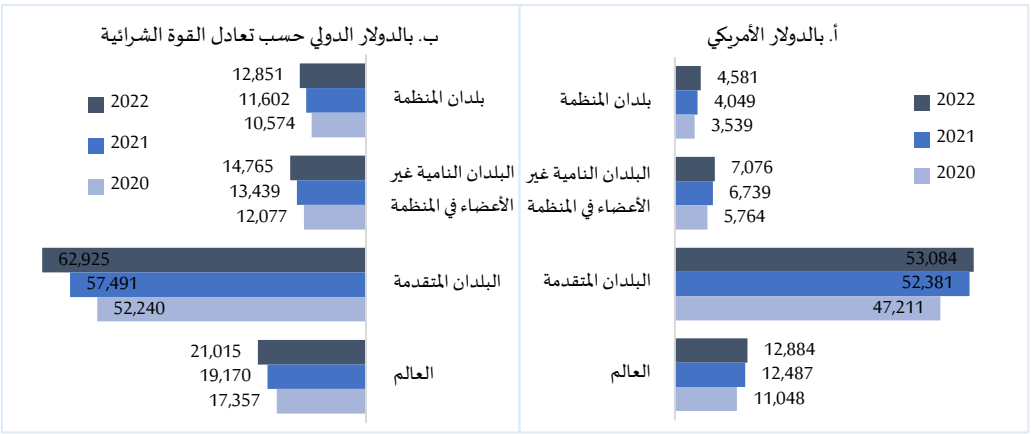

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023. ملاحظة: البيانات تستثني سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها وتستثني أفغانستان ولبنان لفترة 2021-2022.

ومن حيث تعادل القوة الشرائية، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم 21,015 دولار في عام 2022، بمعدل زيادة بلغت 9.6% مقارنة بالعام الذي قبله. وفي بلدان المنظمة، زاد بنسبة 10.8%، مسجلا بذلك متوسطا قدره 12,851 دولار، ويكون بذلك هذا المتوسط دون نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة حيث زاد بنسبة 9.9% وبلغ 14,765 دولارا (3.2.ب).

ومن بين بلدان المنظمة، سجلت دولة قطر أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، وصنفت في المرتبة الخامسة عالميا بقيمة تجاوزت 84 ألف دولار أمريكي. وهذه القيمة كانت أعلى بأكثر من 18 ضعفا من متوسط المنظمة و بـ141 ضعفا من أدنى معدل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المسجل من أعضاء المنظمة، وهذا يدل على وجود تفاوت كبير بين البلدان الأعضاء. وتلى قطر - بترتيب تنازلي - كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت وبروناي دار السلام والمملكة العربية السعودية والبحرين وعمان وغيانا وجزر المالديف وتركمانستان (الشكل 4.2.أ). وجدير بالذكر أن هذه البلدان كلها غنية بمصادر الوقود الأحفوري. ومن حيث

تعادل القوة الشرائية، ظلت قائمة البلدان هذه ثابتة باستثناء أن تركيا وماليزيا حلتا محل جزر المالديف وتركمانستان. وتغير نوعا ما ترتيب البلدان، مع استمرار قطر على رأس القائمة حيث بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 115 ألف دولار وصنفت رابعة على المستوى العالمي (4.2.ب).

الشكل 4.2: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2022 (بالأسعار الجارية)

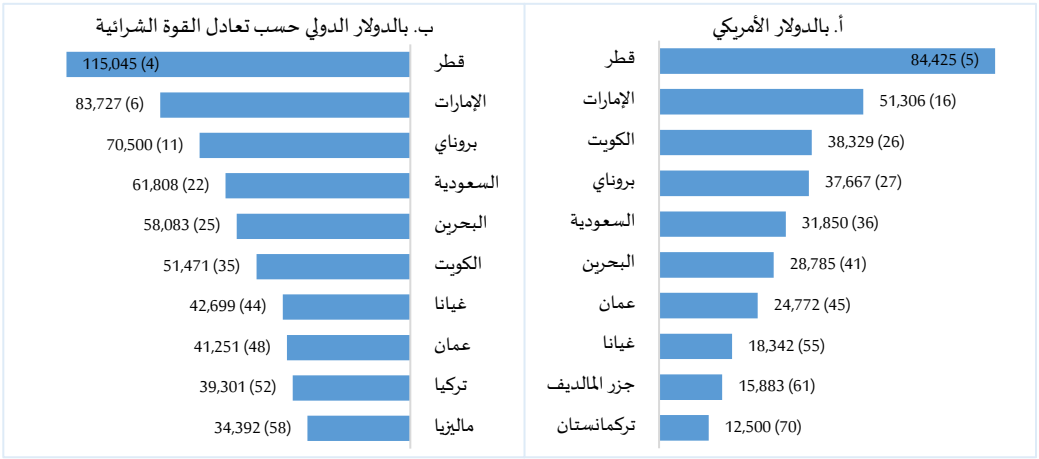

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023. ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى التصنيف العالمي للبلد المعني من بين 193 بلدا.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يزيد بمقدار 5.6% في 2022، أكبر زيادة منذ عقد من الزمن

قبل بداية تفشي جائحة كوفيد-19، كان النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يسير في منحى تنازلي، من نسبة 6.0% المسجلة عام 2010 إلى 2.7% عام 2019، وهو ما يجسد متوسطا سنويا قدره 4.3%. وفي ظل الظروف الوبائية التي عرفها عام 2020، شهدت بلدان المنظمة انكماشا متوسطه 1.6%، ولكن

الشكل 5.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

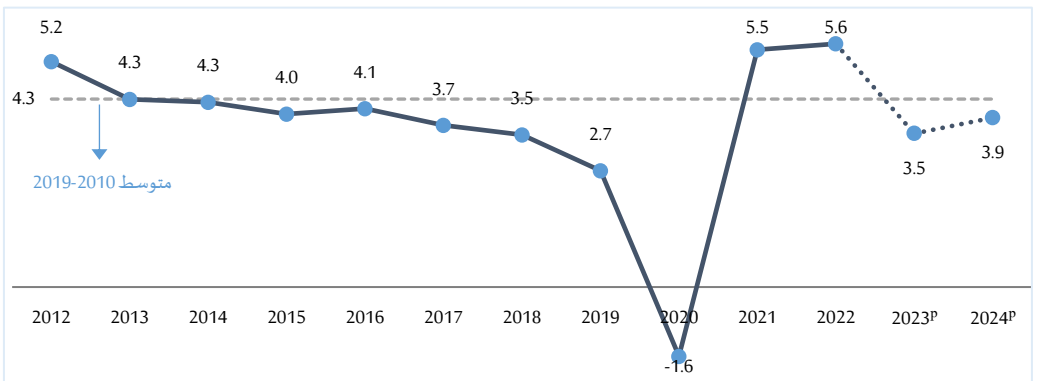

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023، وآخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2023. ملاحظة: P = توقعات

بالتوازي مع الانتعاش الاقتصادي العالمي، نمت بنسبة 5.5% في 2021 و 5.6% في 2022، وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ عام 2011. لكن تماشيا مع الاتجاهات العالمية، من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في بلدان المنظمة في العامين المقبلين، إلى 3.5% عام 2023 و 3.9% عام 2024 (الشكل 5.2). وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل النمو الذي سجلته بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2022 كان أعلى من المتوسط العالمي. وكما ورد في الفصل السابق، سجلت الاقتصادات النامية نموا بنسبة 4.0% والاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.7%، بينما بلغ متوسط نمو الاقتصاد العالمي 3.5% (راجع الشكل 1.1).

وكان ثمة تفاوت من حيث معدلات النمو بين مختلف مجموعات الدخل وفرادى البلدان في منطقة المنظمة في 2022 (الشكل 6.2). فقد سجلت اقتصادات البلدان ذات الدخل المرتفع الغنية بالموارد، التي سجلت نموا بمعدل 3.5% في 2021، معدل نمو قدره 8.1% في عام 2022 ، وهو رقم يفوق ضعف متوسط فترة 2010-2019 البالغ 3.7%. ومن المتوقع تحقيق معدل نمو بطيء بنسبة 2.7% في 2023 قبل معاودة تسجيل متوسط كالذي سجل في فترة ما قبل الجائحة بمعدل 3.8% في 2023.

وسجلت الاقتصادات ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا أقوى انتعاشة في 2021 (6.9%)، لكن معدل النمو عاد لمستوى 5.5% في 2022، وذلك بعد بعد أن سجلت متوسط نمو اقتصادي مرتفع (5.4%) خلال السنوات العشر السابقة للجائحة مقارنة بباقي المجموعات. ومن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي لهذه المجموعة مزيدا من التراجع عام 2023 (4.3%) و 2024 (4.0%).

الشكل 6.2: النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل (%)

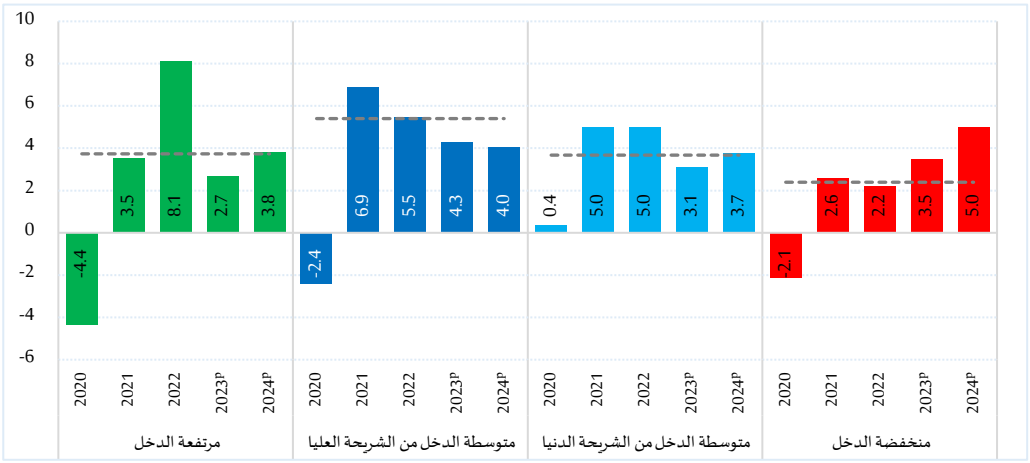

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023، وآخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2023. ملاحظة: P = توقعات، الخطوط المتقطعة متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة 2010-2019 بالنسبة لكل مجموعة دخل. راجع الملحق (ب) للاطلاع على تصنيف بلدان المنظمة حسب الدخل.

وكونه الأقل تضررا من الجائحة (0.4+% في 2020)، سجل نمو الاقتصادات ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا معدلا أعلى من المتوسط المسجل خلال الفترة ما بين 2010 و2019 (3.7%) في عامي 2021 (5.0%) و 2022 (5.0%). ومع ذلك، من المتوقع أن تنمو بمعدل معتدل في العامين المقبلين.

تظهر مجموعة البلدان المنخفضة الدخل، التي سجلت معدل نمو متوسط أبطأ (2.4%) مقارنة بفئات الدخل الأخرى خلال الفترة ما بين 2010 و 2019، اتجاهات نمو.مختلفة. بعد تقلص بنسبة 2.1% في عام 2020، ظل معدل النمو في هذه المجموعة قريبا من المتوسط المسجل قبل بداية الجائحة في عام 2021 (2.6%) و 2022 (2.2%). ومع ذلك، وعلى عكس فئات الدخل الأخرى، من المتوقع أن يحقق النمو الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل خلال العامين المقبلين أرقاما أفضل من المتوسط المسجل قبل بداية الجائحة، أي 3.5% في 2023 و 5.0% في العام الذي بعده.

الشكل 7.2: نمو الإنتاج الحقيقي في دول منظمة التعاون الإسلامي حسب فئة الدخل (2019 = 100)

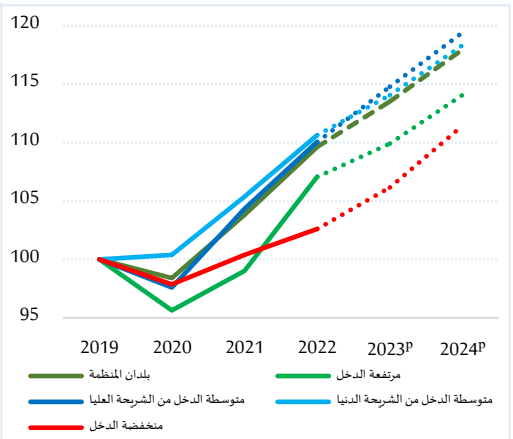

الشكل 8.2: عدد بلدان منظمة التعاون الإسلامي المسجلة لمعدلات نمو سلبية*

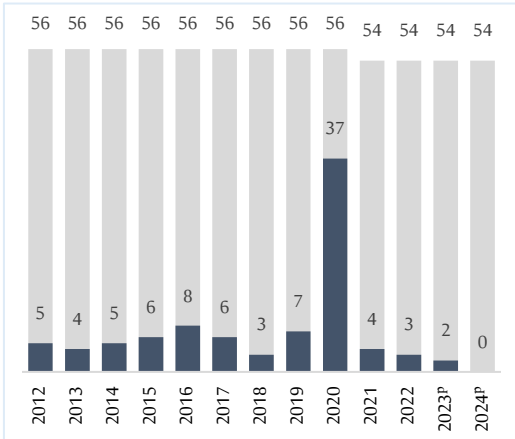

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023، وآخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2023. ملاحظة: P= توقعات. *باستثناء سوريا للفترة بكاملها وأفغانستان ولبنان لفترة 2021-2024.

والجدير بالملاحظة أن البلدان ذات الدخل المرتفع تمكنت من العودة إلى مستوى إنتاجها الحقيقي قبل الوباء وتجاوزه في عام 2022 بفضل معدل النمو الملحوظ الذي حققته في ذلك العام.. كما أن جميع المجموعات الأخرى قد تعافت من أزمة 2020 في العام التالي. لحدود 2022، كان ناتج دول منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، أعلى بنسبة 10% مما كان عليه عام 2019، ويعزى ذلك لأداء البلدان متوسطة الدخل (الشكل 7.2).

وعلى المستوى القطري، سجلت 3 دول من أصل 54 دولة تتوفر عنها البيانات معدل نمو سلبي في عام 2022: ليبيا (12.8-%) والسودان (2.5-%) وبروناي دار السلام (1.5-%). تشير التقديرات الراهنة إلى أنه من المتوقع أن

تتقلص اقتصادات بلدين عضوين في منظمة التعاون الإسلامي (اليمن وباكستان)، بينما من المتوقع أن تسجل جميع بلدان المنظمة التي تتوفر حولها البيانات معدل نمو إيجابي في 2024 (الشكل 8.2).

وكانت غيانا أسرع الاقتصادات نموا في منظمة التعاون الإسلامي وفي العالم في عام 2022. حسب بيانات صندوق النقد الدولي، واصل الاقتصاد الغياني تسجيل معدلات نمو استثنائية قدرت بنحو 62.3% خلال عام 2022، ويعزى هذا النمو لتسارع إنتاج النفط. كما سجلت كل من جزر المالديف والنيجر معدل نمو برقمين في 2022، أي 12.3% و 11.1%، تواليا، وصنف البلدان ضمن قائمة الاقتصادات العشر الأسرع نموا في العالم ذلك العام. وبالإضافة إلى هذه البلدان الثلاثة، حظيت كل من السعودية وماليزيا والكويت وإيران وطاجيكستان والإمارات وبنغلاديش بمكانة ضمن قائمة البلدان العشر الأعضاء في المنظمة التي سجلت اقتصاداتها أسرع نمو عام 2022 (الشكل 9.2).

الشكل 9.2: اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي الأسرع نموا 2022 (%)

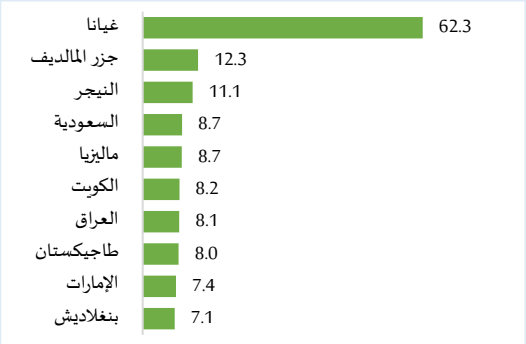

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023؛ آخر تحديث لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، يوليو 2023.

كانت مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2021 أعلى من 2020

تعطي تركيبة الناتج المحلي الإجمالي صورة عامة بخصوص البنية العامة للاقتصادات (الشكل 10.2). تشير أحدث البيانات المتاحة لعام 2021 أن الأنشطة الزراعية، التي لا تمثل سوى 1.3% من إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة، تستأثر بحصة عالية من إجمالي القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تبلغ 10.9%، وهي حصة أكبر من نظيرتها حتى في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (8.6%). وقطاع الزراعة يحظى بأهمية خاصة بالنسبة لبلدان المنظمة الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تصل حصتها في إجمالي القيمة المضافة إلى 60% في الصومال وسيراليون، و 46% في تشاد، و 39% في جزر القمر والنيجر.

وتعد حصة الصناعة غير التحويلية أعلى بكثير في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة ببقية العالم، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الصناعات الاستخراجية للوقود الأحفوري في العديد من بلدان المنظمة. وعلى الرغم من أن هذه الحصة تراجعت ببطء خلال الفترة 2010-2020 في جميع أنحاء العالم، إلا أنها شهدت زيادة في عام 2021. وبالنسبة لبلدان المنظمة، بلغ متوسط هذه الحصة22.1% في 2021 بعد أن تراجع عن معدل 27.5% المسجل عام 2010 إلى معدل قياسي بلغ 19.5% عام 2020. ويستأثر القطاع بأكثر من نصف القيمة المضافة

الشكل 10.2: توزيع القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الرئيسية (% من الإجمالي)

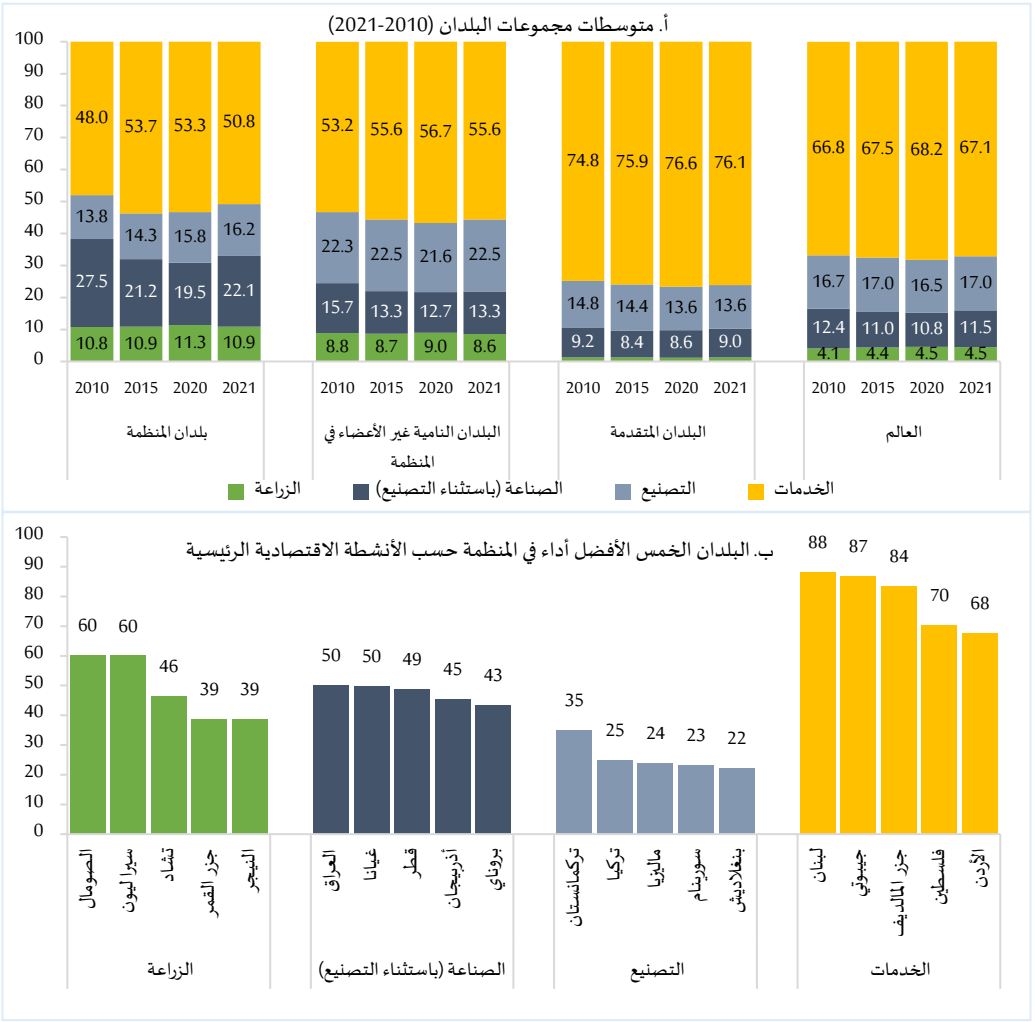

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات - بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي - مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA). ملاحظة: تغطي "الزراعة" الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A-B)، وتغطي "الصناعة" التعدين والتصنيع والمرافق والبناء (ISIC C-F)، وتغطي "الخدمات" أنشطة الخدمات (ISIC G-P).تغطية البيانات: 57 بلدا من بلدان المنظمة، و 115 بلدان نامية غير أعضاء في المنظمة، و 40 بلدا متقدما.

الإجمالية في العراق وغيانا وثلث إجمالي القيمة المضافة في العشر دول الأعضاء المنخرطة بشكل كبير في استخراج النفط والغاز: قطر، أذربيجان، بروناي دار السلام، الكويت، غابون، ليبيا، عمان، الجزائر، المملكة العربية المتحدة.

ومن جهة أخرى، تبلغ حصة قطاع التصنيع، الذي يتمتع بإمكانات هائلة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، نسبة 16.2% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة، وهذا الرقم أعلى من معدل مجموعة البلدان المتقدمة (13.6%)، لكنه أقل بكثير من الحصة المسجلة في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في

المنظمة (22.5%). ويستأثر القطاع بحصة 35% من إجمالي القيمة المضافة في تركمانستان وما بين 20% و 25% في ستة بلدان أعضاء أخرى (تركيا وماليزيا وسورينام وبنغاتديش وأوزبكستان وإندونيسيا).

ويواصل قطاع الخدمات أداء دور بارز في معظم اقتصادات المنظمة، ويستأثر بحصة متوسطها 50.8% من إجمالي القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة. لكن مع ذلك، تبقى هذه الحصة منخفضة بالنظر إلى كون القطاع يستحوذ على ثلاثة أرباع (76.1%) إجمالي القيمة المضافة في البلدان المتقدمة و 55.6% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، وبمتوسط 67.1% على الصعيد العالمي. وتبلغ هذه الحصة أعلى مستوياتها في بلدان المنظمة في لبنان (88%) وجيبوتي (87%) وجزر المالديف (84%) وفلسطين (70%) والأردن (68%)، في حين أنها تبلغ على الأقل 50% في 26 بلدا آخر من البلدان الأعضاء في المنظمة.

الشكل 11.2: مساهمة مختلف القطاعات في نمو القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

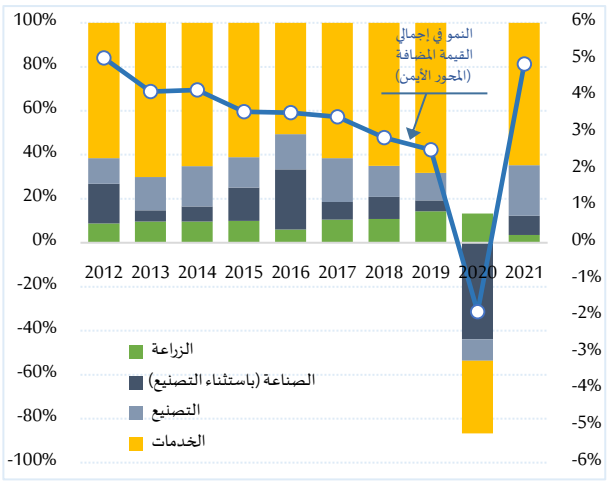

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات - بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015 - مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA). ملاحظة: تغطي "الزراعة" الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك (ISIC A-B)، وتغطي "الصناعة" التعدين والتصنيع والمرافق والبناء (ISIC C-F)، وتغطي "الخدمات" أنشطة الخدمات (ISIC G-P). تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

وكان قطاع الخدمات، الذي نما بمتوسط سنوي قدره 3.9% خلال العقد الماضي، بدوره من القطاعات الرئيسية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي في بلدان المنظمة، باستثناره في الغالب بأكثر من 60% من معدل النمو في إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الثابتة (الشكل 11.2). وبالمثل، شهد هذا القطاع نموا بنسبة 5.9% في عام 2021، ليصير أكبر مساهم في تعافي إجمالي القيمة المضافة (4.9%) في ذلك العام: أي أن ما يقرب من ثلثي (65%) النمو في إجمالي القيمة المضافة نابع من قطاع الخدمات. وعلى نفس المنوال، عرف قطاع الصناعة غير التحويلية ، الذي كان السبب الرئيسي في الانكماش في عام 2021، نموا نسبة 2.2% في عام 2021، وساهم هذا التحسن في التعافي بنحو 9%. ومن ناحية أخرى، شهدت الصناعة التحويلية نموا بنسبة 7.9% وساهمت في التعافي بنسبة 23%. وكانت مساهمة قطاع الزراعة أقل من 4% - وهي الأدنى في العقد الماضي - بالنظر إلى التباطؤ في القطاع مع نمو منخفض يصل إلى 1.5%.

ويبرز تحليل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي من جانب النفقات أن نفقات الاستهلاك النهائي (سواء من قبل الأسر المعيشية أو الحكومة) واصلت استئثارها بأكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأيضا في بقية العالم (الشكل .12.2.أ). وفي 2021 بلغت حصة استهلاك الأسر المعيشية 55.9% من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان المنظمة، وهو رقم أكبر من نظيره في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (48.3%)، لكنه أقل نسبيا من حصة البلدان المتقدمة (58.6%). وبلغت هذه النسبة 141% في الصومال، وأعلى من 100% في لبنان وسيراليون واليمن، وهذا ما يوحي بجلاء بأن نسبة كبيرة من الطلب المحلي

الخاص خصص للسلع والخدمات المستوردة. وفي ثلاثة بلدان أعضاء في المنظمة، وهي: جزر القمر وأفغانستان وغينيا بيساو، فاقت هذه النسبة معدل 90% كذلك، ولكنها بلغت مستويات متدنية قدرت بـ11% في تركمانستان و 20% في قطر.

الشكل 12.2: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (% من الإجمالي)

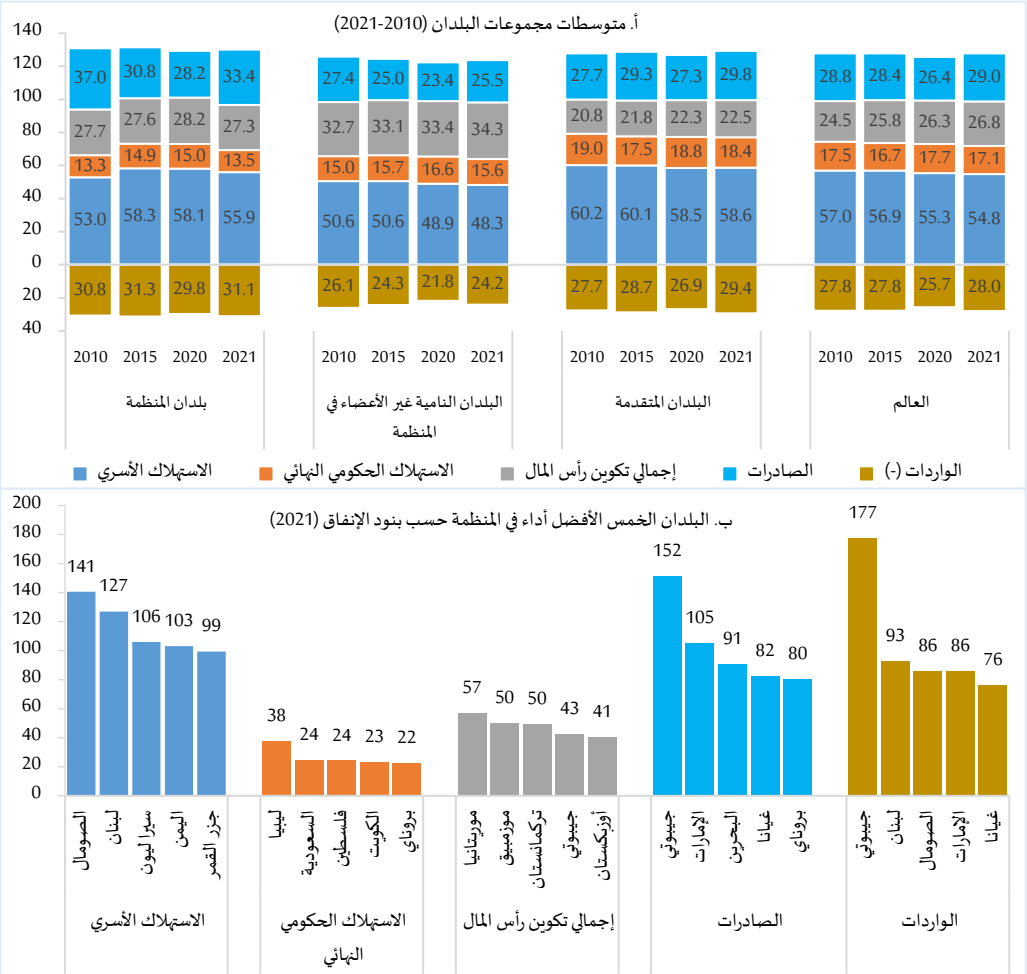

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات - بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي - مستمدة من قاعدة بيانات شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA). تغطية البيانات: 57 بلدا من بلدان المنظمة، و 114 بلدان نامية غير أعضاء في المنظمة، و 40 بلدا متقدما.

وبلغت حصة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية في بلدان المنظمة مقارنة بمجموعتي البلدان المتقدمة والنامية. وفي 2021، بلغ متوسط هذه الحصة حوالي 13.5% في بلدان المنظمة و 15.6% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة و 18.4% في البلدان المتقدمة. وسجلت أعلى نسبة في مجموعة بلدان المنظمة في ليبيا (38%)، تلتها المملكة العربية السعودية (24%) وفلسطين (24%) والكويت

(23%) وبروناي دار السلام (22%)، بينما بلغت النسبة أقل من 10% في عشر بلدان: لبنان ونيجيريا وبنغلاديش وسيراليون ومصر والسودان وتشاد والصومال وتركمانستان وأندونيسيا.

يعتبر إجمالي تكوين رأس المال، والذي يطلق عليه أيضا "الاستثمار"، من المؤشرات الهامة لحجم الاقتصاد لأنه يعكس القيمة الإجمالية للإضافات إلى الأصول الإنتاجية، الموجهة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات الأخرى. وبالتالي، فإن تسجيل حصة كبيرة من إجمالي تكوين رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي أمر مرغوب فيه لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل، لأن الاستثمار في الوقت الحاضر يؤدي إلى إنتاج أكبر في المستقبل. ويظهر الشكل .12.2أ أن هذه الحصة تميزت بالاستقرار النسبي على امتداد العقد الماضي من الزمن، وبلغ متوسطها بالنسبة لبلدان المنظمة في 2021 ما يقدر بنحو 27.3%، وهو رقم دون متوسط مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (34.3%)، لكنه أعلى من متوسط البلدان المتقدمة (22.5%). استحوذ صندوق التعاون الإجمالي على 57% من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا و50% من الناتج المحلي الإجمالي في موزمبيق وتركمانستان، وهي أعلى النسب في منظمة التعاون الإسلامي وفي العالم. كانت هذه النسبة في حدود 40% على الأقل في أربع دول أخرى (جيبوتي وأوزبكستان وملديف وإيران) وأقل من 10% في ثلاث دول (العراق وغينيا بيساو ولبنان).

وواصلت التجارة الدولية في السلع والخدمات في 2021 استئثارها بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة مقارنة بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. زيادة على ذلك، لم تحظى الصادرات والواردات بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في 2021 مقارنة بالعام الذي قبله في جميع مجموعات البلدان، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الاختلالات الكبيرة التي سببتها الجائحة على مستوى سلاسل التوريد العالمية وخدمات السفر. فقد زادت حصة الصادرات في بلدان المنظمة بنسبة 5.1 نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق وبلغت في المتوسط 33.4%، بينما بلغت ذات الحصة في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة 25.5% و 29.8% في البلدان المتقدمة. كما زادت حصة الواردات بمعدل 1.3 نقاط مئوية لتصل إلى 31.1% في مجموعة بلدان المنظمة، لكنها رغم ذلك ظلت أعلى من المتوسط المسجل في مجموعة البلدان النامية ومجموعة البلدان المتقدمة (الشكل 12.2أ).

ومن بين بلدان المنظمة، سجلت جيبوتي أعلى حصة من الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي (152%)، وصنفت سادسة على المستوى العالمي. وبلغت هذه الحصة 105% في الإمارات العربية المتحدة، و 91% في البحرين، و 82% في غيانا، و 80% في بروناي دار السلام، في حين أنها كانت أقل من 10% في أربع بلدان أعضاء (غامبيا وجزر القمر والسودان وباكستان). وبخصوص حصة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي، صنفت كذلك جيبوتي (177%) الأولى،على مستوى المنظمة والثانية على الصعيد العالمي بعد هونغ كونغ، الصين. وبلغت هذه الحصة 93% في لبنان، و 86% في الصومال و الإمارات و76% في غيانا، وأكثر من 50% في اثنا عشر بلدا عضوا آخر.

وبالمقابل، بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ضعيفة قدرت بـ12% في نيجيريا وأقل من 20% في السودان وبنغلاديش وباكستان وإندونيسيا ومصر.

البطالة

انخفض معدل البطالة في عام 2022، وسيظل راكدا حتى عام 2024

أثرت الأزمات العالمية مثل الحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وزيادة الديون والتضخم سلبا على تعافي سوق العمل من الوباء. وفي 2020، أحدثت الجائحة حالة اختلال توازن غير مسبوقة في أسواق العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما هو الحال أيضا في باقي مناطق العالم. فقد تسببت التحديات المترتبة عن أزمة الجائحة في تفاقم النقص القائم أصلا على مستوى فرص العمل حتى في حالة لم تظهر الجائحة. وأظهرت أسواق العمل انتعاشا واعدا في العامين الماضيين في أعقاب الجائحة ؛ ومع ذلك، من المتوقع أن تنعكس وتيرة الانتعاش بعد عام 2022.

بعد أن تراجعت نسبة العمالة إلى عدد السكان في 2020 لمستويات هي الأدنى على الإطلاق (54.5%) على الصعيد العالمي بسبب فقدان الوظائف، عادت لتسجل انتعاشا بنسبة 1.2 نقطة مئوية لتبلغ بذلك 55.7% في 2021، وزادت تحسنا بنسبة 0.7 نقطة مئوية في 2022 لتبلغ بذلك معدل 56.4%. ومع ذلك، نظرا للتوقعات الاقتصادية القاتمة في جميع أنحاء العالم، من المتوقع أن تتراجع هذه النسبة قليلا في العامين المقبلين، وتبقى أقل من مستوى 2019. وعلى الرغم من أن جميع مجموعات البلدان اتبعت مسارا مماثلا للانتعاش، فقد حافظت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على معدل أعلى من المتوسط العالمي. وبالمقارنة، واصلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تسجيل معدلات متدنية من حيث نسبة العمالة إلى عدد السكان على امتداد الفترة قيد الاستعراض. وبعد أن بلغت هذه النسبة معدلا متدنيا في بلدان المنظمة قدر بنحو 51.5% في عام 2020، عاد المعدل لبسجل انتعاشا طفيفا بـ0.5 نقطة مئوية فقط في 2021 ليبلغ 52% ثم

الشكل 13.2: نسبة العمالة إلى عدد السكان

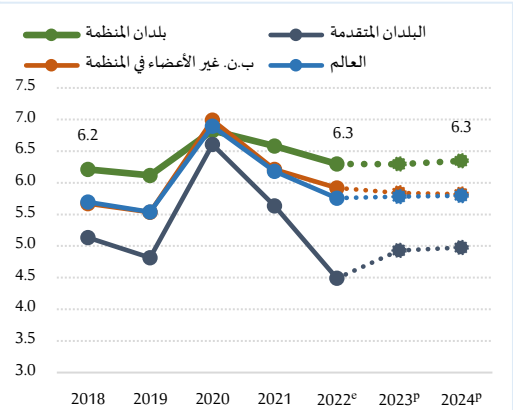

الشكل 14.2: معدل البطالة (%)

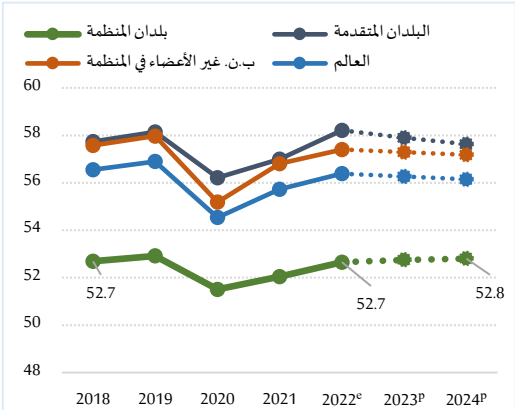

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2022.

ارتفع إلى 52.7% في 2022. تشير التوقعات إلى أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، ستكون قادرة على زيادة نسبة العمالة إلى عدد السكان بشكل طفيف، على النقيض من المجموعات القطرية الأخرى، والعودة للمستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة. (الشكل 13.2).

ومع تحول منحى الجائحة من مجرد أزمة صحة عامة إلى أزمة عمالة، دخل ملايين الأشخاص في جميع مناطق منظمة التعاون الإسلامي دوامة البطالة خلال عام 2020. ووفقا لأرقام منظمة العمل الدولية، زاد عدد العاطلين عن العمل في بلدان المنظمة بأكثر من 5 ملايين شخص، وبذلك بلغ إجمالي العاطلين عن العمل 48.3 مليون شخص في 2020. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل البطالة إلى 6.8% في ذلك العام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 0.7 نقطة مئوية عن معدل 6.1% المسجل عام 2019. في العامين التاليين، انخفض عدد العاطلين عن العمل بمقدار 1.3 مليون ثم بمقدار 0.7 مليون إلى 46.3 مليون شخص في عام 2022. ونتيجة لذلك، تراجع أيضا معدل البطالة بنسبة 0.2 نقطة مئوية في 2021، وبنسبة 0.3 نقطة مئوية ليصل إلى 6.3% في 2022. ومن المتوقع أن يبقى الرقم مستقرا على هذا المستوى خلال فترة 2023-2024. وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة كانت أكثر تضررا من الجائحة، مما أدى إلى زيادة 1.8 نقطة مئوية و 1.5 نقطة مئوية، على التوالي، في معدلات البطالة في عام 2020، إلا أنها شهدت انتعاشا أكبر في العامين التاليين. وبالإضافة إلى ذلك، ظل معدل البطالة أعلى في دول منظمة التعاون الإسلامي على مدار الفترة قيد الدراسة بأكملها باستثناء عام 2020، حين بلغ متوسطه 6.8% لدول المنظمة مقارنة بنسبة7% في البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و 6.9% في العالم (الشكل 14.2). ومن الجدير بالذكر أن دول منظمة التعاون الإسلامي، التي تضم 46.3 مليون عاطل عن العمل، شكلت 22.6% من البطالة العالمية في عام 2022، مقارنة بـ 21.7% في عام 2021.

تشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن عام 2022 شهد تراجعا في معدل البطالة في 48 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي وارتفع في 8 بلدان. وتباينت معدلات البطالة بشكل كبير بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغت 27.9 % في جيبوتي (وهي ثاني أعلى نسبة في العالم بعد جنوب أفريقيا)، تليها فلسطين (25.7%)، والغابون

الشكل 15.2: معدل البطالة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2022

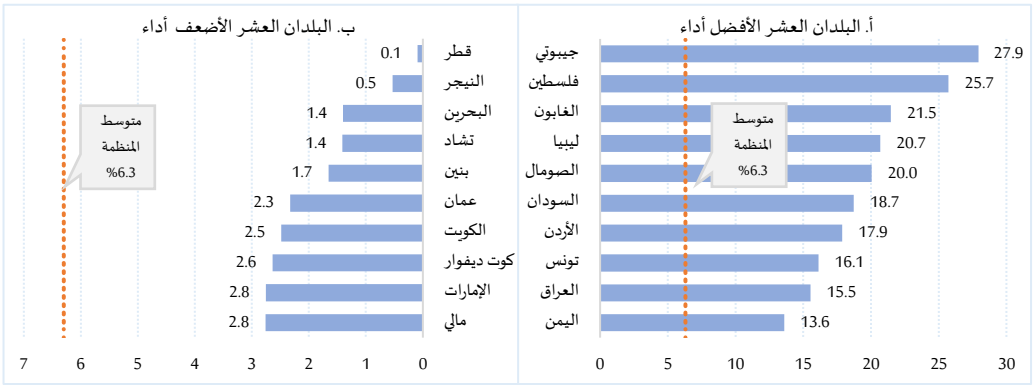

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2022.

(21.5 %)، وليبيا (20.7 %)، والصومال (20 %) (الشكل 15.2.أ). وبالمقابل، سجلت قطر أدنى معدلات البطالة (0.1%) (أدنى معدل في العالم)، تلتها كل من النيجر (0.5%) والبحرين وتشاد (1.4%) وبنين (1.7%) (الشكل 15.2.ب).

التضخم

بلغ تضخم أسعار المستهلكين ذروته عند 20% في عام 2022

ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلكين - الذي يتم قياسه من خلال مؤشر أسعار المستهلك (CPI) - في معظم بلدان العالم في عام 2022. ومع ذلك، في المتوسط، عرف هذا المعدل ارتفاعا ملحوظا في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي (7.4 نقطة مئوية) مقارنة بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (3.1 نقطة مئوية) والبلدان المتقدمة (4.2 نقطة مئوية). ارتفع معدل التضخم بحدة ليبلغ 20.0% في 2022، بعد أن كان في حدود 12.6% عام 2021. وبحكم ارتفاع معدل التضخم إلى 7.3% في البلدان المتقدمة و 7.6% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، ظلت بلدان المنظمة مسجلة لمتوسط جد مرتفع على مؤشر التضخم في عام 2022. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال 2023 أيضا، رغم أن التقديرات تشير لفرص تراجع معدلات التضخم خلال 2023 على الصعيد العالمي (الشكل 16.2.أ)

ومع ما تم تسجيله من معدلات تضخم سنوية على امتداد فترة 5 سنوات من 2018 إلى 2022، بلغ متوسط أسعار المستهلك في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2022 معدلا أعلى بنسبة 73.5% مقارنة بعام 2017، وهو رقم أعلى بكثير من متوسط الزيادة على الصعيد العالمي البالغ 26.1%. وخلال نفس الفترة، ارتفع متوسط الأسعار بنسبة 27.4% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وفقط بنسبة 15.1% في البلدان المتقدمة (الشكل 16.2.ب).

الشكل 16.2: معدل التضخم (المتوسط السنوي لأسعار المستهلك)

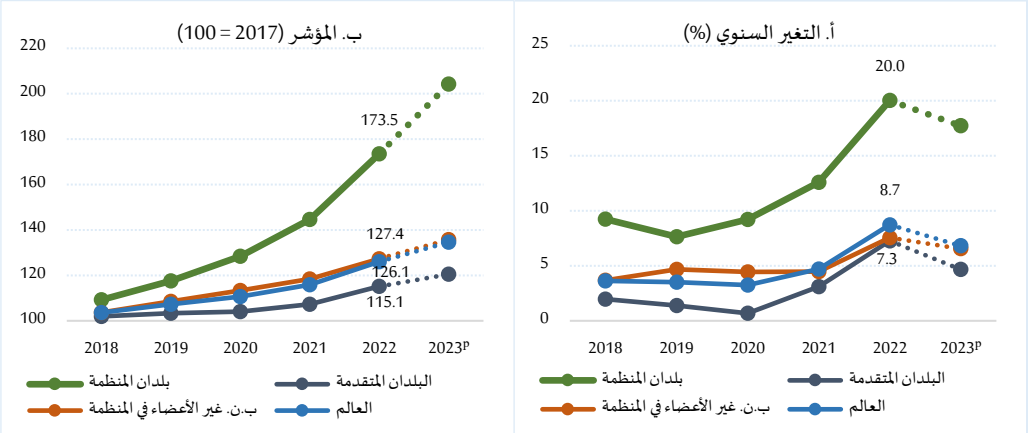

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على بيانات صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، تحديث أبريل 2023 ويوليو 2023. ملاحظة: P = توقعات. يتم حساب متوسطات المجموعات كمتوسط مرجح لمؤشرات الأسعار الوطنية، حيث تمثل الأوزان الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد بالسعر الجاري للدولار الدولي استنادا إلى تعادل القوة الشرائية. متوسطات المجموعة تستثني فنزويلا.

ومن بين بلدان المنظمة، سجلت السودان أعلى معدل تضخم سنوي بلغ 138.8% في 2022، وهو ثالث أعلى معدل في العالم بعد فنزويلا (200.9%) وزيمبابوي (193.4%). وتلت هذه البلدان كل من تركيا (72.3%) وسورينام (52.5%) وإيران (49.0%)، وكلها ضمن قائمة البلدان العشر المسجلة لأعلى معدلات التضخم في العالم، كما كانت اليمن وسيراليون ونيجيريا وكازاخستان وبوركينا فاسو وقيرغيزستان كذلك ضمن هذه القائمة في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 17.2). وبصورة عامة، كانت كل من تركيا وإيران والسودان ونيجيريا وباكستان - بحكم ثقل هذه البلدان في المنظومة الاقتصادية للمنظمة - أكثر البلدان مساهمة في متوسط معدل التضخم في مجموعة المنظمة في عام 2022 (20.0%)، إذ استأثرت بحصة تقرب من أربعة أخماس المعدل (الشكل 18.2). وفي عام 2022، لم يسجل أي بلد عضو في منظمة التعاون الإسلامي معدلات تضخم سلبية. وسُجل أدنى معدل تضخم في بنين عند 1.5%، تليها المملكة العربية السعودية (2.5%)، وجزر المالديف (2.6%)، وعمان (2.8%)، وماليزيا (3.4%).

الشكل 17.2: البلدان العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي حسب معدل التضخم، 2022

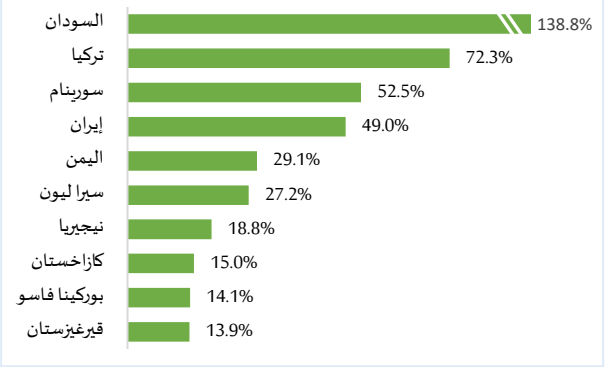

الشكل 18.2: أكثر العوامل المساهمة في التضخم، 2022 (نقاط مئوية)

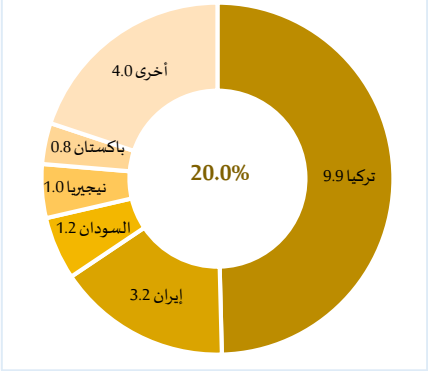

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2023. ملاحظة: متوسط التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك. باستثناء أفغانستان ولبنان وسوريا.

التجارة الدولية

الزيادة في صادرات وواردات السلع بنسبتي 29.8% و18.2%، على التوالي

حسب بيانات صندوق النقد الدولي (إحصاءات وجهة التجارة - DOTS)، بعد أن سجلت القيمة السنوية لتجارة البضائع العالمية تراجعا بنسبة 7.3% في 2020، تحسنت بنسبة 27.0% في 2021 وزادت بنسبة 10.8% في 2022. وسارت مستويات الصادرات والواردات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في منحى متواز، رغم الارتفاع الكبير التي عرفته معدلات الصادرات. فقد سجلت صادرات بلدان المنظمة من البضائع، التي تراجعت بنسبة 17.5% في 2020، ارتفاعا بلغ حجمه نسبة 41.4% في عام 2021 وزيادة بنسبة 29.8% في 2022. وزاد حجم واردات البضائع بنسبة 30.4% عام 2021 وبنسبة 18.2% في 2022 في أعقاب انخفاضه بنسبة 9.8% في 2020. وتبعا لذلك، استأثرت الصادرات، التي ارتفع حجمها لقيمة 2.74 تريليون دولار أمريكي في 2022، بحصة أكبر في إجمالي الصادرات العالمية، أي 11.2% في 2022 مقابل 9.6% في عام 2021. وعلى نفس المنوال، سجل حجم الواردات،

الذي ارتفع لمبلغ 2.44 تريليون دولار أمريكي، حصة مهمة في إجمالي الواردات العالمية، حيث ارتفع من نسبة 9.3% المسجلة في 2021 إلى 9.7% عام 2022. وقد تم تسجيل اتجاه مماثل بالنسبة لحصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تجارة السلع في البلدان النامية. حيث ارتفعت حصة الصادرات في هذه البلدان من 22.6% في 2021 إلى 25.8% في 2022، بينما ارتفعت حصة وارداتهم من 23.4% إلى 24.9% خلال نفس الفترة (الشكل 19.2).

الشكل 19.2: التجارة الدولية في البضائع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

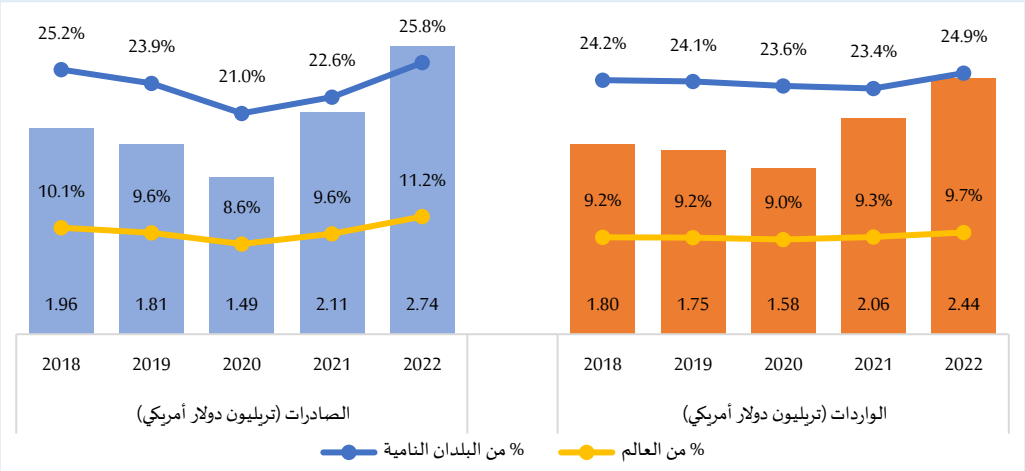

المصدر: تجميع موظفي سيسرك على أساس دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023.

ملاحظة: تقيم الصادرات على أساس البيع بشرط التسليم على متن السفينة (FOB)، فيما تقيم الواردات على أساس السعر الشامل للتكلفة والتأمين ومصاريف الشحن (CIF). تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

أما من حيث حصص البلدان الأعضاء منفردة في إجمالي حجم مجموعة المنظمة من صادرات السلع، يلاحظ أن الجزء الأكبر من إجمالي هذه الصادرات منحصر في عدد قليل فقط من البلدان الأعضاء (الشكل 20.2.أ). ففي عام 2022، استأثرت الدول الخمس الأكثر تصديرا في المنظمة بنسبة 61.3% من إجمالي صادرات السلع للدول الأعضاء مجتمعة، في حين استأثرت الدول العشر الأولى بنسبة 79.4%. و كانت السعودية أكبر دولة مصدرة في المنظمة عام 2022 بحجم صادرات سلع قيمته 407 مليار دولار وحصة 14.9% من إجمالي صادرات بلدان المنظمة. وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة (375 مليار دولار، 13.7%) وماليزيا (352 مليار دولار، 12.9%) وإندونيسيا (291 مليار دولار، 10.6%) ثم تركيا (254 مليار دولار، 9.3%). وبالإضافة إلى ذلك، صنفت كل من قطر والعراق وكازخستان ونيجيريا ضمن قائمة بلدان المنظمة العشر الأكثر تصديرا خلال عام 2022.

ومثلما هو الحال بالنسبة للصادرات، فقد تمركزت واردات البضائع لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من البلدان خلال 2022. وكما هو مبين في الشكل 20.2.ب، تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة البلدان الأكثر استيرادا بمعاملات بلغ حجمها 378 مليار دولار، أي ما يمثل 15.5% من إجمالي الواردات لمنطقة المنظمة. وتلتها كل من تركيا (364 مليار دولار، 14.9%) وماليزيا (295 مليار دولار، 12.1%) وإندونسيا (236 مليار دولار، 9.7%) ثم المملكة العربية السعودية (184 مليار دولار، 7.5%). وعلى نفس النحو، هذه البلدان الخمس الأكثر استيرادا تستأثر بحصة 59.8% من إجمالي واردات المنظمة من البضائع، بينما بلغت حصة البلدان العشر

الأكثر استيرادا للبضائع 74.9%، التي تضم بالإضافة إلى البلدان الخمس السالفة الذكر كل من بنغلاديش ومصر والمغرب وباكستان ونيجيريا.

الشكل 20.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية في مجال التجارة الدولية في السلع، 2022 (مليار دولار)

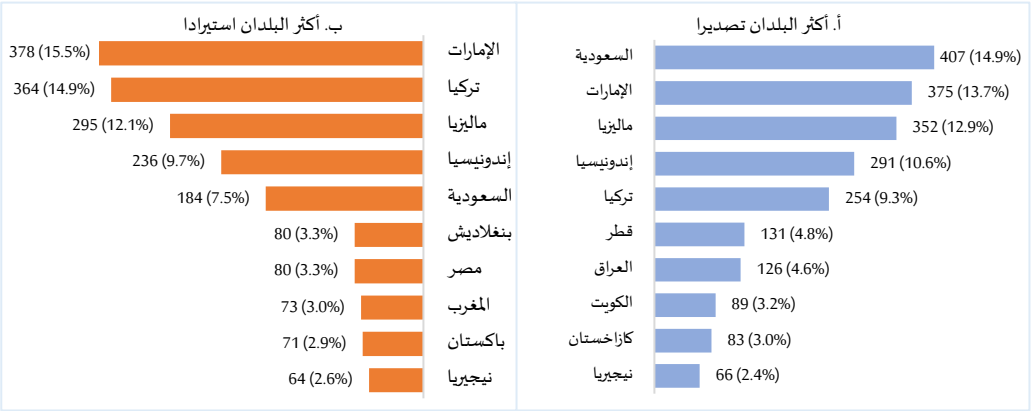

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (DOTS)، أكتوبر 2023. ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي. تغطية البيانات: 57 بلدا عضوا في المنظمة.

زيادة فائقة في صادرات الخدمات في عام 2022

وفقا لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، انتعشت قيمة التجارة في الخدمات على الصعيد العالمي، التي تراجعت بمعدل 17.2% في 2020 مقارنة بالعام الذي قبله، بنسبة 18.8% في 2021 وزادت نموا بنسبة 14.8% في 2022. وبعد أن شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تراجعا أكثر حدة في تجارة الخدمات عام 2020، عادت وسجلت انتعاشا في 2021 وعقب ذلك تحسب كبير في 2022. فقد زاد حجم صادراتها من الخدمات، التي تراجعت بمقدار الثلث (34.0%) عام 2020، بنسبة24.8% لتبلغ قيمتها 372 مليار دولار أمريكي في 2021، ثم زاد انتعاشا بصورة

الشكل 21.2: التجارة في الخدمات الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

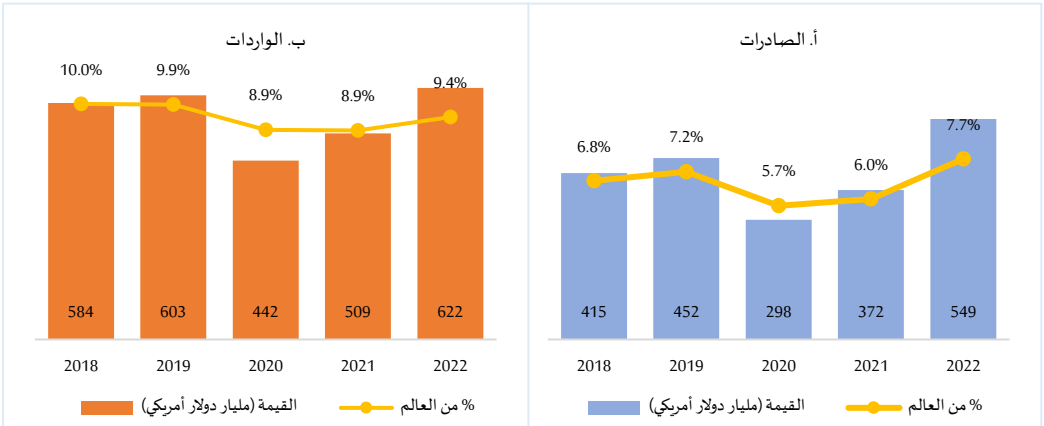

المصدر: بوابة بيانات منظمة التجارة العالمية، أكتوبر 2023.

كبيرة بمعدل النصف تقريبا (47.6%) لتصل إلى 549 مليار دولار أمريكي، وبذلك زادت حصتها في إجمالي صادرات الخدمات العالمية من 5.7% المسجلة عام 2020 إلى 6% في عام 2021 ثم 7.7% في 2022.(الشكل 21.2.أ). وعلى نفس المنوال، زادت وارداتها من الخدمات بنسبة 15.3% وبلغت قيمتها 509 مليار دولار أمريكي بعد أن تراجعت بنسبة 26.7% في 2020، ثم زادت حصتها بنسبة 22.1% لتبلغ قيمتها 622 مليار دولار أمريكي في 2022، وبذلك زادت حصتها في واردات الخدمات العالمية لتبلغ 9.4% في 2022 بدل معدل 8.9% في العامين السابقين (الشكل 21.2.أ). وتجدر الإشارة إلى أن قيمة التجارة في الخدمات في عام 2022 تجاوزت المستويات المسجلة في فترة ما قبل الجائحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم. وهذا يعني أن التجارة في الخدمات، التي تضررت أكثر من تجارة السلع، لم تتعاف تماما من الجائحة إلا بحلول عام 2022.

ومثلما هو الحال بالنسبة للتجارة السلعية، فقد تمركزت التجارة في الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل من البلدان في عام 2022. وكانت الإمارات العربية المتحدة أكبر دولة مصدرة للخدمات، بقيمة معاملات بلغت 154.7 مليار دولار وحصة 28.2% من إجمالي صادرات الخدمات من بلدان المنظمة. وتلتها كل من تركيا (90.3 مليار دولار، 16.4%) ومصر (31.9 مليار دولار، 5.8%) وماليزيا (31.7 مليار دولار، 5.8%) ثم قطر (31.6 مليار دولار، 5.7%) (الشكل 22.2.أ). واستحوذ بلدان فقط على أكثر من 44.6% من الحصة الإجمالية. بالنسبة لأكبر عشرة بلدان مصدرة التي شملت أيضا وإندونيسيا والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 79.7%. وفيما يتعلق بواردات الخدمات، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي أبرز مستورد أيضا، حيث سجلت معاملات بقيمة 96.9 مليار دولار أمريكي شكلت 15.6% من إجمالي واردات الخدمات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتلتها كل من المملكة العربية السعودية (82.8 مليار دولار، 13.3%) وماليزيا (44.6 مليار دولار، 7.2%) وقطر (34.3 مليار دولار، 7%) ثم تركيا (41 مليار دولار، 6.6%)

الشكل 22.2: أبرز بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجال التجارة الدولية في الخدمات، 2022 (دولار، ملايير)

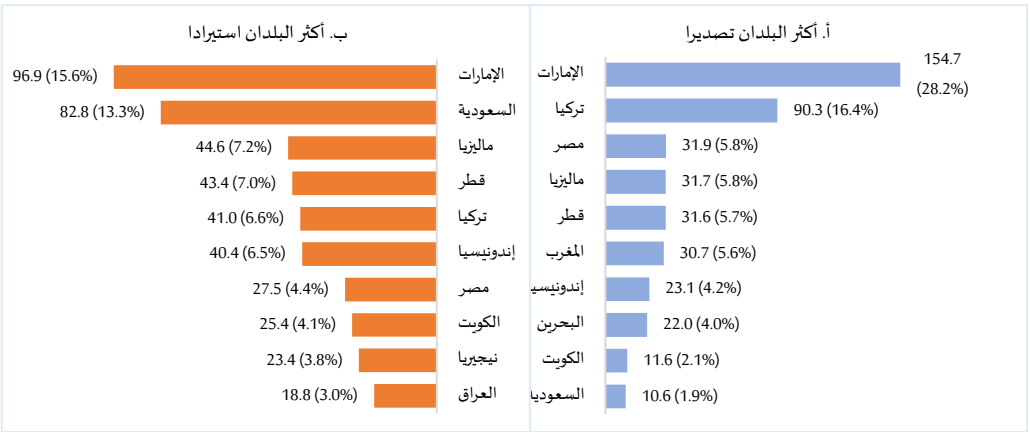

المصدر: بوابة بيانات منظمة التجارة العالمية، أكتوبر 2023. ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي.

(الشكل 22.2.ب). وفي حين أن أكبر خمس مستوردين يمثلون نصف القيمة الإجمالية (49.7%)، وصلت هذه الحصة إلى 71.5% بالنسبة لأكبر عشر بلدان التي تضم كل من إندونيسيا ومصر والكويت ونيجيريا والعراق.

ارتفع فائض التجارة السلعية في عام 2022، بينما تقلص العجز في تجارة الخدمات

أصبحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث القيمة الإجمالية، مصدرا صافيا في مجال تجارة السلع في عام 2021، حيث بلغ الفائض التجاري 50 مليار دولار أمريكي مقابل عجز قدره 87 مليار دولار أمريكي في العام الذي قبله. وفي عام 2022، بلغت قيمة الفائض 303 مليار دولار أمريكي، أي ستة أضعاف الفائض المسجل في العام السابق (الشكل 23.2). وأكبر مساهمة مصدرها المملكة العربية السعودية التي سجلت فائضا قدره 223.8 مليار دولار أمريكي. وكانت كل من قطر (98.4 مليار دولار) وإيران (74.6 مليار دولار) والكويت (60.9 مليار دولار) وماليزيا (57.1 مليار دولار) من بين البلدان المسجلة لمستوات فائض عالية. وفي المقابل، سجل 37 بلدا عضوا في المنظة عجزا في 2022، وكان أعلى المعدلات هو الذي سجلته تركيا (109.5 مليار دولار أمريكي)، تلتها باكستان (39.8 مليار دولار) وبنغلاديش (33.3 مليار دولار) والمغرب (32.3 مليار دولار) ومصر (31.7 مليار دولار).

الشكل 23.2: الميزان التجاري الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي (مليار دولار)

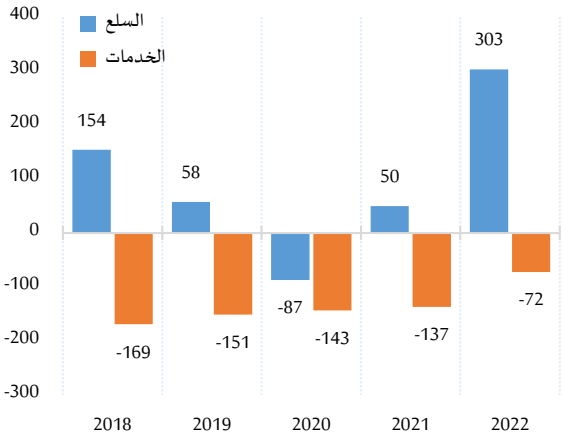

المصدر: حسابات المؤلفين على أساس بيانات دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي وبوابة بيانات منظمة التجارة العالمية التابعة لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023.

وفي تجارة الخدمات، ظلت بلدان المنظمة، من حيث القيمة الإجمالية، مستوردا صافيا على امتداد الأعوام الخمس الماضية (2018-2022)، رغم أن حجم العجز تقلص خلال هذه الفترة. فقد بلغ العجز الإجمالي لبلدان المنظمة في تجارة الخدمات 72 مليار دولار أمريكي عام 2022، وهو أدنى معدل على امتداد الفترة قيد الاستعراض.(الشكل 23.2). ومن أصل 49 دولة تتوفر عنها البيانات، أبلغ أحد عشر بلدا فقط عن توازن إيجابي في عام 2021: الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، والمغرب، ومصر، وجزر المالديف، والبحرين، وألبانيا، والأردن، تونس، وجيبوتي، وتوغو. وبلغ الفائض مستويات عالية جدا قدرت بنحو 57.7 مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة، وتلتها كل من تركيا بنحو 49.9 مليار دولار ثم المغرب بقدر 11.2 مليار دولار. وبالمقابل، وصل العجز مستويات عالية قدرت بنحو 50.9 مليار دولار في المملكة العربية السعودية، تلتها إندونيسيا بعجز قدره 20.3 مليار دولار والعراق بنحو 17.0 مليار دولار.

تراجعت الصادرات فيما بين بلدان المنظمة لتصل إلى نسبة 17.3% في 2022،

بعد أن تراجع مستوى صادرات السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 8.1% في 2020 ليبلغ حجمها 293 مليار دولار أمريكي، عادت في 2021 لتحقق انتعاشا بنسبة 30.3% في 2021 ليبلغ بذلك حجمها 381 مليار دولار وزاد حجمها بنسبة 24.4% إضافية في 2022 حتى بلغ 475 مليار دولار.(الشكل 24.2.أ). لكن حجم صادرات

الشكل 24.2: تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

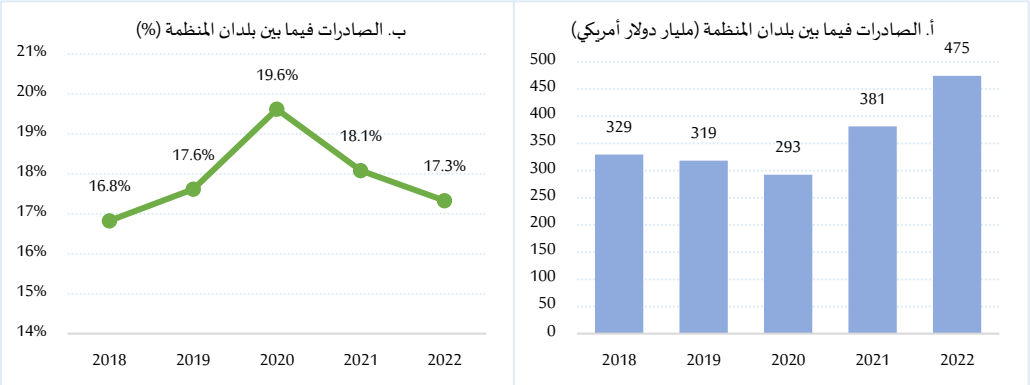

المصدر: حسابات موظفي سيسرك على أساس دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي. أكتوبر 2023.

بلدان المنظمة في اتجاه باقي بلدان العالم زاد بمعدل كبير بلغ 43.7% في 2021، و30.5% في 2022، وقد يعزى ذلك إلى حد كبير إلى انتعاش صادرات النفط. وقد أدى ذلك إلى انخفاض حصة الصادرات داخلا المنظمة من 19.6% في 2020 إلى 18.1% في 2021 وإلى 17.3% في 2022 (الشكل 24.2.ب). وهذا النمو البطيء في تدفقات التجارة بين بلدان المنظمة يقلل من احتمالات تحقيق الهدف المتمثل في الوصول لمعدل 25% المحدد في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-2025).

ومن بين بلدان المنظمة، كانت المملكة العربية السعودية أكبر مصدر لباقي البلدان الأعضاء في 2022. بحيث بلغ إجمالي صادراتها إلى البلدان الأعضاء الأخرى 94.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 20.0% من إجمالي الصادرات فيما بين بلدان المنظمة. وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة (69.2 مليار دولار، 16.6%) وتركيا (64.3 مليار دولار، 13.5%) وإندونيسيا (39.5 مليار دولار، 8.3%) ثم ماليزيا (37.3 مليار دولار، 7.9%). واستحوذت البلدان الأربعة الأولى فقط على أكثر من نصف (56.4%) إجمالي الصادرات البينية للمنظمة، بينما وصلت هذه النسبة إلى 79.0% للعشر بلدان الأولى التي ضمت قطر ومصر وكازخستان وعمان والبحرين. ومن بين هذه البلدان العشر، بلغ حجم صادرات البحرين نحو باقي بلدان المنظمة ما يقدر بنحو 65.1% من إجمالي صادراتها، في حين سجلت ماليزيا أدنى حصة في الصادرات البينية، إذ بلغت 10.6% (الشكل 25.2.أ).

وعلى سبيل المقارنة، وجهت بعض البلدان التي لديها قيمة أقل نسبيا من الصادرات داخل منظمة التعاون الإسلامي حصة أعلى بكثير من صادراتها إلى بلدان المنظمة. ولغاية عام 2022، شكلت الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي ما يقدر بنحو 93.6% من إجمالي صادرات اليمن، على الرغم من أن قيمتها أقل من 100 مليون

دولار أمريكي. وعلى نحو مماثل، في ثلاث بلدان أخرى بمعدل أقل من مليار دولار من الصادرات فيما بين بلدان المنظمة (الصومال وغامبيا والنيجر)، بلغت هذه الحصة أكثر من 55% (الشكل 25.2.ب).

فيما يتعلق بالواردات البينية في منظمة التعاون الإسلامي، كانت الإمارات العربية المتحدة إلى حد بعيد أكبر مورد من البلدان الأعضاء الأخرى في المنظمة في عام 2022. بحيث بلغ إجمالي واردات البلاد من البلدان الأعضاء الأخرى 77.5 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 16.0% من إجمالي الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، وتلتها كل

الشكل 25.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الرئيسية في تجارة السلع البينية في المنظمة، 2022

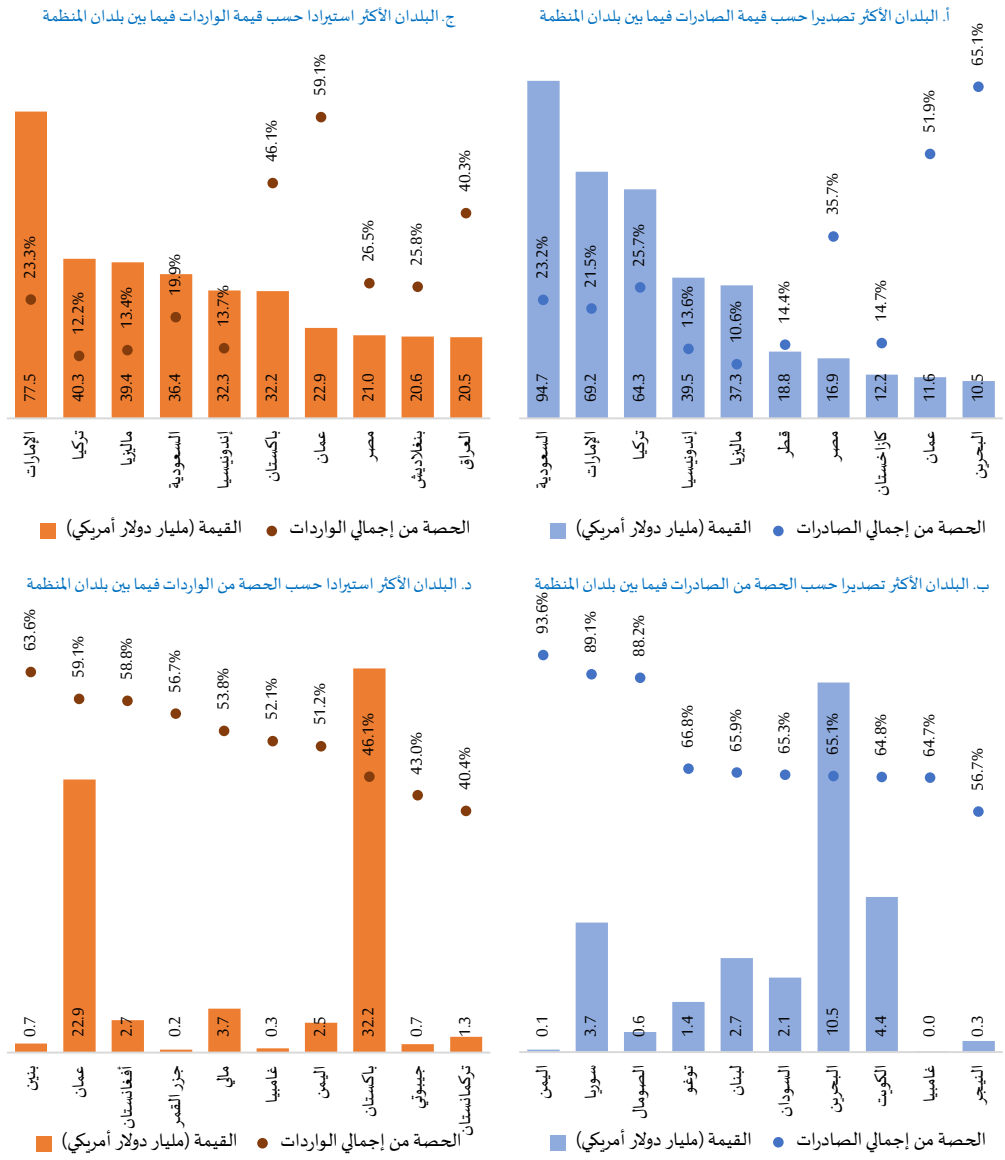

المصدر: حسابات موظفي سيسرك على أساس دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي. أكتوبر 2023.

من تركيا (40.3 مليار دولار، 8.3%) وماليزيا (39.4 مليار دولار، 8.1%) والمملكة العربية السعودية (36.4 مليار دولار، 7.5%) ثم إندونسيا (32.3 مليار دولار، 6.7%). واستحوذت هذه البلدان الخمسة، التي تعتبر أكبر الموردين معا على 46.6% من إجمالي الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2022 بينما وصلت هذه النسبة إلى 70.7% للعشر بلدان الموردة الأولى والتي نذكر منها باكستان وعمان ومصر وبنغلاديش والعراق. ومن بين هذه البلدان العشر، بلغ حجم واردات عمان من باقي بلدان المنظمة ما يقدر بنحو 59.1% من إجمالي وارداتها، في حين سجلت ماليزيا وإندونيسيا وتركيا أدنى حصة في الواردات البينية بلغت 12-14% (الشكل 25.2.ج). كانت حصة واردات عمان من باقي بلدان المنظمة ثاني أعلى نسبة بعد بنين (63.6%)، تلتها أفغانستان (58.8%)، وجزر القمر (56.7%)، ومالي (53.8%)، حيث تستورد جميعها على الأقل نصف السلع من باقي بلدان المنظمة (الشكل 25.2.د).

ميزان الحساب الجاري

فائض بنسبة 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، وهي أعلى نسبة مسجلة في تسع سنوات

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، من حيث القيمة الإجمالية، فائضا في الحساب الجاري بلغ 299 مليار دولار أمريكي في 2022، وهو رقم أعلى بضعفين ونصف من الفائض المتمثل في 116 مليار دولار أمريكي المسجل في العام الذي قبله (الشكل 26.2). وبالموازاة مع ذلك، زاد الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 1.5% المسجلة عام 2021 إلى 3.4% في 2022، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال السنوات التسع الماضية. وبالنظر إلى تواصل العجز المسجل في تجارة الخدمات في 2022، كما هو مبين في الشكل 23.2 أعلاه، فإن ارتفاع فائض تجارة السلع (من 50 مليار دولار أمريكي عام 2021 إلى 303 مليار دولار أمريكي عام 2022) قد ساهم بشكل كبير في تسجيل مستويات الفائض الراهنة في الحساب الجاري. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إمكانية تراجع حجم الفائض لقيمة 107 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023.

الشكل 26.2: إجمالي رصيد الحساب الجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي

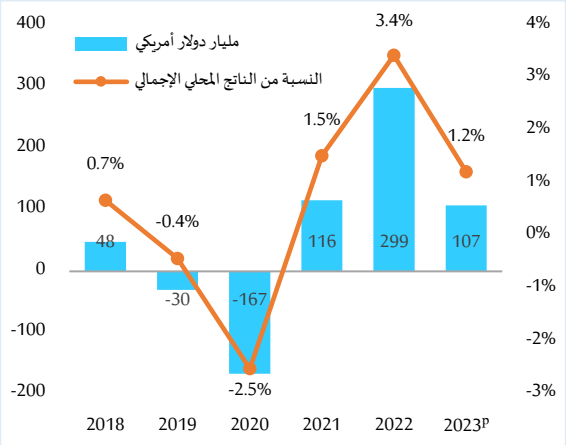

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2023.
ملاحظة: البيانات تستثني سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها وتستثني أفغانستان ولبنان لفترة 2021-2023.

ومن بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سجلت المملكة العربية السعودية أكبر فائض في الحساب الجاري بالقيمة الاسمية في 2022، بلغ قدره 152.8 مليار دولار أمريكي، تلتها الإمارات العربية المتحدة (59.6 مليار دولار)، وقطر (58.6 مليار دولار)، والكويت (52.6 مليار دولار)، ثم العراق (31.4 مليار دولار). ومن جهة أخرى، سجلت

تركيا أكبر مستويات العجز في الحساب الجاري بلغ 48.7 مليار دولار. وتلتها كل من بنغلاديش (18.7 مليار دولار) وباكستان (17.4 مليار دولار) ومصر (16.6 مليار دولار) ثم موزمبيق (6.5 مليار دولار) (الشكل 27.2.أ). وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ الفائض مستوى عال قدر بنحو 30.5% في أذربيجان، تلتها الكويت (28.5%) وغيانا (27.3%) وبروناي دار السلام (26.5%) وقطر (26.0%). وبالمقابل، بلغ العجز في الحساب الجاري 36.0% من الناتج المحلي الإجمالي في موزامبيق،و26.8% في قيرغيزستان، و 18.1% في ملديف،و 16.8% في الصومال، و16.0% في السنغال (الشكل 27.2.ب)، بينما بلغ أيضا 10% في خمسة بلدان أخرى في منظمة التعاون الإسلامي: النيجر وغامبيا وموريتانيا وفلسطين وسيراليون.

الشكل 27.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى مستويات الفائض/ العجز في الحساب الجاري، 2022

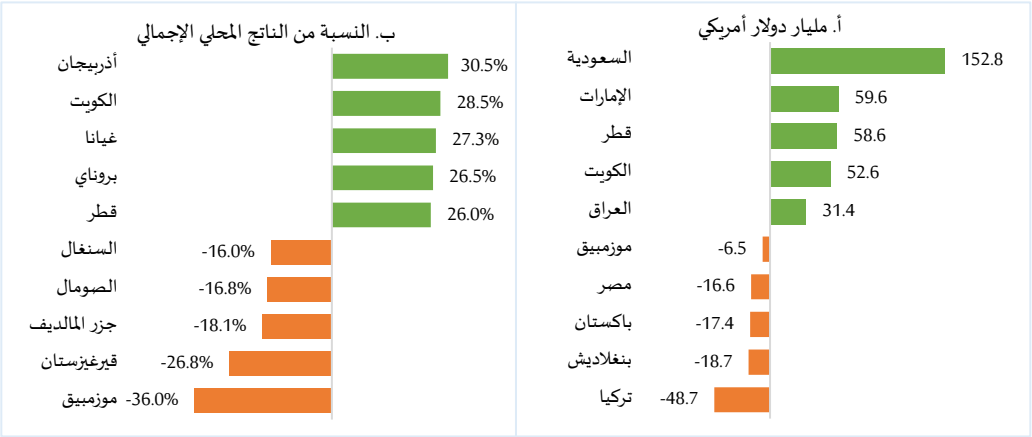

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2023. ملاحظة: باستثناء أفغانستان وسوريا ولبنان.

الرصيد المالي

تقلص العجز الحكومي إلى 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022

استمر العجز الحكومي في دول منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، في التقلص في عام 2022، لينخفض إلى 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي، من 3.5% في عام 2021 والمستوى المرتفع تاريخيا البالغ 6.7% في عام 2020. وقد نتج هذا التحسن عن زيادة الإيرادات وانخفاض النفقات، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. في الواقع، زادت الإيرادات من 20.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى 21.2% في عام 2021 ثم إلى 22.9% في عام 2022. اضطلع تنشيط عائدات صادرات النفط إلى جانب الانتعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار الطاقة بدور مهم في هذا السياق. من ناحية أخرى، انخفضت النفقا ت من 27.1% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 24.7% ثم استمرت في الانخفاض إلى 23.6% خلال نفس الفترة. وتشير التقديرات القائمة في الوقت الراهن بخصوص 2023 إلى إمكانية تسجيل انحراف عن هذا الاتجاه، إذ من المتوقع ارتفاع معدل النفقات ليمثل 22.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الإيرادات وتوسع نطاق العجز ليبلغ 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي. (الشكل 28.2).

الشكل 28.2: الرصيد المالي الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

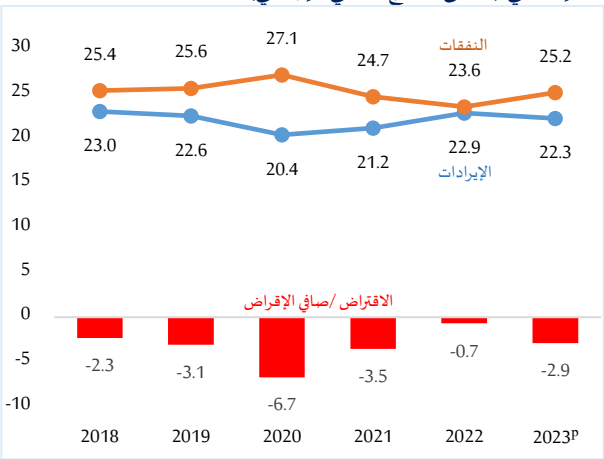

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2023. ملاحظة: البيانات تستثني سوريا للفترة قيد الاستعراض بكاملها وتستثنى أفغانستان ولبنان لفترة 2021-2023.

يبين الشكل 29.2 أن 37 من 54 بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر بشأنها بيانات شهدت تحسنا في ميزانها المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 مقارنة بالعام السابق، ولا سيما قطر (من 4.4+% إلى 14.2+%)، وعمان (من 3.2-% إلى 6.3+%)، الجزائر (من 7.2-% إلى 2.2+%)، والكويت (من 2.3+% إلى 11.6+%)، وبروني دار السلام (من 8.0-% إلى 0.3+%). وبالإضافة إلى ذلك، بينما سجلت سبع بلدان فقط فائضا في عام 2021 (ليبيا وقطر وأذربيجان والإمارات العربية المتحدة وموريتانيا والكويت وتركمانستان)،ارتفع

الشكل 29.2: الرصيد المالي الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: 2021 مقابل 2022 (% من الناتج المحلي الإجمالي)

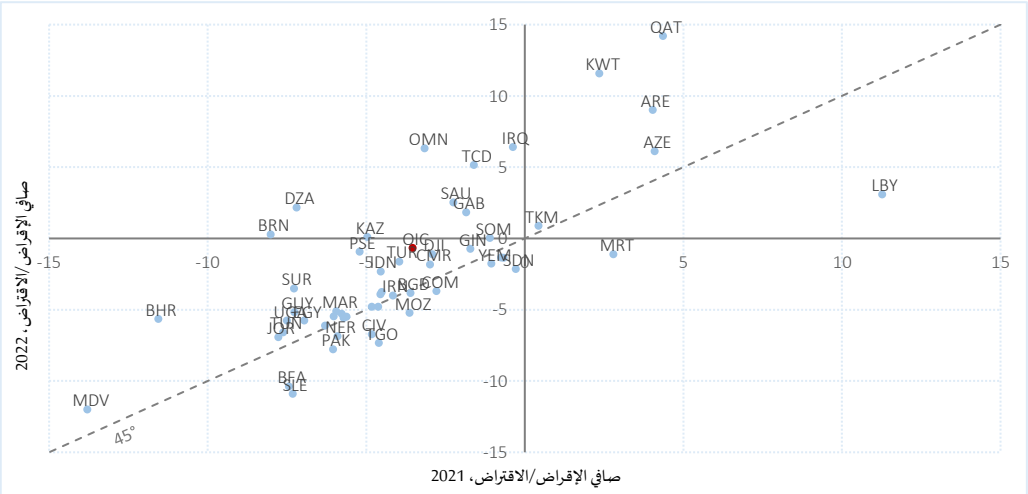

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2023. ملاحظة: راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان.

هذا العدد في 2022 ليصبح 15 بلدا تتقدمها قطر (14.2%) وتليها الكويت (11.6%) والإمارات العربية المتحدة (9.0%) والعراق (6.4%) وعمان (6.3%). بالمقابل، شهدت جزر المالديف أعلى معدل للعجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، حيث بلغت 12.0%، تليها سيراليون (10.9%)، وبوركينا فاسو (10.4%)، وباكستان (7.8%)، وتوغو (7.3%).

التمويل الدولي

وصلت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى 10.5%على الرغم من تراجع التدفقات

بعد انخفاض كبير (43.7%) في عام 2020 بسبب الجائحة، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بمعدل يفوق النصف (53.7%) إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2021. تبع هذا الانتعاش انخفاض بنسبة 12.4% إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، ويرجع ذلك بشكل أساسي لانخفاض التدفقات إلى البلدان المتقدمة بنسبة 21.6%، مقارنة بانخفاضها بنسبة 2.3% في البلدان النامية. بعد أن تراجع مستوى التدفقات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 15.2% في 2020 لتبلغ قيمتها 98 مليار دولار أمريكي، عادت في 2021 لتحقق انتعاشا بنسبة 40.6% لتبلغ بذلك قيمتها 138 مليار دولار. وسجل تراجع طفيف بنسبة 1.7% في 2022 لتصبح القيمة في حدود 135 مليار دولار أمريكي. وأدى أقل تراجع في معدل نمو التدفقات إلى بلدان المنظمة إلى ارتفاع طفيف في حصتها من إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية وإلى ارتفاع ملحوظ في إجمالي التدفقات على الصعيد العالمي. وبلغت حصة بلدان المنظمة في إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية 19.7% في 2022 بعد أن كانت 19.5% عام 2021. وعلى نفس المنوال، بلغت حصتها في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في 2022 معدلا هو الأعلى خلال عقد من الزمن (10.5%)، مقارنة بنسبة 9.3% عام 2021 (الشكل 30.2).

الشكل 30.2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان المنظمة

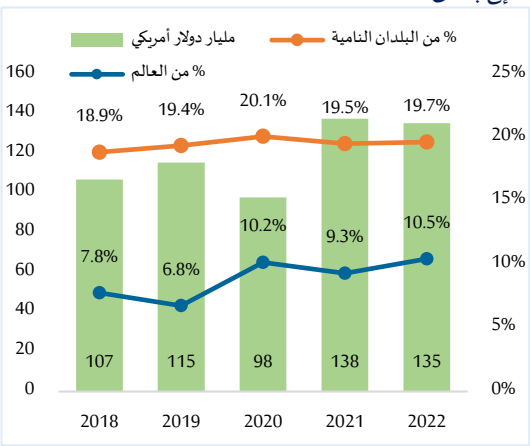

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2023، الجداول المرفقة.

تكتسي الاستثمارات التأسيسية[2] أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية بفضل ما تمنحه من تعزيز للنمو وفرص العمل. زادت قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية على مستوى العالم بنسبة 64.2% لتصل إلى 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، حيث انتعشت بنسبة 22.3% أي بقيمة 739 مليار دولار أمريكي في عام 2021 بالمقارنة مع 604 مليار دولار أمريكي التي سجلت في عام 2020. ومصدر 61.5% من هذه الزيادة الكبيرة التي حصلت في عام 2022 هو زيادة الاستثمارات الموجهة إلى البلدان النامية. شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحسنا كبيرا، سواء من حيث القيمة أو عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلن عنها (الشكل 31.2). فقد زاد عدد المشاريع بنسبة 54% بمعدل يفوق النصف حيث بلغ 2549 مشروعا، بينما تضاعفت قيمتها بحوالي ثلاث مرات بنسبة 189% لتصل إلى 281 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى مستوى تشهده منذ عام 2008. وبناء عليه، استأثرت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث عدد المشاريع بنسبة 14.5% من

الشكل 31.2: المشاريع الاستثمارية التأسيسية المعلن عنها والموجهة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي

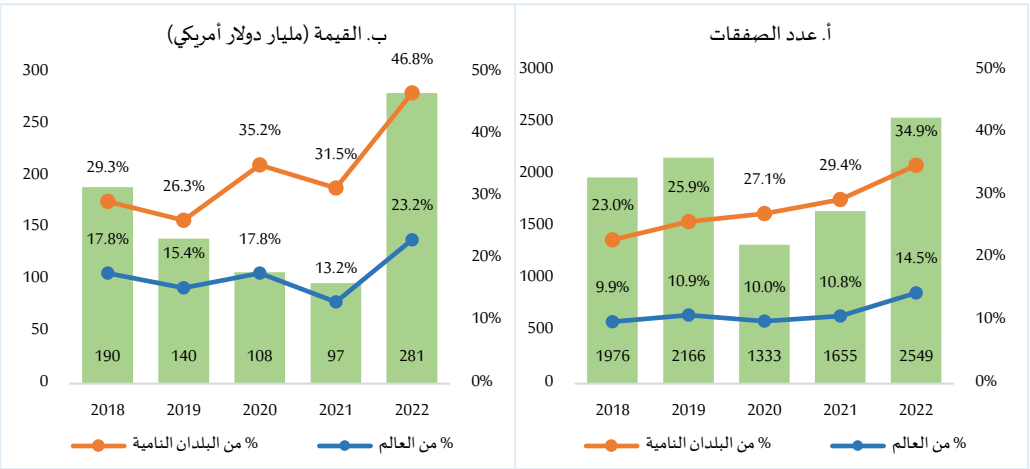

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2023، الجداول المرفقة.

الإجمالي العالمي المسجل عام 2022، بالمقارنة مع 10.8% في عام 2021، في حين ارتفعت حصتها في الإجمالي للبلدان النامية من 29.4% إلى 34.9% خلال نفس الفترة. ومن حيث قيمة المشاريع، عكست حصة هذه البلدان في الإجمالي العالمي اتجاهها الانحداري لتبلغ 23.2% في 2022، في حين ارتفعت حصتها في إجمالي البلدان النامية إلى مستوى قياسي بلغ 46.8% في 2022.

مع التطورات المذكورة أعلاه، وصل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى 44.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، بزيادة 36.5% عن مستواه المسجل في عام 2018. وفي نفس فترة الخمس سنوات، زادت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 18.4% لتصل إلى 2.3 تريليون دولار أمريكي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بينما زادت بنسبة 53.4% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة وبنسبة 33.9% في البلدان المتقدمة (الشكل 32.2). وبهذا، تكون بلدان المنظمة قد استقطبت حصة أقل نسبيا من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2022 (5.3%) بالمقارنة مع عام 2018 (6.1%). وواصلت البلدان المتقدمة جذب الجزء الأكبر من الأرصدة العالمية، إذ أنها بلغت نسبة 73.8% في عام 2022.

الشكل 32.2: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (دولار أمريكي، تريليون)

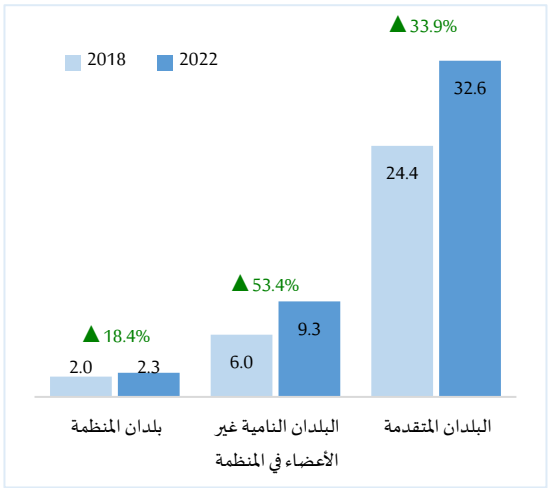

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات مستمدة من الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2023، الجداول المرفقة.

الشكل 33.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر، 2022 (مليار دولار)

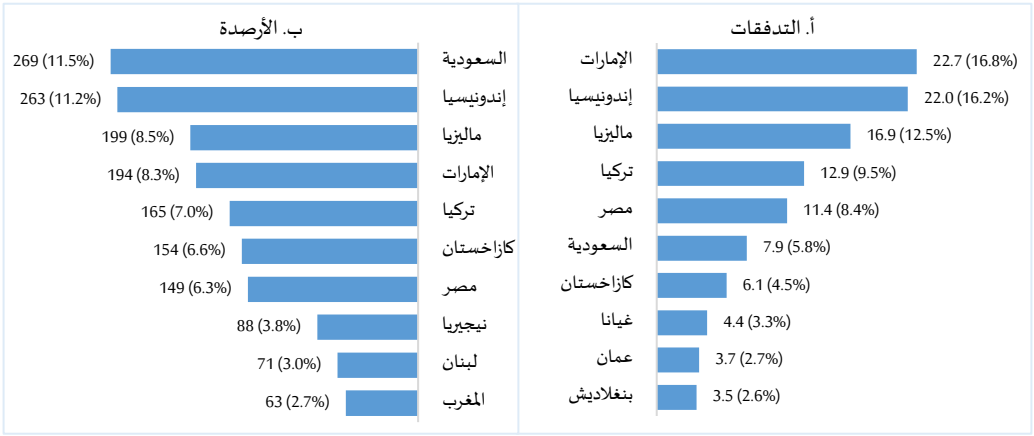

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2023، الجداول المرفقة. ملاحظة: تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى حصة الدولة المعنية في إجمالي منظمة التعاون الإسلامي.

وكما هو الحال مع مجاميع الاقتصاد الكلي الرئيسية الأخرى، تركزت بدورها تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بشكل كبير في عدد قليل فقط من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وشكلت التدفقات الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة (22.7 مليار دولار أمريكي) وإندونيسيا (22.0 مليار دولار) وماليزيا (16.9 مليار دولار) فقط 45.5% من إجمالي التدفقات الواردة إلى جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2022. وبلغت هذه الحصة 63.4% بالنسبة للبلدان الخمس الأولى و 82.3% بالنسبة للدول العشر الأولى (الشكل 33.2.أ). وفي حالة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، استضافت البلدان الخمسة الأولى، اعتبارا من عام 2022، 46.4% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي بينما استأثرت البلدان العشر الأولى بنسبة 68.8% (الشكل 33.2.ب). وباستئثارها بقيمة 269 مليار دولار أمريكي من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (11.5% من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي)، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين بلدان المنظمة. وتلتها كل من إندونيسيا (263 مليار دولار، 11.2%) وماليزيا (199 مليار، 8.5%) والإمارات العربية المتحدة (194 مليار دولار، 8.3%) ثم تركيا (165 مليار، 7.0%).

ارتفاع إجمالي رصيد الدين الخارجي بنسبة 4.1% إلى 2.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2021

ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 81 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 4.1% ليبلغ 2,064 مليار دولار أمريكي في عام 2021، مقارنة بمبلغ 1,983 مليار دولار أمريكي المسجل في عام 2020. ساهم استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي، الذي توسع نطاقه بمقدار 45.7 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 60.7%، ليبلغ 120.9 مليار دولار، في هذه الزيادة وإن كان هو المكون الأصغر من إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة (الشكل 34.2). وشكل هذا النوع من الدين 5.9% من إجمالي رصيد الدين الخارجي في 2021، بالمقارنة مع 3.8% المسجلة في العالم السابق.

الشكل 34.2: إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب المكونات

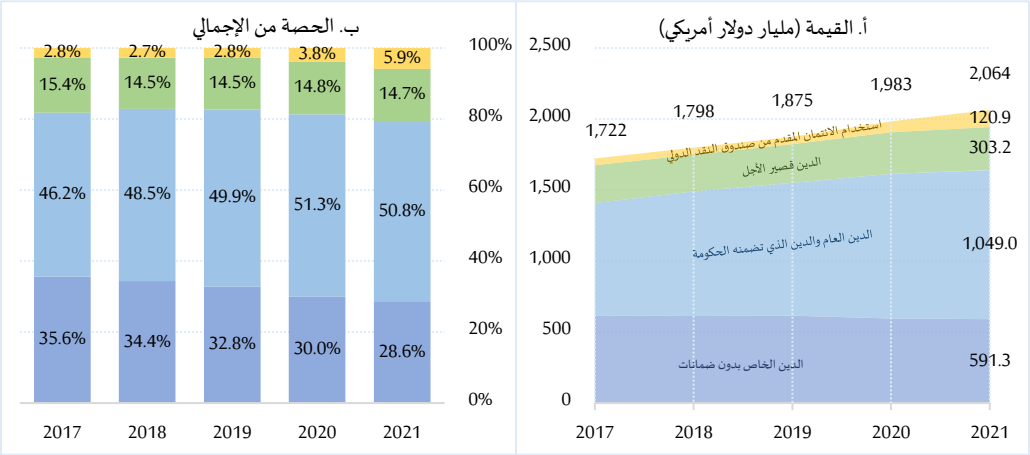

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. تغطية البيانات: 46 بلدا عضوا في المنظمة (باستثناء البحرين وبروناي دار السلام والكويت وليبيا وماليزيا وعمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وسورينام والإمارات العربية المتحدة).

وزاد كل من الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة في 2021 بمعدل 30.7 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 3.0%، وشكلا بذلك العنصرين الأكثر مساهمة في إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة. ومع ذلك، انخفضت حصتها من 51.3% في 2020 إلى 50.8% في 2021 نتيجة الزيادة الكبيرة لاستخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي. وواصل الدين الخاص بدون ضمانات تراجعه للعام الثالث على التوالي بعد أن بلغ ذروته في 2018 بقيمة 617.8 مليار دولار أمريكي. كما تراجع في عام 2021 بمقدار 4 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 0.7% من المستوى المسجل في العام السابق ليبلغ قدره 591.3 مليار دولار أمريكي. وباعتباره ثاني أكبر مكون لإجمالي رصيد الدين الخارجي، بلغت حصته 28.6% في عام 2021 بعد أن كان في حدود 35.6% في عام 2017. وبشكل عام، بلغ رصيد الدين طويل الأجل، الذي يتألف من الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة والدين الخاص بدون ضمانات، 1,640 مليار دولار أمريكي عام 2021، بزيادة 26.7 مليار دولار أمريكي أو 1.7% عن العام السابق، وشكل 79.5% من إجمالي رصيد الدين الخارجي. وقد بلغ الدين قصير الأجل 303.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021، بزيادة قدرها 8.9 مليار دولار أمريكي أو 3.0% عن العام السابق، وحافظ على حصته عند حوالي 15%.

وفي سياق بلدان منظمة التعاون الإسلامي،كان إجمالي رصيد الدين الخارجي لبنغلادش الأكثر تسجيلا للزيادة بالقيمة الإسمية (بمقدار 17.9 مليار دولار أمريكي) خلال فترة 2020/2021. تلتها باكستان ومصر بزيادة قدرها 14.7 مليار دولار و 13.5 مليار دولار على التوالي. ومن ناحية أخرى، سجلت 10 بلدان من أصل 46 بلدا تتوفر حولها بيانات تخص ديونها انخفاضا في رصيد ديونها خلال نفس الفترة، وهي تركيا ولبنان وكازخستان والسودان والصومال وأذربيجان والعراق وموريتانيا وتركمانستان وإندونيسيا والمغرب. واعتبارا من عام 2021، ظلت تركيا البلد العضو الأكثر مديونية في منظمة التعاون الإسلامي من حيث القيمة الاسمية، حيث بلغ إجمالي رصيد دينها الخارجي 435 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 21.1% من إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات. وتلتها إندونيسيا (416 مليار دولار أمريكي)، وكازاخستان (160 مليار دولار)،

الشكل 35.2: مديونية بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2021

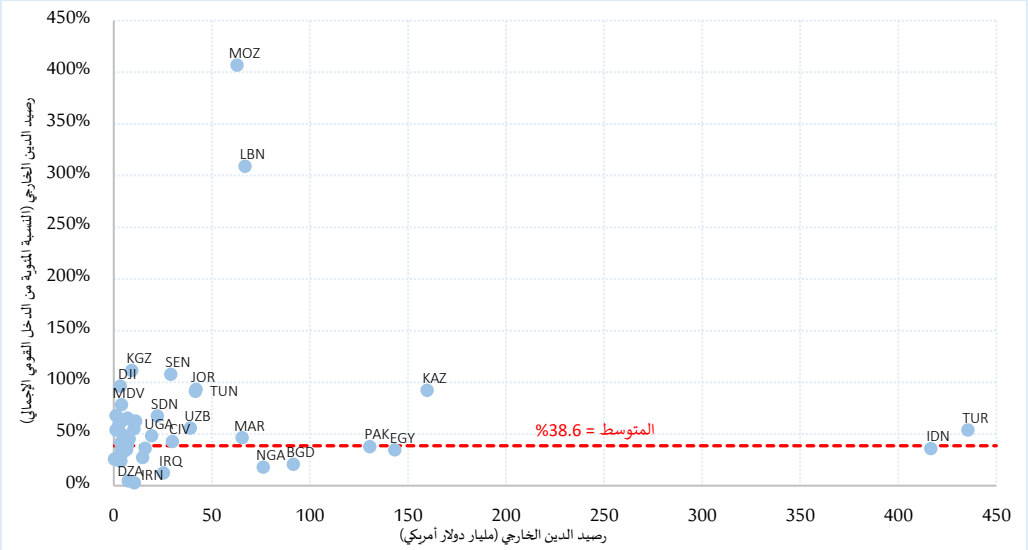

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. ملاحظة: راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان. تغطية البيانات: 43 بلدا عضوا (باستثناء سوريا وتركمانستان واليمن بسبب عدم توفر بيانات الدخل القومي الإجمالي بالإضافة إلى البلدان الإحدى عشرة المستبعدة من الشكل 34.2).

ومصر (143 مليار دولار)، ثم باكستان (130 مليار دولار) (الشكل 35.2). واستأثرت تركيا وإندونيسيا معا بأكثر من خمسي (41.6%) إجمالي رصيد الدين الخارجي لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2021.

ومن حيث عبء الدين بالنسبة لحجم الاقتصادي لكل بلد، كانت موزمبيق أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي مديونية في عام 2021، حيث بلغ رصيد ديونها الخارجية أكثر من أربعة أضعاف دخلها القومي الإجمالي (GNI). وبشكل أدق، بلغ معدل الدين نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي 406.9%. وتلتها لبنان (309.2%)، وقيرغيزستان (111.6%)، والسينغال (107.7%)، وجيبوتي(96.4%) (الشكل 35.2). وبلغ متوسط نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 38.6% في عام 2021، متراجعا بنسبة 3.5 نقطة مئوية عن متوسط العام الذي قبله (42.1%). وبينما سجلت 34 دولة من دول المنظمة التي تتوفر عنها البيانات انخفاضا، سجلت السودان نسبة أكثر انخفاضا (24.3نقطة مئوية)، تليها جزر المالديف (22.2) وموريتانيا (19.9) وموزمبيق (18.8) وكازخستان (11.1). وبالمقابل، سجلت لبنان أكبر زيادة في النسبة بمقدار 84.9 نقطة مئوية، تلتها جزر السينغال (10.5) وجيبوتي (9.4) وأفغانستان (9.1) ثم توغو (7.3).

بينما ألحقت الجائحة الضرر باقتصادات العالم، لجأت الحكومات إلى السياسات المالية التوسعية لكي تحفز النمو وتعالج مسألة الانكماش الاقتصادي. ومع ذلك، أدت زيادة الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع مستويات الديون، المحلية والخارجية على حد سواء. ونتيجة لذلك، يعاني العديد من البلدان من عبء خدمة ديونها الخارجية والحفاظ على الانضباط المالي. ويواجه واضعو السياسات مهمة صعبة تتمثل في تحقيق التوازن بين دفع عجلة الانتعاش الاقتصادي وضمان القدرة على تحمل الديون، آخذين بعين الاعتبار التأثير المحتمل على الاستقرار

المالي العالمي. من شأن الرصد الوثيق والتنفيذ الفعال للسياسات المالية أن تلعب دورا حاسما في إدارة الديون الخارجية وضمان النمو الاقتصادي المستدام في عالم ما بعد الجائحة.

نمو الاحتياطيات بنسبة 2% مع تراجع كفاية الاحتياطيات

مع بداية أزمة كوفيد-19، واجهت البلدان النامية تدفقات غير مسبوقة لرؤوس الأموال نحو الخارج، وما حفز ذلك هو بيع المستثمرين الأجانب لأصول المحافظ المالية (OECD, 2020a)، وهو نمط معتاد يقوم بموجبه المستثمرون الدوليون بتحويل رأس المال إلى وطنهم الأم أو الاستثمار في أصول أكثر أمانا خلال فترات عدم اليقين. واعتمد صناع السياسات على مجموعة متنوعة من أدوات السياسة، بما في ذلك الاستفادة من الاحتياطيات الدولية، للتعامل مع أزمة الوباء وما يرتبط بها من عدم الاستقرار المالي. وفي مواجهة حالات نقص السيولة بالدولار على الصعيد العالم، تدخلت بعض البنوك المركزية في البلدان النامية في سوق الصرف الأجنبي لدعم انخفاض قيمة العملات، وأنشأت العديد من البنوك المركزية أو وسعت خطوط المبادلة لتحسين احتياطياتها من العملات الأجنبية.

وتعتمد القدرة على استخدام الاحتياطيات الدولية في أوقات الأزمات على هوامش الأمان التي يتم تعزيزها بمرور الوقت، فضلا عن احتياجات التمويل. لذلك، أبرزت أزمة كوفيد-19 والصدمات المالية المرتبطة بها مجددا الحاجة إلى وجود احتياطي دولي كاف للمساعدة في الحفاظ على الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في مواجهة مثل هذه الصدمات. وفي هذا الصدد، نظرا للاختلافات القائمة في توافر الاحتياطيات بين البلدان، لم يكن وقع الصدمة موحدا عبر البلدان ولم تدخل هذه الأخيرة الأزمة بنفس الطريقة.

الشكل 36.2: إجمالي الاحتياطيات، بما في ذلك الذهب (تريليون دولار أمريكي)

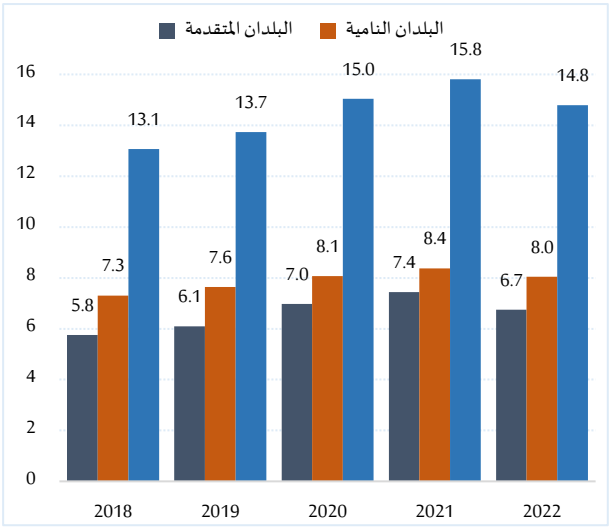

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

في ظل التعافي الاقتصادي العالمي من الجائحة، كان من المتوقع أن تتحسن مستويات الاحتياطيات وكفاية الاحتياطيات في عام 2022، لكن هذا لم يتحقق. وبالتالي، ضعفت إمكانية الصمود أمام الصدمات المحتملة والحفاظ على الاستقرار المالي. بلغ الإجمالي العالمي للاحتياطيات الدولية[3] ما يقارب 14.8 تريليون دولار أمريكي في 2022، بتراجع قدره 1 تريليون دولار، أو ما يعادل 6.5%، عن العام الذي قبله (الشكل36.2). وكانت البلدان المتقدمة منشأ ثلثي (68%) نسبة التراجع، بحيث تراجعت احتياطاتها بمعدل 689 مليار دولار أمريكي، أو 9.3%، لتبلغ 6.7 تريليون دولار أمريكي. وفي البلدان النامية، تراجعت الاحتياطيات بمقدار 332 مليار دولار أمريكي، أو 4.0%، لتصل إلى 8.0 تريليون دولار أمريكي.

وبناء على ذلك، تراجعت حصة البلدان المتقدمة في الاحتياطيات العالمية من 47.0% المسجلة في عام 2021 إلى 45.6% في عام 2022، بينما استمرت البلدان النامية في الاحتفاظ بالجزء الأكبر منها. وبالنسبة للبلدان التي لم تحقق مستويات احتياطية كافية والتي لا تزال تواجه تحديات في تعزيز أوضاعها المالية، من المهم مواصلة اتباع ممارسات حذرة لإدارة المخاطر وتنفيذ إصلاحات تنظيمية لتعزيز مستويات كفاية احتياطياتها.

وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تشير البيانات الخاصة بعام 2022 المتاحة حول 36 بلدا إلى نمو حجم الاحتياطيات بنسبة 2.0% لتبلغ بذلك قيمتها 1.66 تريليون دولار. ومن بين نصف الدول التي سجلت زيادة في احتياطياتها عام 2022 (18 دولة)، احتلت العراق الصدارة بزيادة قدرها 32.8 مليار دولار أمريكي. وتلتها كل من الجزائر (15.6 مليار دولار) وتركيا (14.2 مليار) والإمارات العربية المتحدة (7.3 مليار دولار) ثم قطر (5.2 مليار). وكانت الزيادة النسبية ملحوظة في احتياطيات طاجيكستان (54%) والعراق (51%) وأذربيجان (35.9%) والجزائر (27.8%) وسورينام (20.4%). ومن بين البلدان التي سجلت تراجعا في الاحتياطيات عام 2022، سجلت باكستان أكبر مستوى تراجع بلغت قيمته 12.9 مليار دولار أمريكي، تلتها بنغلاديش (12.4 مليار دولار)، وإندونيسيا (7.7 مليار دولار)، ومصر (7.7 مليار دولار)، ثم نيجيريا (4.9 مليار دولار). نسبيا، تم تسجيل أكبر انخفاضات في احتياطيات باكستان (56.5%) وسيراليون (34%) وبنغلاديش (26.9%) واليمن (25.9%) وموزمبيق (22.3%). وبشكل عام، اعتبارا من عام 2022، استأثرت المملكة العربية السعودية بأكبر احتياطيات دولية بلغت 478.2 مليار دولار أمريكي، تلتها الإمارات (138.4 مليار دولار أمريكي)، وإندونيسيا (137.2 مليار دولار أمريكي)، وتركيا (123.7 مليار دولار أمريكي)، ثم ماليزيا (114.7 مليار دولار أمريكي).

الشكل 37.2: إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد

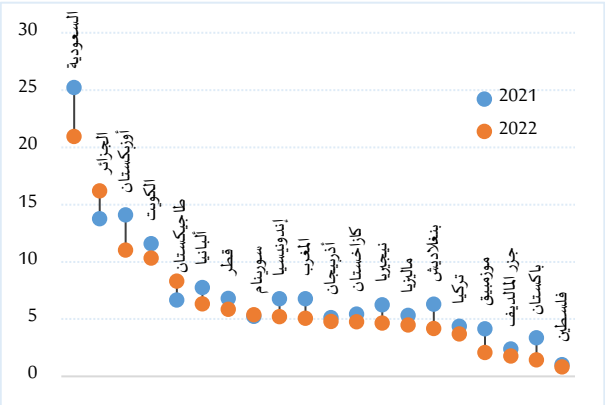

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

في حين أن نصف بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسنت احتياطياتها في عام 2022، فإن الاحتياطيات في أشهر الواردات [4] قد تدهورت في معظمها، كما هو مبين في الشكل 37.2 بالنسبة للبلدان 20 التي تتوفر حولها البيانات. وبالنظر إلى أن الواردات من السلع والخدمات قد زادت في جميع هذه الواردات، كان وراء هذا التدهور انخفاض في الاحتياطيات في بعض الحالات[5] أو زيادة في الواردات تفوق الزيادة في الاحتياطيات في بعض الحالات الأخرى[6]. وحدها الجزائر وطاجيكستان وسورينام هي التي حسنت كفاية احتياطياتها فيما يتعلق بالواردات. وسجلت المملكة العربية السعودية، التي تعادل احتياطياتها 20.9 شهرا من الواردات، أعلى مستوى لكفاية الاحتياطيات

في عام 2022. تلتها الجزائر باحتياطيات كافية لتغطية 16.2 شهرا من الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، تجاوزت أوزبكستان (11.0) والكويت (10.3) المتوسط العالمي البالغ 9.2 أشهر.

صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة تزيد بنسبة 5.7% وتبلغ قيمتها 78.3 مليار دولار أمريكي في 2021

لا تزال المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، التي تُمنح من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في البلدان والأقاليم المستفيدة، مصدرا مهما للتمويل بالنسبة لعدد من البلدان النامية، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي استفاد منها العالم النامي في عام 2021 ما يناهز 203.9 مليار دولار أمريكي، وهو أعلى معدل مسجل على الإطلاق، بزيادة قدرها 9 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 4.6%، مقارنة بالعام الذي قبله (الشكل 38.2). وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2023)، فإن هذا الاتجاه التصاعدي مدفوع بارتفاع المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف، مما يعكس استمرار التزام البلدان المانحة بدعم الدول النامية. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية للمساعدة الإنمائية الرسمية الصحة والتعليم وتطوير الهياكل الأساسية، بهدف تعزيز النمو المستدام والشامل في البلدان المتلقية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالتصدي للآثار المستمرة للجائحة، وتغير المناخ، والأزمات الإنسانية. والجهود الجارية ضرورية لإحراز تقدم مستدام ومنصف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 38.2: صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة (دولار أمريكي، بالملايير)

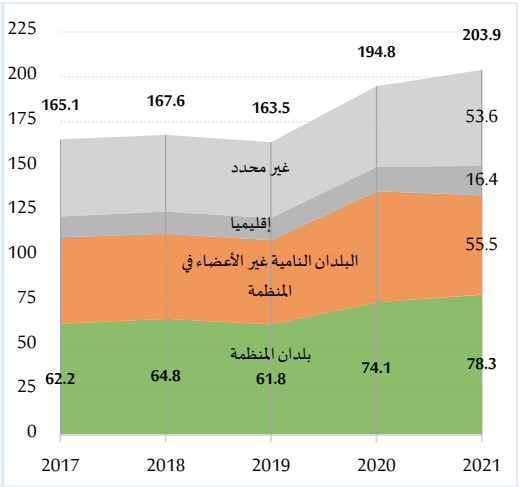

الشكل 39.2: أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي استفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية، 2021

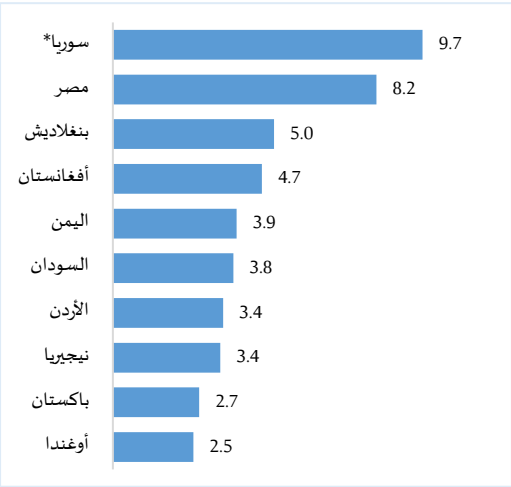

المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ملاحظة: صافي إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة من الجهات المانحة الرسمية بالأسعار الجارية. تغطية البيانات: 50 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي (باستثناء البحرين وبروناي دار السلام والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) و 99 بلا ناميا غير عضو في المنظمة. وبالنسبة للفترة قيد الاستعراض، تم الإبلاغ عن 33% من القيمة الإجمالية السنوية للمساعدات الإنمائية الرسمية على أنها "غير محددة" أو "إقليمية"، وليس على المستوى القطري. (*) العضوية في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

وانخفضت التدفقات التي تم الإبلاغ عنها على المستوى القطري بنسبة 1.7% وبلغت 133.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021، وهو ما يمثل 66% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وبلغ حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 78.3 مليار دولار أمريكي في 2021، بزيادة تقدر بنسبة 5.7% عن قيمة 74.1 مليار دولار المسجلة في 2020. وفي المقابل، انخفضت التدفقات إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة بمعدل (10.5%) وبلغ مقدارها 55.5 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وبناء على ذلك، حصلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي على حصة أعلى من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى فرادى البلدان النامية في عام 2021 (58.5%) مقارنة بالعام السابق (54.5%).[7]

فيما يتعلق بتوزيع تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2021، استأثرت أكبر خمسة جهات مستفيدة على 40.2% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان المنظمة، بينما وصلت هذه النسبة إلى 60.3% بالنسبة لأكبر عشرة جهات مستفيدة. واحتلت سوريا المرتبة الأولى، ليس فقط من بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي ولكن أيضا من بين جميع البلدان النامية، حيث بلغ إجمالي التدفقات الواردة إليها 9.7 مليار دولار أمريكي والتي شكلت 12.4% من إجمالي المساعدات الواردة إلى مجموعة بلدان المنظمة. تلتها كل من مصر (8.2 مليار دولار، 10.5%) وبنغلاديش(5.0 مليار دولار، 6.4%) وأفغانستان (4.7 مليار دولار، 5.9%) ثم اليمن(3.9 مليارد ولار، 4.9%) (الشكل 39.2).

ارتفاع تدفقات التحويلات الشخصية الواردة بنسبة 4.6% لتبلغ بذلك 195 مليار دولار أمريكي

بالرغم من جائحة كوفيد-19، حافظت تدفقات التحويلات المالية على مرونتها على امتداد عام 2020 في جميع أنحاء العالم ثم تحسن حجمها بعد ذلك. فعلى المستوى العالمي، بلغت تدفقات التحويلات المصرح بها رسميا في 2022 ما يناهز 767 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل زيادة بنسبة 3.7% عن 739 مليار دولار المسجلة في العام السابق. وارتفعت التدفقات الواردة إلى بلدان المنظمة بنسبة 4.6% أو ما يعادل 8.6 مليار دولار مسجلة بذلك معدل 195 مليار دولار، بينما بلغت التدفقات الواردة إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة معدل 418 مليار دولار، مسجلة بذلك زيادة طفيفة بلغ قدرها 2.3% . أما البلدان المتقدمة فقد سجلت معدل نمو أعلى في تدفقات التحويلات. ارتفعت هذه التدفقات بنسبة 6.5% عن عام 2021، وبلغت 154 مليار دولار أمريكي في عام 2022 (الشكل 40.2.أ). وبناء على ذلك، ارتفعت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تدفقات التحويلات العالمية بشكل طفيف إلى 25.4% في عام 2022، مقارنة بـ 25.2% في العام السابق (الشكل 40.2.ب).

في عام 2022، من أصل 50 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات، شهد 20 بلدا تراجعا في تدفقات التحويلات الواردة، المقارنة بالعام الذي قبله. وسجلت كل من مصر (3.2 مليار دولار أمريكي) وباكستان (1.4 مليار) والكويت (785 مليار) وبنغلاديش (702 مليار) والسنغال (597 مليار) أعلى مستويات الانخفاض، بينما سجلت أوزبكستان (7.5 مليار) وطاجكستان (2.4 مليار) وأذربيجان (2.4 مليار) ونيجريا (644 مليار) وإندونيسيا (557 مليار) سجلت أكبر مستويات التراجع.

ولغاية عام 2022، ظل جزء كبير من تدفقات التحويلات إلى بلدان المنظمة يتركز في عدد قليل من الأعضاء. كانت التدفقات إلى باكستان، على الرغم من الانخفاض بنسبة 4.6% عن العام السابق إلى 29.9 مليار دولار أمريكي، هي الأكبر بين دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث شكلت 15.3% من إجمالي المنظمة. تلتها مصر (28.3 مليار دولار أمريكي)، وبنغلاديش (21.5 مليار دولار أمريكي)، ونيجيريا (20.1 مليار دولار أمريكي)، ثم أوزباكستان

الشكل 40.2: التحويلات الشخصية المستلمة (دولار أمريكي، بالملايير)

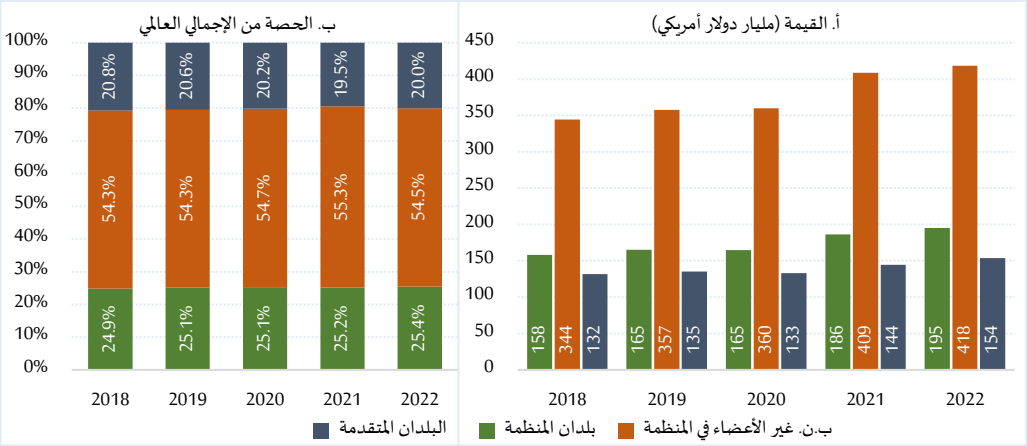

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.
ملاحظة: تستثني البيانات المتعلقة بمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي البحرين وتشاد وإيران وليبيا وسوريا وتركمانستان والإمارات.

الشكل 41.2: واردات التحويلات الشخصية إلى بلدان المنظمة، 2022

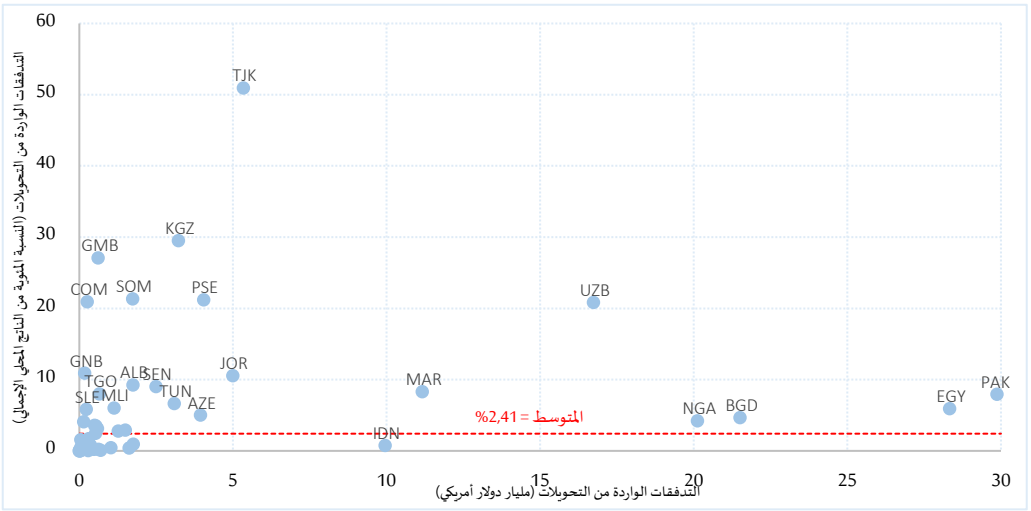

المصدر: تجميع موظفي سيسرك بناء على بيانات مستمدة من البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.
ملاحظة: راجع الملحق (أ) للاطلاع على رموز البلدان. تغطية البيانات: 47 بلدا عضوا (باستثناء أفغانستان ولبنان واليمن بسبب عدم توفر بيانات الدخل القومي الإجمالي بالإضافة إلى البلدان السبعة المستبعدة من الشكل 40.2).

(16.7 مليار دولار أمريكي). واستأثرت هذه البلدان الخمسة مجتمعة بنسبة (59.8%) من إجمالي التحويلات المالية إلى بلدان المنظمة في عام 2022، بينما بلغت هذه النسبة 79.2% بالنسبة للجهات العشر الأكثر استقبالا للتحويلات. ومع ذلك، كانت حصة تدفقات التحويلات الواردة في الناتج المحلي الإجمالي في أربعة من البلدان الخمسة الأولى أقل من 10% وهي أقل بكثير مما هي عليه في العديد من البلدان الأعضاء الأخرى التي تتوفر على تدفقات أقل. وكانت أكثر الجهات المستقبلة للتحويلات من حيث حصتها في الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 كل من طاجيكستان(50.9%) وقيرغيزستان (29.5%) وغامبيا (27.1%) والصومال (21.4%) وفلسطين (21.2%) وجزر القمر (20.9%) وأوزباكستان (20.8%). وفي المتوسط، شكلت تدفقات التحويلات المالية حصة 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي المستقبلة في عام 2022 (الشكل 41.2).

تغطية خاصة:

تنامي الاقتصاد الرقمي وسد الفجوة الرقمية

الفصل الثالث

الأنماط المتغيرة للإنتاج والتجارة في ظل تنامي الرقمنة

يشهد الاقتصاد العالمي نمطا جديدا من التحولات، يتميز في المقام الأول بتنامي الرقمنة والأتمتة والذكاء الاصطناعي. على عكس الابتكارات التكنولوجية الأخرى، تعتمد الرقمنة على تطور تقنيات الوصول إلى الشبكة وتقنيات أشباه الموصلات وهندسة البرمجيات والتأثيرات غير المباشرة الناتجة عن استخدامها (ITU, 2020a). وهي لا تغير عمليات الإنتاج فحسب، بل تؤثر أيضا تأثيرا كبيرا على طبيعة العمل، الأمر الذي يتطلب استعراضا شاملا للتحديات الناشئة والفرص المتاحة لوضع استجابات سياساتية ملائمة على مستوى فرادى البلدان. وفي هذا الصدد، يهدف هذا الفصل إلى الربط بين التنمية التكنولوجية والابتكار والتصنيع، ويقدم بعض المناقشات العامة بشأن أهمية التكنولوجيات الناشئة.

1.3 إعادة النظر في التنمية الصناعية في عالم رقمي

لقد كان التصنيع محركا رئيسيا لتوسيع الإنتاج والتجارة خلال القرن الماضي. وقد أدى انخفاض تكاليف التجارة والنقل والاتصالات إلى تيسير زيادة تجزئتها إلى أجزاء ومهام، وساهم في التكامل الإقليمي والاقتصادي للبلدان في جميع أنحاء العالم من خلال إنشاء سلاسل القيمة، مما أدى في نهاية المطاف إلى انتشال ملايين الناس من براثن الفقر. وساعد التخصص في الإنتاج البلدان على الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير التي تتمتع بمزايا تنافسية وإنتاجية أكبر. وحققت البلدان التي تتمتع بقاعدة صناعية محلية واسعة وقوية اقتصادا متنوعا أدى إلى توليد روابط إنتاجية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، مما زاد من دفع عجلة التقدم التكنولوجي. ومن ناحية أخرى، شهدت البلدان ذات التطور المحدود في هيكل الإنتاج والتجارة خسائر في القدرة التنافسية وشهدت اتساع الفجوات في الدخل مع الاقتصادات الحدودية.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، هيمنت شبكات الإنتاج الدولية التي تتطلب الجمع بين أجزاء ومكونات من مواقع مختلفة وممونين مختلفين في كثير من الأحيان.على الإنتاج والتجارة بشدة. وأتاح هذا الأمر فرصا جديدة للبلدان النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستثمار في القدرات لتلبية الاحتياجات العالمية من السلع الوسيطة بأسعار تنافسية وذات جودة. ونجحت بعض البلدان التي لديها سياسات فعالة في مجالي التصنيع وتشجيع الاستثمار في تحويل اقتصاداتها نحو إنتاج أكثر قيمة مضافة. وقد ساهم في هذا الإنجاز الاستثمار في تنمية المهارات، والجودة المؤسسية، والتخصيص الفعال للموارد، وتعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي.

تعتبر الصناعة التحويلية المتنوعة محفزًا مهمًا لتحقيق أداء اقتصادي أفضل. وقد كان القطاع الذي يحدث فيه التقدم التكنولوجي، لأنه الصناعة الأكثر اعتمادا على البحث والتطوير (R&D). كما يعتبر قطاع التصنيع أيضا من أقوى العوامل الدافعة لتشغيل العمال بأجر، وخاصة في البلدان النامية (ILO, 2014). وعلى الرغم من المحاولات العديدة للبلدان النامية لتطوير اقتصاداتها من خلال التصنيع على مر السنين، فإن العديد من التدخلات لم تسفر عن النتائج المرجوة. وبالمثل، العديد من اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي لن يتسن لها إلا تحقيق نجاح محدود في ما يخص إنشاء قطاع تصنيع متنوع. وتوفر رقمنة الاقتصادات الآن فرصا وتحديات جديدة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

1.1.3 اتساع الفجوة بفعل الثورات الصناعية.

شكلت الصناعات التحويلية محركا للتنمية على مدى القرنين الماضيين، وذلك بفضل الاستثمار المستمر في البحث والتطوير. وقد حفزت التطورات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي. بدأ التحول الصناعي باستحداث معدات التصنيع الميكانيكية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي عندما أحدثت الماكينات ثورة في عملية الإنتاج. تبع ذلك ثورة أخرى مطلع القرن العشرين باستحداث ما يسمى بالإنتاج الضخم للسلع المعتمد على الطاقة الكهربائية القائم على تقسيم العمل. وقد حلت محلها الثورة الصناعية الثالثة التي بدأت في أوائل السبعينيات، حيث تم استخدام الالكترونيات وتقنية المعلومات لتحقيق زيادة التشغيل الآلي لعمليات التصنيع (ISRA, 2013). أما الثورة الصناعية الرابعة فتعود إلى دخول الإنترنت في عمليات التنظيم الصناعي (الشكل 1.3).

الشكل 1.3: تاريخ الثورات الصناعية

الثورة الصناعية الأولى	الثورة الصناعية الثانية	الثورة الصناعية الثالثة	الثورة الصناعية الرابعة
أواخر القرن الثامن عشر	مطلع القرن العشرين	بين سبعينات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين	2010 فصاعدا
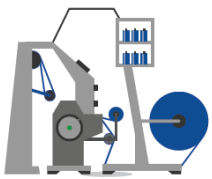		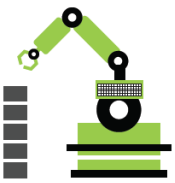	
من خلال استحداث مرافق الإنتاج الميكانيكية بمساعدة **قوة الماء والبخار**	من خلال استحداث الإنتاج الضخم بمساعدة **الطاقة الكهربائية**	من خلال تطبيقات **الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات** لزيادة أتمتة الإنتاج.	انطلاقا من أنظمة **الإنتاج الحاسوبية والفيزيائية**، والمزج بين العالم الحقيقي والافتراضي

المصدر: جمعها المؤلف من مصادر متعددة.

تم استخدام مصطلح الثورة الصناعية الرابعة، أو الصناعة 4.0 أو التصنيع الذكي، لوصف الحالة التي أحدث فيها التقدم التكنولوجي نقلة نوعية في منطق عملية الإنتاج التقليدية. فلم تعد آلات الإنتاج الصناعي تعمل على إنتاج المنتج وحسب، بل أصبح المنتج يخلق نوعا من التواصل مع الآلات لإخبارها ما يتوجب القيام به على وجه الدقة (GTAI, 2014). وبعبارة أخرى، فإن الثورة الصناعية الرابعة هي مرحلة جديدة لم تعد أنظمة التصنيع فيها مرتبطة بشكل بسيط بالمنتجات التي تصنعها، بل يتعدى ذلك إلى التواصل والتحليل واستخدام تلك البيانات بغرض التوصل إلى إجراءات تتسم بالذكاء وتنفيذها بشكل ملموس، وبذلك فهي تتنقل من العالم الفيزيائي إلى العالم الرقمي ثم إلى العالم الفيزيائي مرة أخرى (DUP, 2016).

على عكس الثورات الصناعية السابقة، لا تؤثر الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي على كيفية تنظيم الأنشطة الاقتصادية فحسب، بل تؤثر أيضًا على تشكيل التفاعلات الاجتماعية والخدمات الحكومية. فعندما تم اختراع المحرك البخاري، على سبيل المثال، كانت آثاره على شرائح كبيرة من المجتمع أكثر محدودية. اليوم، تتوسع البنية التحتية للخدمات الرقمية بسرعة وتصبح أكثر سهولة في أجزاء كثيرة من العالم. وحتى إذا أدى ذلك إلى تقليص الفجوة بين البلدان من حيث إمكانية الوصول، فلا تزال هناك تفاوتات كبيرة في تحويل البنية التحتية الرقمية إلى قدرات إنتاجية.

وأسهمت الاختراعات التكنولوجية الجديدة بشكل كبير في نمو النواتج ومستويات الدخل. ومع ذلك، فإن مزايا الثورات الصناعية ليست موزعة بالتساوي في جميع أنحاء العالم. اتسعت الفجوات التكنولوجية بين البلدان الأكثر تقدمًا والبلدان الأقل تقدمًا مع كل ثورة. وتمكنت البلدان المتقدمة تكنولوجيا من تحويل هياكلها وعملياتها الإنتاجية لتحقيق رفاه أكبر لمواطنيها. وخلال النصف الثاني من القرن الماضي، تمكن عدد من البلدان النامية، ولا سيما في شرق آسيا، من تضييق الفجوة بالانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية والاستفادة من التصنيع القائم على التصدير.

على الرغم من وجود تباين متزايد في القدرات التكنولوجية، إلا أن الوصول الأسهل إلى البنية التحتية الرقمية يوفر فرصة للحاق بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية. وللاستفادة من هذه الفرصة، تحتاج البلدان النامية، بما فيها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إلى الاستثمار في رأس المال البشري، ودعم البحث والتطوير، وتحديد المجالات اللازمة لتحقيق تحسينات تدريجية في أنشطتها الصناعية. وحتى إذا ظلت التوترات بشأن الاختلالات العالمية في التدفقات التجارية واضحة، فمن المرجح أن تتيح التكنولوجيات الجديدة مستويات أعلى من الترابط في جميع أنحاء العالم.

2.1.3 التكنولوجيات المدمرة للاقتصاد: المخاطر والفرص

وكان للتقدم التكنولوجي الذي أحدثته المحركات البخارية والكهرباء والاحتراق الداخلي وتكنولوجيات المعلومات آثار تحويلية على الاقتصاد بأسره. ومع ذلك، فليس من الضروري دائما انتظار الاكتشافات التكنولوجية لتحقيق نمو اقتصادي أعلى. ويمكن للبلدان النامية أن تستثمر في الابتكارات المتزايدة للاستفادة من إنجازاتها السابقة. ولعل هذا ما يفسر إلى حد كبير النجاح الذي وصلت إليه الصين في تحقيق النمو والحد من الفقر ويبدأ الابتكار التدريجي في سياق البلدان النامية باستيعاب التكنولوجيات الأجنبية وتقليدها. ومن شأن القدرة على تكييفها مع السياق المحلي أن تثبت قدرة بلد ما على الابتكار التدريجي. بل إن الأثر التراكمي للابتكارات المتزايدة على التغيير الاقتصادي والاجتماعي الطويل الأجل قد يكون أكبر من تأثير الابتكارات الجذرية (UNIDO, 2016). وهذه السياسة الإنمائية للاقتصادات النامية ممكنة بفضل الانتشار السريع للتكنولوجيات الجديدة في العالم اليوم.

من المرجح أن تكون الموجة التالية من النمو الاقتصادي العالمي مدفوعة بالتكنولوجيات الجديدة. ومن المتوقع أن يكون للتقنيات المعطلة اقتصاديا والناشئة عن التحول الرقمي تأثير هائل في السنوات القادمة. الذكاء الاصطناعي (AI) وإنترنت الأشياء (IoT) والحوسبة السحابية والطباعة ثلاثية الأبعاد والأتمتة والروبوتات

المتقدمة هي بعض التقنيات التي من المتوقع أن تشكل مستقبل الأنشطة الاقتصادية (انظر الجدول 1.3 للحصول على وصف موجز للتكنولوجيات الناشئة). ومن الصعب القول إن البلدان النامية على استعداد كاف للاستفادة من هذه التكنولوجيات. ومع ذلك، فإن استمرار رقمنة الأنشطة الاقتصادية يتيح فرصا جديدة للبلدان النامية.

الجدول 1.3: وصف موجز للتكنولوجيات الناشئة

التكنولوجيا	الوصف
الذكاء الاصطناعي (AI)	عادة ما يتم تعريف الذكاء الاصطناعي بقدرة الآلة على الانخراط في الأنشطة المعرفية التي يقوم عادة ما بها الدماغ البشري. تتوفر تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تركز على المهام المحدودة على نطاق واسع اليوم، وتستخدم على سبيل المثال، في التوصية بما يجب شراؤه عبر الإنترنت، وتوفير خدمة المساعدين الافتراضيين في الهواتف الذكية، واكتشاف البريد العشوائي أو اكتشاف الاحتيال في بطاقات الائتمان. وتعتمد التطبيقات الجديدة للذكاء الاصطناعي على التعلم الآلي وتسخير البيانات الضخمة.
إنترنت الأشياء (IoT)	تشير إنترنت الأشياء إلى عدد لا يحصى من الأجهزة المادية التي تدعم الإنترنت والتي تقوم بجمع البيانات ومشاركتها. وهناك عدد كبير من التطبيقات المحتملة. وتشمل المجالات النموذجية الأجهزة القابلة للارتداء والمنازل الذكية والرعاية الصحية والمدن الذكية والأتمتة الصناعية.
البيانات الضخمة	تشير البيانات الضخمة إلى مجموعة بيانات يتجاوز حجمها أو نوعها قدرة قواعد البيانات التقليدية على التقاط وإدارة وتجهيز البيانات. وبالتالي، يمكن لأجهزة الكمبيوتر الاستفادة من البيانات التي كان الوصول إليها غير قابل للاستخدام من قبل.
سلسلة الكتل	تشير سلسلة الكتل إلى سلسلة ثابتة من سجلات البيانات المختومة بختم زمني تشرف عليها مجموعة من أجهزة الكمبيوتر غير المملوكة لأي كيان. وتعمل كتقنية أساسية للعملات المشفرة، مما يتيح المعاملات المباشرة والآمنة والسريعة بين الأطراف.
الجيل الخامس	شبكات G5 هي الجيل الجديد من اتصال الإنترنت عبر الهاتف المحمول، وتوفر سرعات تنزيل تبلغ حوالي 1-10 جيجابت في الثانية (G4 حوالي 100 ميجابت في الثانية) بالإضافة إلى اتصالات أكثر موثوقية على الهواتف الذكية والأجهزة الأخرى.
الطباعة ثلاثية الأبعاد	الطباعة ثلاثية الأبعاد، المعروفة أيضًا باسم التصنيع الإضافي، تنتج أجسامًا ثلاثية الأبعاد بناءً على ملف رقمي. يمكن للطباعة ثلاثية الأبعاد إنشاء أشياء معقدة باستخدام مواد أقل مما يستخدم التصنيع التقليدي.
علم الروبوتات	الروبوتات هي آلات قابلة للبرمجة يمكنها تنفيذ الإجراءات والتفاعل مع البيئة عبر أجهزة الاستشعار والمشغلات إما بشكل مستقل أو شبه مستقل. ويمكن أن تتخذ أشكالًا عديدة: كروبوتات الاستجابة للكوارث، وروبوتات المستهلك، والروبوتات الصناعية، والروبوتات العسكرية/الأمنية، والمركبات ذاتية القيادة.
الطائرات بدون طيار	الطائرة بدون طيار، المعروفة أيضًا باسم المركبة الجوية بدون طيار (UAV) أو نظام الطائرات بدون طيار ((UAS، هي روبوت طائر يمكن التحكم فيه عن بعد أو الطيران بشكل مستقل باستخدام برنامج أجهزة الاستشعار ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS) غالبًا ما يتم استخدام الطائرات بدون طيار لأغراض عسكرية، ولكن لها أيضًا استخدامات مدنية مثل التصوير بالفيديو والزراعة وخدمات التوصيل.

المصدر: الأونكتاد (2023b).

وفي حالة تنويع سلاسل القيمة العالمية، تعتبر رقمنة سلسلة التوريد أمرا محوريا. إذ تسمح الرقمنة للشركات متعددة الجنسيات باستخراج المزيد من الكفاءات من شبكات الإنتاج الدولية، من خلال تقليل تكاليف الحوكمة والمعاملات وتعزيز التنسيق والمراقبة المركزية. وتشمل تطبيقات التقنيات الرقمية لتعزيز التنويع الدولي وبناء مرونة سلسلة التوريد الرؤية الواضحة في الوقت الفعلي لتوافر المواد الخام والسلع النهائية؛ والمراقبة المحسنة للعمليات والأفراد والأصول، بما في ذلك تتبع الموردين الخارجيين وصولا إلى أسفل سلسلة التوريد. وتشمل أيضا استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لضمان الاستجابة في الوقت المناسب للصدمات والانقطاعات.

يمثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة والروبوتات المتقدمة العوامل التي من المتوقع أن تغير طبيعة العمل بشكل كبير. وهذا له آثار ليس فقط على العمال ولكن أيضًا على عمليات الشركات وأنشطة الإنتاج الشاملة. فغالبًا ما كانت الأتمتة محركًا للنمو الاقتصادي وجزء من التقدم التكنولوجي. يشير أجيم أوغلو (2021) إلى أن الأتمتة كانت جزءا من تشكيلة تكنولوجية واسعة في الماضي ويمكن تعويض آثارها السلبية المحدودة على أسواق العمل من خلال تقنيات أخرى توفر فرص عمل أخرى. ويقول أن المرحلة التالية من الأتمتة، التي تعتمد على الآلات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي، قد تكون أكثر اضطرابًا، خاصة إذا لم تكن مصحوبة بتقنيات أخرى صديقة للإنسان. ولا يزال من الممكن أن تؤدي الأتمتة المتزايدة بشكل منعزل إلى تعزيز الإنتاجية البشرية في العديد من القطاعات، ولكنها قد تؤدي أيضًا إلى تفاقم فقدان الوظائف والاضطراب الاقتصادي.

يمكن أن يؤدي الاستخدام الأوسع لإنترنت الأشياء إلى تغييرات أساسية في إدارة سلاسل القيمة باستخدام أجهزة استشعار قادرة على توفير بيانات في الوقت الفعلي عن مراحل مختلفة من الإنتاج، ومراقبة مستويات المخزون، وتقييم استخدام ووظائف المنتجات (Strange and Zuccella, 2017). وبالتالي فإنه يسمح بتكامل أكبر للبيانات بين الشركات والموردين والعملاء. ومن المتوقع أيضا أن يخفض أيضا من تكاليف المعاملات المرتبطة بالإنتاج الدولي، وأن ييسر توزيع العمل العابر للحدود بطريقة أعمق عبر الحدود. ومع ذلك، فإن اعتماد إنترنت الأشياء يأتي مع مخاوف كبيرة بشأن الأمن السيبراني.

وبالمثل، فإن البيانات الضخمة والتحليلات تمكن الشركات من رصد الاتجاهات والفرص الناشئة في الأسواق الخارجية، وتحسين أنشطة العرض والإنتاج والتوزيع بشكل أكثر فعالية في جميع أنحاء العالم. وكما تمت مناقشته سابقًا، من المرجح أن تقلل التحسينات في الروبوتات والأتمتة من أهمية انخفاض تكاليف العمالة، مما يؤدي إلى إعادة تأهيل أنشطة الإنتاج العالمية. كما أن تصنيع المواد المضافة (الطباعة ثلاثية الأبعاد) قد يغير طبيعة سلاسل القيمة العالمية لأنه قد يقلل من الحاجة إلى إنشاء سلاسل قيمة في أسواق معينة، ولكنه قد يحبذ سلاسل القيمة المحلية والمشاركة في موقع الإنتاج والاستهلاك (Laplume et al., 2016). سلاسل القيمة المحلية تمكن الشركات من الاقتراب من العملاء ذوي الطلبات والاحتياجات المتنوعة (UNIDO, 2019).

ومن الواضح أن الرقمنة والأتمتة المتزايدة تقدم العديد من المكتسبات الممكنة للتنمية الصناعية، بيد أن هناك تكاليف ومخاطر يجدر أخذها بالحسبان. وتتطلب حقيقة وجود فائزين وخاسرين تدخلات سياساتية لإجراء تعديلات. وتشكل قضايا الأمن الإلكتروني والملكية الفكرية وسرية البيانات تحديات كبيرة. وعلى غرار أي ابتكارات

سابقة، ستغير الابتكارات التكنولوجية الحديثة المواقف والأنظمة بشكل كبير، ومرة أخرى، ستكون هناك حاجة إلى تدخلات لموازنة الآثار السلبية على الأشخاص والشركات المتضررة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، يظل تبني الثورة الصناعية الرابعة في عمليات التصنيع وسلاسل الإمداد في الدول النامية يحظى باهتمام متزايد. فهي تجعل من الممكن تصنيع أشياء جديدة كليا بطرق جديدة تماما وإحداث ثورة في سلاسل الإمداد والإنتاج ونماذج الأعمال التجارية. وبالنظر إلى التطورات والفرص الجديدة، يتحتم على المصنعين حول العالم اتخاذ القرار الأمثل بشأن الكيفية والتوقيت المناسبين للاستثمار في التقنيات الحديثة، وتحديد أي منها سوف يعود بأقصى قدر من الفائدة لهم. ويتعين على الحكومات تقديم الدعم للمصنعين لمساندة جهودهم في تبني الثورة الصناعية الرابعة سعيا لتحقيق الإنتاجية والتنافسية في الأسواق العالمية. وعلاوة على ذلك، تتباين قدرات الأفراد والشركات والبلدان بشكل كبير في الاستفادة من هذه التكنولوجيات المستقبلية. لذلك، هناك حاجة إلى سياسات خاصة لضمان ألا يؤدي التقدم التكنولوجي الجديد المتمثل في الذكاء الاصطناعي والأتمتة والروبوتات المتقدمة إلى توسيع الفجوات الاقتصادية بين الأشخاص ذوي الدخل المتفاوت، والشركات بمختلف أحجامها، والبلدان ذات مستويات التنمية المختلفة.

3.1.3 نحو عالم رقمي

من شأن التقنيات الرقمية أن يؤثر على سلوك الأفراد والشركات والحكومات. وتشير الرقمنة إلى تحويل البيئة التقنية الاقتصادية والعمليات الاجتماعية والمؤسسية من خلال الاتصالات والتطبيقات الرقمية (ITU, 2020a). تعكس مثل هذه التحولات نطاقا يتسع باستمرار للاقتصاد الرقمي. يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي على نطاق واسع بأنه تطبيق التقنيات الرقمية القائمة على الإنترنت على إنتاج السلع والخدمات والتجارة فيها (UNCTAD, 2017).

ارتفاع الرقمنة له آثار على العديد من الجهات. الأولى هو أن السلوك البشري لم يتم تسجيله بهذه التفاصيل من قبل شركات التكنولوجيا الكبرى. إذ تتبع الهواتف المحمولة والساعات الذكية وأجهزة الكمبيوتر والعديد من الأجهزة الأخرى الأنشطة البدنية وأنشطة وسائل التواصل الاجتماعي وتفضيلات التسوق وغيرها من اهتمامات الأفراد. وتلعب البيانات المجمعة دورا أكبر في الاقتصاد الحديث وتولد قيمة اقتصادية هائلة. ورغم تنامي المخاوف بشأن الخصوصية الفردية يومًا بعد يوم، فإن البيانات الضخمة حول السلوك البشري والتفاعلات والاهتمام تتم معالجتها بسرعة لتوليد إعلانات مستهدفة أو تقييم الجدارة الائتمانية أو إنشاء أي قيمة تجارية أخرى. ولا يقتصر الأمر على الأنشطة البشرية التي يتم تتبعها وتخزينها، بل يشمل الأنشطة التجارية التي تعيد توجيهها نحو المنصات الرقمية أيضا.

وبالنظر إلى عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت، فأن العدد يتسع كل عام كما أن نسبة أكبر من الناس في البلدان النامية يحصلون على إمكانية الوصول إلى الإنترنت. ووفقا للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، لم تتعدى نسبة الأشخاص الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الإنترنت على مستوى العالم 66% في 2022 بالمقارنة مع 40% في عام 2015.. ويزداد عدد الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت بسرعة خاصة في البلدان النامية، مما يتيح الوصول بشكل أسرع إلى الأشخاص الذين يعيشون في البلدان النامية وتكييفهم مع المنتجات والخدمات الرقمية

الجديدة. ومع ذلك، كان الوصول إلى الإنترنت أقل من 50% في االبلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا و 20% فقط في البلدان منخفضة الدخل في العالم في عام 2021. وتشير المؤشرات الرئيسية الأخرى للرقمنة في العالم إلى أن هناك نموًا سريعًا في تغطية التقنيات الرقمية المختلفة. فمنذ عام 2015، ارتفع عدد السكان الذين تغطيهم شبكة الهاتف المحمول (LTE/WiMAX) من 43.4% إلى 87.7%، كما زادت اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشطة من 44.65 إلى 86.95 (الشكل 2.3).

وتظهر بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تباينا كبيرا من حيث مستويات التنمية والموارد وإمكانات النمو. فبالرغم من توفر فرص مهمة في بعض الجوانب المتعلقة بتعزيز التعاون والتنمية على الصعيد المتعدد الأطراف، إلا أن هناك أيضا تحديات كبيرة في كثير من الأحيان تحول دون تعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان المنظمة. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، اتسمت عملية التنمية الصناعية في دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة بوتيرة بطيئة نسبيا (SESRIC, 2017). وفي جوانب معينة، سيوفر الاقتصاد الرقمي مجالا متكافئا للعديد من البلدان النامية للحاق بالبلدان الرائدة. وسيتطلب ذلك، في جملة أمور، استثمارات كبيرة في رأس المال البشري والمؤسسات، وتحسين نظم الابتكار، ورفع مستوى التكتلات الصناعية وسلاسل القيمة العالمية.

الشكل 2.3: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرئيسية (2015 مقابل 2022)، %

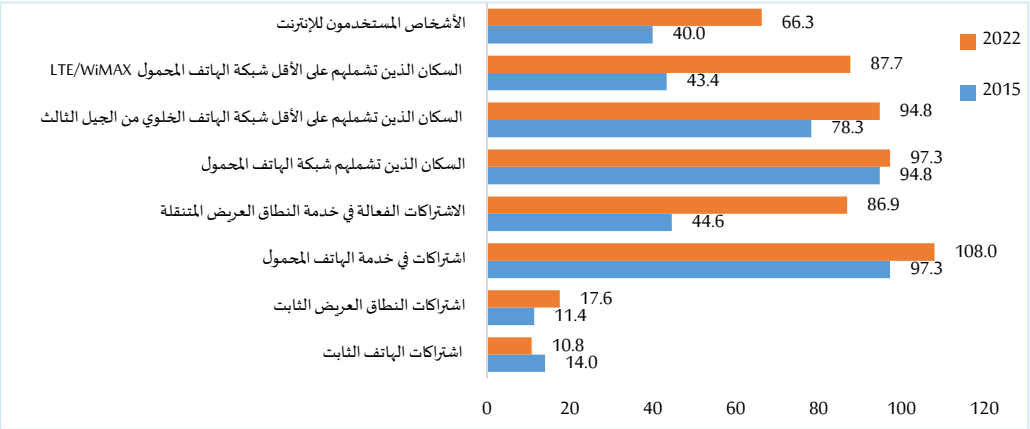

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات ، قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نسخة نوفمبر 2022، للحقائق والأرقام 2022

2.3 مراجعة موجزة لآخر التطورات في العناصر الرئيسية للاقتصاد الرقمي والتحول الصناعي

يساهم إدراج التكنولوجيات الرقمية والروبوتات المتقدمة بشكل أكثر تحديدا في تغيير في أنماط التصنيع وإثراء الثورة الصناعية الرابعة. ويمكن تصنيف هذه التكنولوجيات ضمن فئتين، لكل منهما دور محوري في إحداث ثورة في بيئة التصنيع (الشكل 3.3).

تكنولوجيات التصنيع الذكي والخدمات: تركز هذه الفئة على أتمتة المهام واللامركزية في عمليات التصنيع. فمجال الروبوتات المتقدمة يوفر آلات متطورة قادرة على التعامل مع المهام المعقدة بدقة وكفاءة. والطباعة ثلاثية الأبعاد مثلا تمكن من تشكيل عناصر ثلاثية الأبعاد طبقة بطبقة، وهذا ما يجسد ثورة في النماذج الأولية

السريعة والإنتاج وفق الطلب. ويصل إنترنت الأشياء بين الأجهزة المادية والآلات وأجهزة الاستشعار لتسهيل المراقبة في الوقت الفعلي وجمع البيانات وتحسين عمليات الإنتاج. وهذه التكنولوجيات في جملتها تعزز قدرات التصنيع والإنتاجية وتسهم في خلق أنظمة إنتاج أكثر مرونة وقدرة على التكيف.

معالجة البيانات وتقنيات الاتصالات: تشمل هذه الفئة الترابط وتبادل البيانات بين مختلف المكونات المنخرطة في عملية التصنيع. فالدراسات التحليلية للبيانات تساهم في معالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات، وهذا ما يوفر تصورات ورؤى قيمة لاتخاذ القرار وتحسين العمليات ومراقبة الجودة. تضمن تقنية سلسلة الكتل (Blockchain technology) تبادل البيانات وتسجيل المعاملات على نحو آمن وشفاف، مما يعزز إدارة سلسلة التوريد وإمكانية التتبع. وتوفر الحوسبة السحابية إمكانية الوصول حسب الطلب إلى موارد الحوسبة المشتركة، وهذا يتيح قابلية التوسع والتخزين لمجموعات البيانات الكبيرة. ويمكن التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي الآلات من التعلم من البيانات واتخاذ قرارات ذكية، وهو الأمر الذي يساهم في تعزيز أتمتة العمليات وكفاءتها.

الشكل 3.3: تصنيف أحدث التقنيات للتحول الرقمي

المصدر: تجميعات المؤلفين.

والجانب الحديث في هذه التكنولوجيات هو التكامل السلس فيما بينها وتقارب الأجهزة والبرامج وقابلية الربط بينها في أنظمة الإنتاج المعقدة. وهذا التكامل يسهم في خلق بيئة تصنيعية مترابطة وذكية، حيث تؤدي القرارات القائمة على البيانات والأتمتة إلى عمليات تصنيع أكثر كفاءة ومرونة واستجابة للمتطلبات. ونتيجة لذلك، يمكن للأعمال التجارية تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج، والوصول للأسواق في وقت وجيز، وزيادة المنتجات وفق الطلب، وهذا ما يفضي في نهاية المطاف إلى الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية في مختلف سلاسل القيمة العالمية.

تعد هذه التكنولوجيات من العناصر الأساسية لاقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي، لأنها مصدر للنهوض بالإنتاجية والكفاءة والابتكار في جميع القطاعات. ومن خلال تسخير الإمكانات التي تزخر بها هذه التكنولوجيات،

بوسع بلدان المنظمة تحفيز النمو، وخلق فرص عمل جديدة، والتموضع في مكانة تسمح له بالتنافس في المشهد العالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، يستعرض هذا القسم التطورات الرئيسية في هذه التكنولوجيات بغية التوصل إلى فهم أفضل لتقييم آثارها على اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن الاطلاع على موجز للمعلومات الرئيسية في الجدول 2.3 في نهاية هذا القسم.

1.2.3 تكنولوجيات التصنيع الذكي والخدمات

الأتمتة والروبوتات المتقدمة

تشير الأتمتة إلى استخدام التكنولوجيا، مثل برامج الكمبيوتر أو الآلات أو الأنظمة الأخرى، لأداء المهام التي كان يقوم بها البشر سابقًا. ويمكن أن تشمل مهاما تتراوح من إجراءات متكررة بسيطة إلى عمليات أكثر تعقيدا. ومن ناحية أخرى، تشير الروبوتات المتقدمة إلى الآلات أو الأنظمة القادرة على قبول الأوامر أو التعليمات عالية المستوى وأداء المهام المعقدة في بيئة شبه منظمة مع حد أدنى من التدخل البشري. وغالبا ما تكون هذه الروبوتات مجهزة بأجهزة استشعار متقدمة وذكاء اصطناعي وقدرات تعلم آلي، مما يسمح لها بإدراك محيطها والتفاعل معه واتخاذ القرارات والتكيف مع الظروف المتغيرة (Deloitte،2018).

وتشمل الروبوتات مجموعة واسعة من التطبيقات تتعدى الأتمتة، بما في ذلك مجالات مثل الاستكشاف والروبوتات الطبية والتفاعل بين الإنسان والروبوت والأغراض البحثية (Dellot and Wallace-Stephens, 2017). تتضمن الروبوتات تطوير آلات يمكنها العمل في بيئات معقدة وديناميكية، أو التفاعل مع البشر، أو أداء مهام تتطلب براعة مادية وقابلية للتكيف. يسلط الجدول 2.3 الضوء على بعض التطورات الأخيرة في الأتمتة والروبوتات المتقدمة التي يتم استخدامها في التصنيع والخدمات.

وتمشيا مع التشغيل الآلي المتزايد لعمليات الإنتاج، ارتفعت تركيبات الروبوتات ارتفاعا حادا إلى أكثر من 517 ألف وحدة في عام 2021، مما يمثل معدل نمو بقيمة 31% مقارنة بالعام السابق (الشكل 4.3.أ). ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال الفترة المقبلة ويصل إلى ما يقرب من 700 ألفا بحلول عام 2025، وفقا للاتحاد الدولي للروبوتات (IFR,2022). وشكلت الأسواق الخمسة الرئيسية للروبوتات الصناعية، الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا وألمانيا، 78% من مشاريع تجهيز الروبوتات العالمية، حيث شكلت الصين وحدها 52% منها في عام 2021. وتُظهر البيانات أيضا أن صناعة الكهرباء/ الإلكترونيات تستأثر بأعلى حصة من مشاريع التجهيز الجديدة للروبوتات في عام 2021 بحصة 26.4%، تليها صناعة السيارات (23.1%)، بينما شكلت صناعة الأغذية 3.1% فقط. ويوفر مخزون الروبوتات مؤشرا جيدا نسبيا للاتجاهات الحالية في الأتمتة في الصناعات، خاصة في خطوط التجميع. وبلغ المخزون التشغيلي للروبوتات الصناعية المقدرة من قبل الاتحاد الدولي للروبوتات (2022) ما يقرب من 3.5 مليون وحدة، والتي كانت تتزايد بنسبة 14% في المتوسط كل عام منذ عام 2016 (الشكل 4.3.ب).

الجدول 2.3: التطورات الأخيرة في الأتمتة والروبوتات المتقدمة

الروبوتات التعاونية (كوبوتس)	تم تصميم الروبوتات التعاونية للعمل جنبا إلى جنب مع البشر، ومساعدتهم في مهام مختلفة. تم تجهيز هذه الروبوتات بأجهزة استشعار متقدمة وميزات أمان تسمح لها بالعمل بأمان على مقربة من البشر. ويتم استخدامها في مجالات مثل التصنيع والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية.
السيارات ذاتية القيادة	شهد تطوير السيارات ذاتية القيادة والشاحنات وطائرات التوصيل بدون طيار تقدمًا كبيرًا. وتعمل شركات مثل تيسلا و وايمو (غوغل) و أوبر على تطوير تكنولوجيا المركبات المستقلة. وتستخدم هذه المركبات أجهزة استشعار متقدمة وخوارزميات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي للتنقل واتخاذ القرارات على الطريق.
أتمته المستودعات	تعتمد المستودعات ومراكز التوزيع بشكل متزايد تقنيات التشغيل الآلي المتقدمة. وتُستخدم الروبوتات المستقلة في مهام مثل انتقاء الطلبات والفرز وإدارة المخزون. هذه الروبوتات قادرة على العمل في بيئات معقدة، وتحسين سير العمل، وتحسين الكفاءة العامة.
الروبوتات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي	يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في تطوير الروبوتات. وتستخدم خوارزميات التعلم الآلي لتدريب الروبوتات على أداء مهام معقدة، والتكيف مع البيئات المتغيرة، والتعلم من التجربة. وهذا ما يمكن الروبوتات من التعامل مع عمليات أكثر تعقيدًا واتخاذ قرارات مستقلة.
هياكل خارجية	الهياكل الخارجية هي أجهزة روبوتية يمكن ارتداؤها لعزيز قوة الإنسان وتحمله. وتستعمل في مجالات مثل التصنيع والرعاية الصحية، حيث يمكنها مساعدة العمال في رفع الأشياء الثقيلة أو تقديم الدعم أثناء إعادة التأهيل البدني.
الروبوتات اللينة	الروبوتات اللينة هي مجال ناشئ يركز على تطوير الروبوتات المصنوعة من مواد مرنة. هذه الروبوتات أكثر قابلية للتكيف ويمكنها القيام بالمهام الحساسة بدقة أكبر. وتستخدم الروبوتات اللينة في مجالات مثل الإجراءات الطبية والاستكشاف والتفاعل بين الإنسان والروبوت.
الأتمتة الصناعية	تتبنى الصناعات تقنيات الأتمتة المتقدمة بشكل متزايد، مثل الأذرع الآلية وخطوط التجميع الآلية وأنظمة الرؤية الآلية. تعمل هذه الأنظمة على تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل الأخطاء وتمكين مستويات أعلى من التخصيص.
الروبوتات الزراعية	يتم استخدام الروبوتات في الزراعة لمهام مثل الزراعة والحصاد ومراقبة المحاصيل. تُستخدم الطائرات بدون طيار المستقلة المجهزة بتقنيات التصوير لمراقبة المحاصيل، بينما يتم تطوير الروبوتات ذات الأسلحة المتخصصة لمهام مثل قطف الفاكهة.

المصدر: تجميعات المؤلفين من مصادر مختلفة.

الشكل 4.3.أ: المشاريع السنوية لتجهيز الروبوتات الصناعية (بالآلاف)

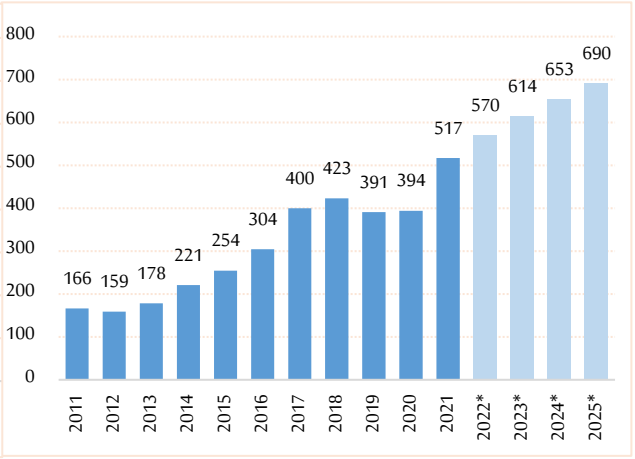

الشكل 4.3.ب: المخزون التشغيلي للروبوتات الصناعية (بالآلاف)

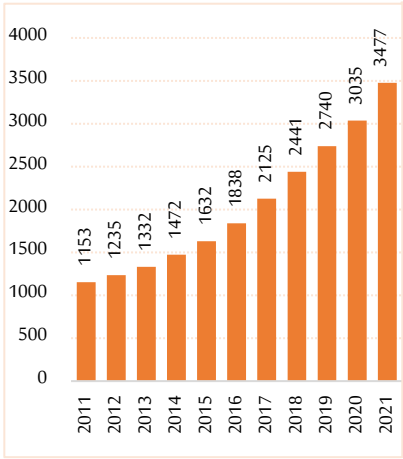

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي. (*) متوقعة.

وفقًا لأوغلو وريستريبو (2022)، فإن اعتماد وتطوير هذه التقنيات مدفوع بالتغيرات الديموغرافية الأخيرة في جميع أنحاء العالم وخاصة من البلدان التي تشهد شيخوخة سريعة مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية. ويظهر البحث أن الندرة النسبية للعمال في منتصف العمر الذين لديهم المهارات لأداء مهام الإنتاج اليدوية تزيد من قيمة التقنيات التي يمكن أن تحل محلهم، مما يؤدي إلى الأتمتة الصناعية وقيمكن تسفير ذلك أيضا بكون اليابان وكوريا وألمانيا من بين أفضل البلدان في العالم التي تستثمر في الروبوتات الصناعية والأتمتة (انظر الإطار 1.3).

من المتوقع أن يكون للتقدم في الأتمتة والروبوتات المتقدمة تأثيرات كبيرة على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، والتي يمكن أن تختلف عبر الأشخاص والصناعات والمناطق. ومن بين أكثر المزايا المتوقعة لها زيادة الكفاءة والإنتاجية والنمو. يمكن

الإطار 1.3: استراتيجية الروبوت الجديد في اليابان

في اليابان، تهدف "استراتيجية الروبوت الجديد" إلى جعل البلاد المركز الأول في العالم لابتكار الروبوتات. إذ قدمت الحكومة اليابانية دعما ماليا يفوق 930.5 مليون دولار أمريكي في عام 2022. القطاعات الرئيسية لهذا الدعم هي التصنيع (77.8 مليون دولار أمريكي) والتمريض والطب (55 مليون دولار أمريكي) والبنية التحتية (643.2 مليون دولار أمريكي) والزراعة (66.2 مليون دولار أمريكي). وتتضمن خطة العمل للتصنيع والخدمات مشاريع مثل القيادة الذاتية أو التنقل الجوي المتقدم أو تطوير تقنيات متكاملة وهي مشاريع ستكون جوهر الجيل التالي من الذكاء الاصطناعي والروبوتات. كما تم تخصيص ميزانية قدرها 440 مليون دولار أمريكي للمشاريع المتعلقة بالروبوتات في "برنامج Moonshot للبحث والتطوير" على مدى 5 سنوات من 2020 إلى 2025. ووفقا للكتاب السنوي الإحصائي "الروبوتات العالمية" الصادر عن (IFR)، احتلت اليابان المركز الأول في العالم من حيث تصنيع الروبوتات الصناعية وقدمت 45% من الإمدادات العالمية في عام 2021.

المصدر:

https://www.automation.com/en-us/articles/january-2023/report-how-asia-europe-america-invest-robotics

للأتمتة والروبوتات تبسيط العمليات وتقليل الخطأ البشري والعمل بسرعات أعلى، مما يؤدي إلى مستويات إنتاج أعلى وتكاليف أقل للشركات. ويمكن أن تشجع التكنولوجيات أصحاب المشاريع على تطوير تطبيقات وحلول جديدة، وتعزيز التقدم التكنولوجي وإيجاد فرص تجارية جديدة. وقد تؤدي كذلك إلى ظهور صناعات وأسواق جديدة، مثل صناعة السيارات المستقلة، مما يخلق فرصا لقطاعات مختلفة مثل التصنيع وتطوير البرمجيات والبنية التحتية. من شأن هذه الصناعات الناشئة أن تدفع عجلة النمو الاقتصادي وتولد فرص العمل وتسهم في التقدم التكنولوجي. كما من شأن تحسين الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات الناشئة عن التشغيل الآلي أن يساعد البلدان النامية على توسيع نطاق مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

وتوجد تحديات ومخاطر يتعين أخذها في الاعتبار في عملية صنع السياسات. أهمها هو فقدان الوظائف وعدم تطابق المهارات. وعلى غرار ما ورد في تقرير سيسرك (2023)، قد تؤدي أتمتة المهام في قطاعات معينة، وخاصة المهام المتكررة والروتينية، في فقدان الوظائف لمهن معينة. ويستدعي هذا الأمر وضع سياسات لتشجيع العمال على الانتقال إلى مهام أكثر تعقيدًا والتكيف مع سوق العمل المتغير من خلال إعادة تشكيل المهارات وتحسينها. وبوجه عام، قد تشهد القطاعات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على العمل اليدوي تحولات في أنماط العمالة وقد تواجه تحديات. لذلك، ينبغي اتخاذ تدابير استباقية لإدارة هذا التحول، بما في ذلك سياسات خلق فرص العمل، وشبكات الأمان الاجتماعي، وإعادة توزيع الدخل لضمان نتيجة اقتصادية عادلة وشاملة.

التصنيع الإضافي والطباعة ثلاثية الأبعاد

يعتبر التصنيع الإضافي والطباعة ثلاثية الأبعاد تقنيات ثورية للغاية، حيث أحدثت ثورة في عملية التصنيع من خلال تقديم مناهج جديدة ومتعددة الاستخدامات لإنشاء أجسام ثلاثية الأبعاد. والتصنيع الإضافي يلاقي قبولا على نطاق واسع باعتباره طريقة سريعة وفعالة من حيث التكلفة لإنتاج نماذج أولية وظيفية أثناء تطوير المنتج واختباره. وتشمل فوائده الإنتاج الأسرع، وكفاءة التكلفة، والتخصيص، وتقليل وقت التوقف عن العمل، مما يجعله تقنية تحويلية عبر مختلف الصناعات (McKinsey, 2022). ويسمح بالتصميمات المعقدة والتكييف حسب الطلب وإنتاج النماذج الأولية السريعة، مما يجعله عاملا من عوامل تغيير قواعد اللعبة في قطاع التصنيع. أما الطباعة ثلاثية الأبعاد، فهي إحدى التقنيات المحددة التي تقع تحت مظلة تصنيع المواد المضافة. وفي حين أن هذه المصطلحات غالبا ما تستخدم بالتبادل، فإن الطباعة ثلاثية الأبعاد ترتبط بشكل أكثر شيوعا بالتطبيقات غير الصناعية، بما في ذلك المشاريع الشخصية أو الصغيرة.

ولكل من التصنيع الإضافي والطباعة ثلاثية الأبعاد تأثير عميق عبر الصناعات، فمن شأنها أن تقلل من وقت الإنتاج، ومن هدر المواد، وتمكن من إنشاء هندسة معقدة غير قابلة لذلك باستخدام طرق التصنيع التقليدية. وأوجدت هذه التقنيات تطبيقات في كل مجالات الطيران والسيارات والرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية والهندسة المعمارية والعديد من القطاعات الأخرى. ومع استمرارها في التقدم، يُتوقع أن تؤدي إلى الدفع بعجلة الابتكار، وتحويل سلاسل التوريد، وتمكين الشركات من تلبية طلبات العملاء المتطورة بشكل أكثر كفاءة واستدامة. كما أن قدرتها على تعطيل عمليات التصنيع التقليدية وتمكين الاحتمالات الجديدة تضعها على الساحة كمحركات رئيسية للثورة الصناعية الجارية.

الشكل 5.3: حجم السوق العالمية لمنتجات وخدمات الطباعة ثلاثية الأبعاد (مليار دولار أمريكي)

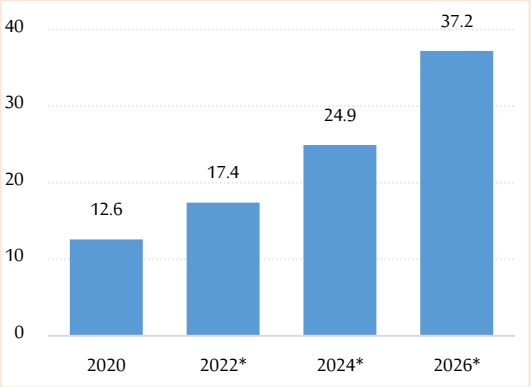

المصدر: قاعدة بيانات ستاتيستا.
https://www.statista.com/statistics/315386/global-market-for-3d-printers/

ونظرا لعدم توفر البيانات على نطاق واسع حول تصنيع المواد المضافة، هناك تقديرات مختلفة بشأن حجم السوق. وتتراوح تقديرات الحجم الحالي للسوق لمنتجات وخدمات الطباعة ثلاثية الأبعاد بين 14 و 18 مليار دولار أمريكي. ووفقا لقاعدة بيانات ستاتيستا، يُتوقع أن تتضاعف الصناعة ثلاث مرات بين عامي 2020 و 2026 لتصل إلى أكثر من 37 مليار دولار أمريكي (الشكل 5.3). وباستخدام الأبحاث الأولية والثانوية المكثفة، تقدر شركة أيدي تيك إكس (IDTechEx) أن حجم سوق الصناعة ستصل إلى 41 مليار دولار أمريكي في عام 2033 (IDTechEx, 2023).

وبشكل عام، لا يزال القطاع ديناميكيا للغاية، حيث يتنافس أكثر من 200 جهة على تطوير أجهزة وبرامج ومواد جديدة (McKinsey, 2022). وشكل كبار المستخدمين حسب القطاع، مقاسا بالإنفاق على تكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد، كل من التصنيع الصناعي (خاصة صناعات السيارات والفضاء والدفاع) والرعاية الصحية والتعليم. وانخفضت تكلفة الطباعة ثلاثية الأبعاد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، بحيث حاليا، يمكن أن تصل تكلفة الطابعة ثلاثية الأبعاد للمبتدئين إلى 100 دولار أمريكي، بينما تبدأ الطابعة ثلاثية الأبعاد الصناعية من 10,000 دولار أمريكي (UNCTAD, 2023b). وعلاوة على ذلك، يتزايد طلب الصناعة على العمالة. إذ تشير التقديرات إلى أن الصناعة ستخلق ما بين 3 إلى 5 ملايين وظيفة جديدة للعمالة الماهرة في التصنيع باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد على مستوى العالم (UNCTAD, 2023b).

إنترنت الأشياء

تشير إنترنت الأشياء (IoT) إلى بيئة تكون فيها التطبيقات والخدمات مدفوعة بالبيانات المستجمعة من الأجهزة التي تستشعر العالم الفعلي وتتفاعل معه. ففي إنترنت الأشياء، تتمتع الأجهزة والأشياء بوسيلة ربط للاتصال، إما اتصال مباشر بالإنترنت أو بوساطة من خلال الشبكات المحلية أو واسعة النطاق (OECD, 2016). وتشهد إنترنت الأشياء تبنيا واسع النطاق وتحويلا للأنشطة الاقتصادية عبر مختلف القطاعات. ويتيح انتشار الأجهزة وآليات الاستشعار المتصلة بالإنترنت للشركات جمع كميات هائلة من البيانات، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات تستند إلى البيانات وتحسين الكفاءة التشغيلية. وإلى جانب الفوائد التي قد تحققها إنترنت الأشياء، قد تظهر تحديات سياسية وتنظيمية جديدة في بعض المجالات، بما في ذلك مخاوف الخصوصية/ الأمان، فضلا عن قابلية التشغيل البيني والترقيم ومسائل التوحيد. وبالتالي، يجب أن يكون وضع مؤشرات لتوجيه عملية صنع السياسات في هذه المجالات أولوية (OECD, 2018).

وتساهم تطبيقات إنترنت الأشياء في التصنيع والرعاية الصحية والزراعة والخدمات اللوجستية والمدن الذكية في زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف وتحسين تجارب الاستخدام للعملاء (Ejaz and Anpalagan, 2019). وزيادة على ذلك، أدت الابتكارات التي تحركها إنترنت الأشياء إلى ظهور نماذج أعمال وشركات ناشئة جديدة، مما عزز خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. ومع استمرار نمو إنترنت الأشياء، من المتوقع أن تلعب دورا محوريا بشكل متزايد في تشكيل اقتصادات المستقبل من خلال دفع عجلة التقدم التكنولوجي وتعزيز عالم أكثر ترابطا وتركيزا على البيانات (Prasanna et al., 2017). وتحقيقا لهذه الغاية، تقود إنترنت الأشياء تطوير المدن الذكية، حيث تعمل الأجهزة والأنظمة المترابطة على تحسين جودة الحياة للمقيمين. كما تعمل البنية التحتية الذكية، مثل الشبكات الذكية وإدارة حركة المرور، على تعزيز استخدام الموارد وتقليل التكاليف التشغيلية، مما يؤدي إلى أنشطة اقتصادية أكثر استدامة (Bellini et al., 2022).

ووفقا لقاعدة بيانات ستاتيستا، بلغت قيمة سوق إنترنت الأشياء في جميع أنحاء العالم حوالي 182 مليار دولار أمريكي في عام 2020، ومن المتوقع أن ترتفع إلى أكثر من 621 مليار دولار أمريكي في عام 2030، مما يزيد إيراداتها ثلاث مرات في عشر سنوات. وليس هذا فقط، ولكن من المتوقع أن يتضاعف عدد الأجهزة المتصلة بإنترنت الأشياء في جميع أنحاء العالم ثلاث مرات خلال هذه الفترة الزمنية. ويمثل قطاع تكنولوجيا المنازل الذكية الحصة الأكبر، حيث يشكل 97% من الإيرادات العالمية ويتم استخدامه بشكل متزايد من قبل المستهلكين. ومقارنة بالقطاعات الأخرى، تنمو تكنولوجيا المنازل الذكية بشكل أسرع، مدعومة أيضا بتحسينات أثناء عمليات الإغلاق في جائحة كوفيد-19 (Statista, 2023). تقدر شركة ماكينزي الاستشارية أن إنترنت الأشياء يمكن أن تتيح من 5.5 تريليون دولار أمريكي حتى 12.6 تريليون دولار أمريكي من حيث القيمة على مستوى العالم بحلول عام 2030، بزيادة من 1.6 تريليون دولار أمريكي المسجلة عام 2020، بما في ذلك القيمة التي حصل عليها المستهلكون وعملاء منتجات وخدمات إنترنت الأشياء (McKinsey, 2021). وفي حين أنه من المتوقع أن يمثل العالم المتقدم حوالي 55% من القيمة الاقتصادية المقدرة لإنترنت الأشياء في عام 2030، يمكن أن تكون الصين مسؤولة عن حوالي 26% من الإجمالي ويمكن أن تمثل الاقتصادات الناشئة الأخرى 19% من القيمة الاقتصادية العالمية التي تمكنها إنترنت الأشياء (McKinsey, 2021). وقد انخفض متوسط تكلفة جهاز استشعار إنترنت الأشياء من 1.40 دولار أمريكي المتداولة عام 2004 إلى 0.38 دولار أمريكي في عام 2020 (UNCTAD, 2023). وستؤدي تخفيضات التكاليف والطلب المتزايد على الإلكترونيات الاستهلاكية المتقدمة إلى دفع عجلة نمو إنترنت الأشياء في الأسواق الناشئة. وبحلول عام 2027، من المحتمل أن يكون هناك أكثر من 29 مليار وسيلة ربط لإنترنت الأشياء، بزيادة من 16.7 مليار نقطة نهاية نشطة في عام 2023 (IoT Analytics).

التجارة الإلكترونية

تُعرّف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التجارة الإلكترونية بأنها بيع أو شراء السلع أو الخدمات، التي تتم عبر شبكات الحاسوب بطرق مصممة خصيصا لغرض تلقي الطلبات أو تقديمها (OECD, 2019a). والتجارة الإلكترونية تعيد تشكيل الطريقة التي تعمل بها الشركات وتتفاعل من خلالها مع المستهلكين. ولقد لعبت دورا حاسما في التحول الرقمي، وشجعت الشركات على تبني تقنيات جديدة، وتحسين وجودها عبر الإنترنت،

والاستثمار في الأمن السيبراني لتظل قادرة على المنافسة وذات صلة بالعصر الرقمي. ومع قدرة الأفراد على التسوق عبر الإنترنت من منازلهم المريحة أو أثناء التنقل، أحدثت التجارة الإلكترونية ثورة في الطريقة التي يقومون بها بعمليات الشراء، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من روتينهم اليومي.

بالإضافة إلى ذلك، كسرت التجارة الإلكترونية الحواجز الجغرافية، مما سمح للشركات بالوصول إلى العملاء على مستوى العالم. وحتى المؤسسات الصغيرة يمكن أن يكون لها الآن حضور عالمي، مما يوسع نطاق وصولها إلى السوق وقاعدة عملائها إلى ما وراء الحدود المادية التقليدية. وتوفر إمكانية الوصول هذه فرصا متساوية للشركات من جميع الأحجام وتعزز المنافسة السليمة. وأدت كفاءة عمليات التجارة الإلكترونية إلى تحويل سلسلة التوريد بأكملها، من تجهيز الطلبات إلى الوفاء بها. ومن خلال الأتمتة والرقمنة، من شأن الشركات الارتقاء بعملياتها وتعزيز إدارة المخزون وتحسين خدمة العملاء. وعلاوة على ذلك، توفر البيانات الناتجة عن منصات التجارة الإلكترونية رؤى قيمة حول سلوك العملاء وتفضيلاتهم. ويمكن للشركات الاستفادة من هذه البيانات لتحليل الاتجاهات، وإضفاء الطابع الشخصي على العروض، وصقل استراتيجيات التسويق، مما يؤدي إلى حملات أكثر استهدافا وفعالية. كما حفز النمو المستمر للتجارة الإلكترونية الابتكار والمنافسة بين الشركات (OECD, 2019a).

وإن ملاءمتها وانتشارها العالمي وكفاءتها وسمتها الابتكارية تجعلها محركا حاسما للنمو الاقتصادي وتمكين الشركات والمستهلكين على حد سواء في العصر الرقمي. وبالإضافة إلى تأثيرها الاقتصادي، خلقت التجارة الإلكترونية فرص عمل جديدة في مختلف المجالات، بما في ذلك الخدمات اللوجستية والتسويق الرقمي ودعم العملاء وتطوير التكنولوجيا. كما ساهمت في نمو اقتصاد الوظائف المؤقتة مع ظهور العمل المستقل والعمل عن بُعد. وأكدت جائحة كوفيد-19 على أهمية التجارة الإلكترونية، حيث مكّنت الشركات من مواصلة العمل أثناء عمليات الإغلاق وفرض القيود، وسلطت الضوء على مرونتها وقدرتها على التكيف في أوقات الأزمات.

الشكل 6.3: مبيعات التجارة الإلكترونية بالتجزئة في جميع أنحاء العالم (مليار دولار أمريكي)

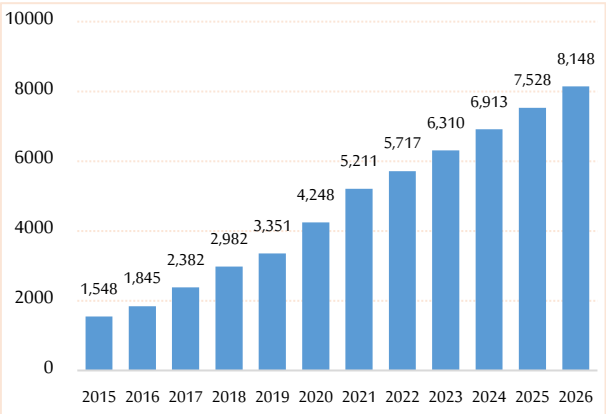

المصدر: قاعدة بيانات ستاتيستا.
https://www.statista.com/statistics/379046/worldwide-retail-e-commerce-sales/

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، جمع الأونكتاد أرقاما تتعلق بالقيمة النقدية لمبيعات التجارة الإلكترونية في مختلف الاقتصادات كأساس لاستخلاص تقديرات لمبيعات التجارة الإلكترونية العالمية. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن مبيعات التجارة الإلكترونية العالمية قفزت إلى 26.7 تريليون دولار أمريكي على مستوى العالم في عام 2019، بزيادة 4% عن القيمة المسجلة عام 2018 (UNCTAD, 2021).

وكما لاحظ الأونكتاد (2023c)، فإن هذه التقديرات تخضع لقيود كبيرة، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم توافر إحصاءات وطنية شاملة وقابلة للمقارنة دوليا عن قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية على نطاق واسع. لذلك، تختلف التقديرات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية بالتجزئة من مراكز الأبحاث الأخرى بشكل كبير، وهي أكثر تحفظا، وتُقَدر عادة بحوالي 5 تريليون دولار لعام 2022. ومع ذلك، من المتوقع أن تنمو بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 10% خلال السنوات القادمة (الشكل 6.3).

شبكات التوريد الرقمية

تعتبر شبكات التوريد الرقمية (DSNs) مكونا رئيسيا للثروة الصناعية الرابعة، حيث تستفيد من التقنيات الرقمية لإحداث ثورة في إدارة وعمليات سلسلة التوريد. وفي سلاسل التوريد التقليدية، يمكن أن تؤدي أوجه القصور في مرحلة ما إلى سلسلة من أوجه القصور المماثلة في المراحل اللاحقة. وغالبا ما يكون لدى الجهات الفاعلة القليل من الرؤية، إن وجدت، في العمليات الأخرى، مما يحد من قدرتهم على الرد أو تعديل أنشطتهم (Mariani et al., 2015). وتتغلب شبكات التوريد الرقمية على عملية رد الفعل المتأخر لسلسلة التوريد الخطية من خلال استخدام البيانات في الوقت الفعلي لإثراء القرارات بشكل أفضل، وتوفير مزيد من الشفافية، وتمكين التعاون المعزز عبر شبكة التوريد بأكملها (Deloitte, 2016). كما تمكن البيانات والتحليلات في الوقت الفعلي الشركات من الاستجابة بسرعة للتغييرات، وتحسين إدارة المخزون، وتبسيط العمليات، وخفض التكاليف في النهاية وتحسين مستوى رضا العملاء.

وتكمن إحدى نقاط القوة الرئيسية لشبكات التوريد الرقمية في تعزيز التعاون والتزامن بين شركاء سلسلة التوريد. كما تيسر إقامة علاقات عمل أكثر كفاءة وتحسين العمليات الجماعية إلى أقصى حد ممكن، بما يعود بالفائدة على جميع الجهات الفاعلة المعنية. وبالإضافة إلى المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، تعزز شبكات التوريد الرقمية مرونة سلسلة التوريد من خلال إدارة المخاطر الاستباقية والتخطيط للطوارئ. وتمكن القدرة على تحديد نقاط الضعف والاضطرابات المحتملة في الوقت الفعلي الشركات من تطوير استراتيجيات للتخفيف من تأثير الأحداث غير المتوقعة، وضمان استمرارية العمليات وخدمة العملاء (Büyüközkan and Göçer, 2018). وعلاوة على ذلك، تساهم شبكات التوريد الرقمية في جهود الاستدامة من خلال تحسين طرق سلسلة التوريد، وتقليل النقل غير الضروري، وتيسير تتبع منشأ المنتجات والمواد بشكل أفضل.

التكنولوجيا المالية

تعمل التكنولوجيا المالية، وهي تطبيق التكنولوجيا الرقمية على الخدمات المالية، على إحداث ثورة في المدفوعات والإقراض والاستثمار والتأمين والمنتجات والخدمات المالية الأخرى. فملكية الحساب المالي العالمي واستخدام الدفع الرقمي زادا بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لكن العديد من المنتجات الأخرى لا يزال يفتقر إلى الخدمات المالية الأساسية. وتُظهر أحدث بيانات البنك الدولي فيندكس (Findex) أن ملكية الحساب المالي العالمي نمت إلى 76% من 51% المسجلة بين عامي 2011 و 2021 ونمت حصة البالغين الذين يسددون أو يتلقون مدفوعات رقمية إلى 57% في عام 2021 من 35% المسجلة عام 2014 (World Bank, 2022a). وإن تبني فرص التكنولوجيا

المالية وتنفيذ السياسات التي تعزز الابتكار والاعتماد الماليين الآمنين من شأنه أن يسد الفجوة عبر المناطق ويمكّن الأفراد والشركات من الازدهار (World Bank, 2023c).

إن تأثير التكنولوجيا المالية على الاقتصادات بعيد المدى ومتعدد الأوجه. فمن خلال الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الخدمات المالية، تعمل التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي، وتمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى المدخرات والائتمان والتأمين. ويقود هذا الإدماج النمو الاقتصادي، حيث يمكن لعدد أكبر من الناس المشاركة بنشاط في النظام المالي الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل التكنولوجيا المالية على تحسين العمليات المالية، مما يقلل من التكاليف التشغيلية للشركات والمؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية. ويتيح نهجها القائم على البيانات الحلول المالية الشخصية، مما يفيد الشركات بتقييم أفضل للمخاطر واتخاذ القرارات. وعلاوة على ذلك، تيسر ابتكارات التكنولوجيا المالية المدفوعات عبر الحدود، وتعزيز التجارة الدولية والتحويلات المالية، وتعزيز التكامل الاقتصادي العالمي. وبشكل عام، فإن قدرة التكنولوجيا المالية على تحفيز الابتكار والمنافسة والمرونة الاقتصادية تجعلها محركا مهما للتنمية الاقتصادية والتقدم في العصر الرقمي.

وكشفت الورقة البحثية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (2019) أنه في حين أن هناك اختلافات إقليمية ووطنية مهمة، فإن البلدان تتبنى على نطاق واسع فرص التكنولوجيا المالية لتعزيز النمو الاقتصادي والشمول، مع موازنة المخاطر على الاستقرار والنزاهة. وفي حين أن التكنولوجيا المالية لها تأثير عالمي على توفير الخدمات المالية، كانت المدفوعات عبر الهاتف المحمول مطورا رئيسيا مبكرا له آثار واسعة النطاق على الإدماج. ولهذه الغاية، تسعى الحكومات إلى توفير بيئة تمكينية، بما في ذلك الوصول المفتوح والميسور التكلفة إلى الخدمات الرقمية الأساسية والبنية التحتية، ولكن لا تزال هناك فجوات مهمة في البنية التحتية وعقبات تنظيمية. وأفضل طريقة للحفاظ على مخاطر التكنولوجيا المالية ضمن مستويات مقبولة، مع الاستمرار في تعزيز الابتكار، هي وضع أطر تنظيمية وإشرافية مستهدفة جيدا ومتناسبة مع المخاطر المحددة (World Bank, 2022b).

الطائرات بدون طيار

تلعب الطائرات بدون طيار دورا حيويا في الثورة الصناعية الرابعة من خلال تقديم حلول تحويلية للصناعات المختلفة. وتعزز قدرات الأتمتة الخاصة بها الكفاءة من خلال أتمتة المهام التي كانت ذات يوم يدوية وتستغرق وقتا طويلا. كما تتيح المراقبة والتفتيش عن بعد للبنية التحتية والمعدات والمواقع التي يصعب الوصول إليها، مما يقلل من الحاجة إلى التدخل البشري ويقلل من الأخطاء. وهي مجهزة بأجهزة استشعار وكاميرات تمكنها من جمع كميات هائلة من البيانات، مما يتيح اتخاذ القرار القائم على البيانات وتحسين العمليات من خلال التحليلات المتقدمة. وفي الزراعة، تدعم الطائرات بدون طيار ممارسات الزراعة الدقيقة من خلال مراقبة سلامة المحاصيل، وتحليل ظروف التربة، وتطبيق العلاجات المستهدفة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الموارد. وللطائرات بدون طيار أيضا آثار كبيرة على الخدمات اللوجستية وإدارة سلسلة التوريد، مما يتيح عمليات تسليم الميل الأخير وتعزيز الربط بالمناطق النائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تشغيلها في البيئات الخطرة يحسن السلامة

وإدارة المخاطر مع توسيع قدرات الربط بالمناطق المعزولة. ومع استمرار تقدم التكنولوجيا، تستعد الطائرات بدون طيار لتصبح أكثر أهمية في دفع عجلة التقدم وتحويل الصناعات خلال الثورة الصناعية الرابعة.

وتتشكل صناعة هذه الطائرات حاليا بواسطة طائرات بدون طيار عسكرية وتجارية. ومن المتوقع أن ينمو سوق الطائرات بدون طيار العسكرية العالمية من 14.1 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2023 إلى 35.6 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030.[8] كما من المرجح أن يؤدي النمو المتزايد للذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة إلى تعزيز السوق. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التطور إلى نمو قوي في سوق الطائرات العسكرية بدون طيار في المستقبل. على سبيل المثال، خطت تركيا خطوات هائلة في تطوير طائرات محلية بدون طيار وذخائر ذكية في العقد الماضي (Duz, 2021). وبحلول أوائل عام 2023، صدرت شركة بايكار التركية لصناعة الطائرات بدون طيار بايراكتار TB2 إلى 28 دولة، كما ذكرت وكالات الأنباء.[9]

وبالمثل، بلغت قيمة نمو سوق الطائرات بدون طيار التجارية العالمية 8.8 مليار دولار أمريكي في عام 2022 ومن المتوقع أن ينمو من 11 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2023 إلى 54.8 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030.[10] وهناك استثمارات كبيرة في تصميم وتطوير طائرات بدون طيار تجارية خفيفة الوزن للعديد من التطبيقات التجارية مثل النقل في حالات الطوارئ الطبية، والتفتيش والصيانة، والتصوير السينمائي والتصوير الفوتوغرافي، ورسم الخرائط، والمراقبة، والزراعة الدقيقة (UNCTAD, 2023b).

2.2.3 معالجة البيانات وتقنيات الاتصالات

الدراسات التحليلية للبيانات الضخمة

تشير البيانات الضخمة إلى مجموعة بيانات يتجاوز حجمها أو نوعها قدرة قواعد البيانات التقليدية على التقاط وإدارة وتجهيز البيانات (UNCTAD, 2023c). وإنه مصطلح يستخدم على نطاق واسع لوصف النمو الهائل للبيانات، لا سيما البيانات المتدفقة من الهواتف المحمولة والأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار الأرضية والمركبات ووسائل التواصل الاجتماعي في كل مكان. وتفسر تحليلات البيانات الضخمة ظهور تقنيات وخوارزميات الحوسبة التي تسخر البيانات الضخمة للحصول على رؤى قيمة (World Bank, 2017). ففي عام 2020، تم إنشاء 64.2 زيتابايت من البيانات، ما يعادل زيادة قدرها 314% عن عام 2015.[11] وفي عام 2023، ستنتج ما يقرب من ثلاثة أضعاف حجم البيانات التي تم إنشاؤها عام 2019. وبلغت قيمة سوق تحليلات البيانات الضخمة العالمية أكثر من 240 مليار دولار أمريكي في عام 2021، والتي من المتوقع أن تصل إلى أكثر من 650 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2029.[12]

وتعتبر تحليلات البيانات الضخمة ركيزة أساسية للثورة الصناعية الرابعة، حيث توفر للشركات القدرة على معالجة وتحليل مجموعات البيانات الضخمة والمعقدة في الوقت الفعلي. وتكمن أهميتها في تمكين صنع القرار القائم على البيانات، وتعزيز الكفاءة، وزيادة الإنتاجية من خلال تحديد الأنماط والرؤى داخل البيانات. ومن خلال الاستفادة من تحليلات البيانات الضخمة، يمكن للشركات إضفاء الطابع الشخصي على تجارب العملاء والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية والكشف عن فرص جديدة للابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تسهل عملية

تحسين سلسلة التوريد وإدارة المخاطر، وتدفع بعجلة التقدم في مجالي الرعاية الصحية والبحث العلمي. وتحليلات البيانات الضخمة أداة تحويلية تمكن المنظمات من اتخاذ قرارات مستنيرة، والتكيف مع ظروف السوق المتغيرة، والبقاء قادرة على المنافسة في العصر الرقمي (UNCTAD, 2023b).

وإن إمكانية تحويل البيانات الضخمة للحكومة هائلة للغاية. فيمكن للحكومات استخدام تحليلات البيانات الضخمة لتحسين الخدمات الحالية والاعتماد على مجموعات بيانات جديدة لاستحداث خدمات عامة جديدة تماما. ومن الممكن استخدام صور الأقمار الصناعية وبيانات الهاتف الخلوي والمزيد لإنتاج مؤشرات اقتصادية بديلة لرؤى سياسية جديدة - وفي الوقت الفعلي -. ومن خلال تطبيق التعلم الآلي على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، يمكن للحكومات أن تكون أكثر استجابة لمشاعر المواطنين، مما يؤدي إلى بُعد جديد للمشاركة المدنية (World Bank, 2017).

تكنولوجيا سلسلة الكتل

سلسلة الكتل هي تقنية تمكن من المشاركة الآمنة للمعلومات. وتكنولوجيا سلسلة الكتل تعتبر دفاتر أستاذ رقمية لامركزية وآمنة توفر الشفافية والثقة والأتمتة. فهي تلغي الحاجة إلى الوسطاء، وتخفض التكاليف وتتيح التفاعلات المباشرة بين النظراء. كما تسهل المعاملات الآمنة عبر الحدود، وتدعم العقود الذكية، وتعزز الشمول المالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تعزز خصوصية البيانات، وتتيح ترميز الأصول، وتعزز التمويل اللامركزي، وتسخر الابتكار عبر الصناعات (McKinsey, 2022b).

ويتم استخدام العديد من تطبيقات تكنولوجيا سلسلة الكتل على نطاق واسع في الأعمال الحديثة ولكل عملية تنفيذ قوتها المميزة في مختلف الصناعات، بدءا من إنترنت الأشياء والتمويل إلى إدارة سلسلة التوريد والرعاية الصحية وأنظمة قياس السمعة (Gad et al., 202). وفي تقرير جديد صادر عن البنك الدولي، يتم فحص تكنولوجيا سلسلة الكتل كعامل تغيير محتمل لقواعد اللعبة في مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك الطرق ومحطات الطاقة ومبادرات الطاقة المتجددة (World Bank, 2023d). ومع ذلك، فإن أحد الاستخدامات الرئيسية لتكنولوجيا سلسلة الكتل التي حظيت بأكبر قدر من الاهتمام ربما هو العملات المشفرة، وأكبر اسم بارز في هذا الصدد هو بيتكوين (Bitcoin).

ووفقا لقاعدة بيانات ستاتيستا، يُتوقع أن يرتفع الإنفاق العالمي على حلول سلسلة الكتل من 4.5 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2020 إلى ما يقدر بنحو 19 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024. وأعربت غالبية كبيرة من قادة الأعمال الذين شملهم الاستطلاع في جميع أنحاء العالم عن نوايا استثمارية لسلسلة الكتل في مؤسساتهم، حيث يخطط أكثر من 60% من الجهات المجيبة لميزانية لا تقل عن مليون دولار أمريكي لتكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع. وفي حين أن القطاع المالي يمتلك ما يقرب من 30% من القيمة السوقية لسلسلة الكتل في عام 2020، فقد امتد اعتماد التكنولوجيا عبر صناعات مختلفة، بدءا من قطاع الرعاية الصحية إلى قطاع الزراعة.[13] ويعكس هذا التكامل الواسع النطاق لسلسلة الكتل لأهميتها وإمكاناتها المتزايدة لإحداث ثورة في العمليات والمعاملات التجارية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن التحديات المتعلقة بإمكانية التوسع والأمن، وعدم اليقين التنظيمي، والصعوبات في دمج التكنولوجيا في التطبيقات الحالية تشكل قيودا محتملة على السوق (UNCTAD, 2023b).

الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي

الذكاء الاصطناعي (AI) هو قدرة الآلة على أداء الوظائف المعرفية المرتبطة عادة بالعقول البشرية، مثل الإدراك والتفكير والتعلم والتفاعل مع البيئة وحل المشكلات. وتشمل الأمثلة على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الروبوتات والمركبات ذاتية القيادة ورؤية الكمبيوتر واللغة والوكلاء الافتراضيين والتعلم الآلي (McKinsey, 2022c). وتستخدم نماذج التعلم الآلي (ML) البيانات الضخمة للتعلم وتحسين القدرة على التنبؤ والأداء تلقائيا من خلال الخبرة والبيانات، دون أن يتم برمجتها للقيام بذلك من قبل البشر (OECD, 2021). ويقوم الذكاء الاصطناعي و التعلم الآلي بأتمتة المهام والعمليات المتكررة، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وخفض التكاليف التشغيلية. كما يمكن للشركات تبسيط العمليات، وتحسين عملية تخصيص الموارد، وتسريع عملية صنع القرار، مما يعزز الإنتاجية في نهاية المطاف.

وتمتد تطبيقاتها عبر الصناعات، مما يؤدي إلى التحول الرقمي وإعادة تشكيل مستقبل العمل والتفاعلات في العصر الرقمي. ففي مجال الرعاية الصحية، أحدث الذكاء الاصطناعي و التعلم الآلي ثورة في التشخيص والعلاج، بينما في مجال الأمن السيبراني، يكتشفان الاحتيال ويوفران الحماية من التهديدات (IFC, 2021). وفي القطاع المالي، يحسنان عملية تقييم المخاطر، والكشف عن الاحتيال، ووضع سجل للائتمانات، مما يجعل الخدمات المالية أكثر كفاءة ومتاحة (OECD, 2021). كما أنهما يقودان عملية تطوير منتجات وخدمات ونماذج أعمال جديدة، مما يعزز ريادة الأعمال والتوسع الاقتصادي.

ويفرض كل من الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي فرصا وتحديات على الاقتصادات النامية، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. معلى الجانب الإيجابي، يستأثران بالقدرة على الدفع بعجلة النمو الاقتصادي والإنتاجية من خلال تعزيز الشمول المالي، وتحسين الرعاية الصحية والتعليم، وتعزيز الإنتاجية الزراعية. وإنها توفر فرصة للوصول إلى الفئة المحرومة من خلال خفض التكاليف والحواجز أمام دخول رواد الأعمال والشركات، وإنشاء نماذج أعمال مبتكرة، وتجاور التكنولوجيا التقليدية (IFC, 2021). ومع ذلك، هناك مخاوف بشأن فقدان الوظائف والفجوة في المهارات، مما يتطلب الاستثمار في التعليم والتدريب لإعداد القوى العاملة للاقتصاد الرقمي. ويتطلب ضمان الوصول على نطاق واسع إلى تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي معالجة قيود البنية التحتية وقضايا القدرة على تحمل التكاليف. وينمو سوق الذكاء الاصطناعي (65 مليار دولار أمريكي في عام 2020) بوتيرة سريعة، إذ ارتفع الاستثمار الخاص بنسبة 103% في عام 2021 مقارنة بعام 2020 (من 46 مليار دولار أمريكي إلى 96.5 مليار دولار أمريكي) (UNCTAD, 2023c).

حوسبة سحابية

للحوسبة السحابية تأثير تحويلي على الأنشطة الاقتصادية، مما يوفر وفورات في التكاليف وقابلية للتوسع وفرص الابتكار. وتعتبر شكلا من أشكال الحوسبة عند الطلب، تسمح للمستخدمين بالوصول المستمر إلى موارد الحوسبة المشتركة، مثل الخوادم والتخزين وأحيانا الخدمات (World Bank, 2016). وإن أهمية الحوسبة السحابية في تعزيز الأنشطة الاقتصادية متجذرة في فعاليتها من حيث التكلفة ومرونتها وتوفير التقنيات المتقدمة للشركات من جميع الأحجام. فهي تلغي الحاجة إلى بنية تحتية مادية باهظة الثمن، مما يمكّن الشركات من دفع

ثمن الخدمات التي تستخدمها فقط، وخفض النفقات التشغيلية، وتعزيز كفاءة الموارد. وتعزز الخدمات السحابية الابتكار من خلال توفير وصول سهل إلى الأدوات والتقنيات المتطورة، مما يتيح النشر السريع للتطبيقات والمنتجات الجديدة، ويقلل في نهاية المطاف من الوقت إلى السوق ويدفع بعجلة النمو الاقتصادي (Alshareef, 2023). وإن إمكانية الوصول والتعاون على الصعيد العالمي اللذين تيسرهما الخدمات السحابية يحسنان الإنتاجية ويدعمان التواصل السلس بين الفرق والشركاء عن بعد. كما تعزز الحوسبة السحابية استمرارية الأعمال والمرونة من خلال النسخ الاحتياطي للبيانات تلقائيا وتمكين استمرار العمليات أثناء الاضطرابات (McKinsey, 2022c).

وقد كانت الحوسبة السحابية قيد الاستخدام قبل الجائحة العالمية، لكن أهميتها أصبحت أكثر بروزا خلال الأزمة. واستفادت الشركات والمنظمات عبر مختلف القطاعات من القوة السحابية وفائدتها للتكيف والابتكار. وتشمل الأمثلة سلسلة مطاعم تتعامل بسلاسة مع زيادة الطلبات عبر الإنترنت أثناء عمليات الإغلاق، وشركة تكنولوجيا حيوية تقدم لقاح كوفيد-19 بسرعة باستخدام تخزين بيانات سحابية قابلة للتطوير، والبنوك التي تستخدم الحلول السحابية لخدمة العملاء وتحليلات الأعمال الاحتيالية. كما استفاد صناع السيارات من خلال دمج البيانات في الوقت الفعلي وتتبع الخدمات اللوجستية من خلال منصة سحابية مشتركة، مقللين بذلك التكاليف ومساهمين في تعزيز الابتكار (McKinsey, 2022c). وبالنسبة لعام 2022، يُتوقع أن ينمو الإنفاق على البنية التحتية السحابية بنسبة 19.6% ليصل إلى 88.1 مليار دولار أمريكي،[14] في حين يُتوقع أن ينمو الإنفاق العالمي للمستخدم النهائي على الخدمات السحابية العامة بنسبة 21.7% ليصل إلى إجمالي 597.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023، بزيادة من 491 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2022.[15] وباتباع هذا الاتجاه، تطمح الشركات الكبيرة إلى الحصول على ما يقرب من 60% من بيئتها في السحابة بحلول عام 2025 (McKinsey, 2022d).

تكنولوجيا الجيل الخامس (G5)

G5 هو الجيل الخامس من الشبكات اللاسلكية، وذلك بناء على الأجيال السابقة (G2 و G3 و G4). ويهدف إلى توفير سرعات تنزيل وتحميل أعلى بكثير، تصل إلى 20 غيغابايت في الثانية و 10 غيغابايت في الثانية على التوالي، مع زمن انتقال منخفض بشكل لا يصدق يبلغ ميلي ثانية. ومقارنة بشبكات التطور طويل المدى من الجيل الرابع، من المتوقع أن يكون الجيل الخامس أسرع 200 مرة في سرعات التنزيل وأسرع 100 مرة في سرعات التحميل، مع توفير عُشر زمن الانتقال. وقد صُمم الجيل الخامس لثلاثة سيناريوهات لحالة الاستخدام الأولي: النطاق العريض المتنقل المحسن للوصول إلى الإنترنت بشكل أسرع وأكثر موثوقية، والاتصالات الضخمة من نوع الآلة لتوصيل عدد كبير من أجهزة إنترنت الأشياء، والاتصالات فائقة الموثوقية ومنخفضة زمن الانتقال للتطبيقات التي تتطلب استجابة فورية (OECD, 2019b).

وفي هذا الصدد، تم تعيين انتشار تكنولوجيا الجيل الخامس لإحداث ثورة في الأنشطة الاقتصادية من خلال توفير نقل أسرع للبيانات، وتعزيز الاتصال، وتمكين الاتصالات والتعاون في الوقت الفعلي، وتعزيز عمليات الأعمال الأكثر كفاءة، وتسخير الابتكار. وستستفيد الصناعات من الاعتماد الواسع النطاق لإنترنت الأشياء والتصنيع الذكي وتطبيقات الواقع المعزز/ الافتراضي. كما ستؤدي قدرة الجيل الخامس على توصيل عدد هائل

من الأجهزة في وقت واحد إلى تسريع نمو تطبيقات إنترنت الأشياء. وسيمكن هذا الصناعات من نشر حلول إنترنت الأشياء على نطاق واسع، وتحسين العمليات، وتعزيز الأتمتة، وإطلاق تدفقات إيرادات جديدة.

وتشير التقديرات إلى أن 13.2 تريليون دولار أمريكي من القيمة الاقتصادية العالمية ستكون ممكنة بحلول عام 2035، مما سيوفر 22.3 مليون وظيفة في سلسلة القيمة العالمية لتكنولوجيا الجيل الخامس وحدها. وتقدر برايس ووترهاوس كوبرز التأثير الاقتصادي لشبكة الجيل الخامس في عام 2022 بمبلغ 150 مليار دولار أمريكي والمشاريع التي ستصل إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030. وسيستغرق طرح هذه الشبكة بعض الوقت، حوالي خمس سنوات لتحقيق تغطية واسعة. ومع ذلك، فهي منتشرة بالفعل، حيث توقعت إريكسون مليار اشتراك بحلول نهاية عام 2022 و 4.4 مليار بحلول عام 2027 (UNCTAD, 2023b).

الجدول 3.3: أبرز مؤشرات التطورات التكنولوجية الرئيسية

	الذكاء الاصطناعي	إنترنت الأشياء	البيانات الضخمة	سلسلة الكتل
المنشورات	438,619	139,805	119,555	27,964
البراءات	214,365	147,906	72,184	63,767
حجم السوق	65 مليار دولار أمريكي (2020) 1,582 مليار دولار أمريكي (2030)	740 مليار دولار أمريكي (2020) 4,422 مليار دولار أمريكي (2030)	73 مليار دولار أمريكي (2020) 252 مليار دولار أمريكي (2030)	1 مليار دولار أمريكي (2020) 88 مليار دولار أمريكي (2030)
الجهات المزودة الرئيسية	Alphabet, Amazon, IBM, Microsoft, Alibaba and Tencent	Accenture, TCS, IBM, EY, Capgemini, HCL and Cognizant	Amazon, Microsoft, IBM, Google, Oracle, SAP and HP	Alibaba, Amazon, IBM, Microsoft, Oracle and SAP
	الطباعة ثلاثية الأبعاد	علم الروبوتات	الطائرات بدون طيار	الجيل الخامس
المنشورات	36,367	276,027	23,526	13,045
البراءات	70,799	122,940	48,613	32,412
حجم السوق	12 مليار دولار أمريكي (2020) 51 مليار دولار أمريكي (2030)	12 مليار دولار أمريكي (2020) 150 مليار دولار أمريكي (2030)	19 مليار دولار أمريكي (2020) 102 مليار دولار أمريكي (2030)	6 مليار دولار أمريكي (2020) 621 مليار دولار أمريكي (2030)
الجهات المزودة الرئيسية	Stratasys, 3D Systems, Materialise NV, EOS GmbH, General Electric	ABB, Fanuc, KUKA, and Yaskawa, Alphabet/ Waymo, Aptiv, GM, Tesla	3D Robotics, DJI Innov., Parrot, Yuneec, Boeing, Lockheed Martin, Northrop Grumman	Ericsson, Huawei, Nokia, ZTE, Samsung, and NEC

المصدر: الأونكتاد (2023b).

الفصل الرابع

القضايا والتحديات التي تعيق التحول الرقمي في الأنشطة الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يقدم الفصل السابق استعراضا عاما للتكنولوجيا الناشئة، بما في ذلك الأتمتة، والروبوتات المتقدمة، والتصنيع الإضافي، والذكاء الاصطناعي، وشبكات التوريد الرقمية، والتكنولوجيا المالية، وتحليلات البيانات الضخمة، وسلسلة الكتل، وإنترنت الأشياء باعتبارها محركات أساسية للابتكار والكفاءة في الصناعات. وتتيح هذه التكنولوجيا فرصا لتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية لجميع البلدان. وإن تبني هذه التكنولوجيا بشكل استراتيجي والاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري من شأنه أن يؤدي إلى تنمية شاملة ومستدامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مما يجعلها مراكز ابتكار وجذب للاستثمار. ومن أجل تقييم القدرات القائمة نحو استخدام هذه التكنولوجيا، فإن هذا الفصل يستعرض المؤشرات الرئيسية التي تعكس الوضع العام للبنية التحتية والقدرات الرقمية في بلدان المنظمة.

1.4 الوضع الراهن للبنية التحتية الرقمية

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس مستوى البنية التحتية الرقمية في الاقتصادات. ويقدم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU) قائمة بالمؤشرات الأساسية المتفق عليها من خلال عملية تشاور تشارك فيها الحكومات والمنظمات الدولية والخبراء. وتتضمن هذه القائمة أكثر من 60 مؤشرا تركز على جوانب مختلفة من التطوير الرقمي (ITU, 2022). وبالنظر إلى هذه القائمة وكذلك المؤشرات الشائعة الاستخدام في الأدبيات لقياس البنية التحتية الرقمية، فإننا نركز بشكل أساسي على عدد مستخدمي الإنترنت واشتراكات الهاتف المحمول والنطاق العريض الثابت بالإضافة إلى تغطية الشبكة.

ويرتبط الاقتصاد الرقمي ارتباطا وثيقا بالإنترنت. فهو يتيح نسبة أكبر من السكان فرصة الوصول إلى الإنترنت ما يخولهم التعلم والتفاعل من خلال الأدوات عبر الإنترنت، وأن يصبحوا أعضاء نشطين في الاقتصاد الرقمي. ويبين الشكل 1.4 التقدم الذي أحرزته بلدان منظمة التعاون الإسلامي في زيادة عدد مستخدمي الإنترنت المقاس لكل

الشكل 1.4: عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة، المجموع

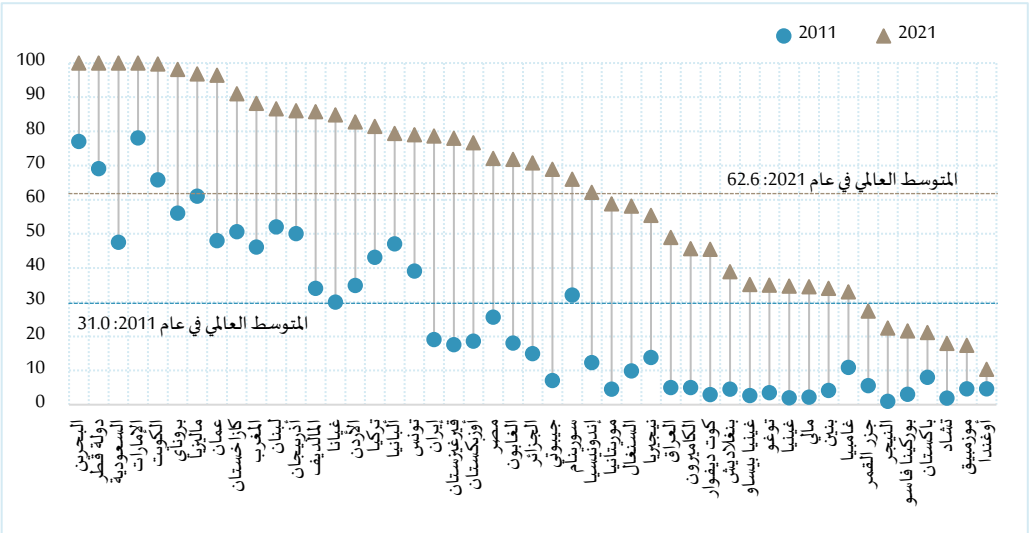

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات. قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 1.8.17.

100 نسمة على مدى العقد الماضي. وفي خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي، يتمتع جميع الأفراد تقريبا بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، مع ارتفاع حاد بشكل خاص في المملكة العربية السعودية من 47.5 المسجلة عام 2011 إلى 100 في عام 2021. وفي 26 بلدا عضوا في المنظمة، كانت حصة مستخدمي الإنترنت أعلى من المتوسط العالمي البالغ 62.6 في عام 2021. ولوحظ التحسن الأكثر أهمية في جيبوتي، حيث زاد عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة بنسبة 61.9، تليها قيرغيزستان (60.4) وإيران (59.6) ثم أوزبكستان (58). ولوحظ أقل تقدم في أوغندا، حيث كان هناك 10.3 مستخدم إنترنت فقط لكل 100 نسمة في عام 2021.

ويقدم الجدول 4.1 إحصاءات عن بعض المؤشرات الرئيسية الأخرى لقياس البنية التحتية الرقمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لعام 2021. وهو يتضمن إحصاءات على المستوى القطري عن اشتراكات النطاق العريض المتنقل والثابت والاشتراكات الخلوية المتنقلة لكل 100 نسمة. كما يقدم معلومات عن نسبة السكان المشمولين بمختلف تكنولوجيا شبكات الهاتف المحمول. ومن الواضح أن هناك اختلافات كبيرة عبر بلدان المنظمة في بنيتها التحتية الرقمية. ونظرا لأن الاشتراكات الثابتة في النطاق العريض أكثر أهمية نسبيا للوصول السريع إلى الإنترنت، فلا تزال منخفضة نسبيا في معظم بلدان المنظمة. ولوحظت أعلى حصة في الإمارات العربية المتحدة (38.2%) والمملكة العربية السعودية (29.5%) وأوزبكستان (22%) وتركيا (21.4%) وسورينام (20.1%). وفي 20 بلدا عضوا في المنظمة، تمثل هذه الحصة أقل من 1%.

وفي حين أن الجيل الخامس من الشبكات اللاسلكية (G5) لا يزال قيد التطوير، فإن الوصول إلى شبكة الهاتف المحمول من الجيل الرابع يوفر حاليا سرعات تنزيل وتحميل أعلى بكثير، مما يمكّن الأشخاص والأجهزة من التواصل بشكل أسرع. وعلى الرغم من أن العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتوفر على بنية تحتية جيدة من حيث تغطية الجيل الرابع، إلا أن هذه التكنولوجيا لم تكن متوفرة في فلسطين واليمن على الإطلاق في عام 2021. وفي 17 بلدا عضوا في المنظمة، شُمل أقل من نصف السكان بتغطية شبكات الجيل الرابع. وفي المقابل، حققت تسع بلدان أعضاء في المنظمة تغطية لأكثر من 99% من سكانها بشبكة الهاتف المحمول من الجيل الرابع، بما في ذلك البحرين والكويت والمالديف والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر ولبنان والمغرب والأردن.

ويعتبر تحسين البنية التحتية الرقمية أمرا محوريا من منظور الاستهلاك والإبداع، مما يمثل فائدة مزدوجة للأفراد والاقتصادات. وعلى جهة الاستهلاك، تضمن البنية التحتية الرقمية القوية سهولة وصول الأشخاص إلى عدد كبير من المعلومات والخدمات عبر الإنترنت. وهذا الوصول يمثل البوابة لعالم المعرفة، بدءا من التعليم عبر الإنترنت وخدمات الرعاية الصحية حتى الموارد الحكومية والترفيه. ومن حيث الجوهر، تعمل البنية التحتية الرقمية على تحسين جودة حياة الناس من خلال توفير الرفاهية والموارد الأساسية. وزيادة على ذلك، تعتبر البنية التحتية الرقمية أداة قوية لتحقيق الشمول الاقتصادي. إذ تفتح الأبواب أمام الفرص الاقتصادية، مما يسمح للأفراد بالمشاركة في الاقتصاد الرقمي.

الجدول 1.4: مؤشرات البنية التحتية الرقمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (2021)

	لكل 100 نسمة				السكان المشمولين (%)	
	الاشتراكات الفعالة في خدمة النطاق العريض المتنقلة	الاشتراكات في خدمة النطاق العريض الثابتة	الاشتراكات في خدمة الهاتف المحمول	شبكة الهاتف المحمول	شبكة الهاتف المحمول من الجيل الثالث على الأقل	شبكة الهاتف المحمول من الجيل الرابع على الأقل
أفغانستان	18.5	0.1	56.6	90.0	57.0	26.0
ألبانيا	72.0	19.6	92.3	99.9	99.2	98.9
الجزائر	97.1	9.5	106.4	98.2	98.2	79.9
أذربيجان	68.8	19.9	104.9	100	99.5	94.0
البحرين	135.2	11.4	131.4	100	100	100
بنغلاديش	54.7	6.6	108.9	99.6	98.2	98.2
بنين	33.4	0.2	98.0	98.0	80.0	46.0
بروناي	136.8	17.8	135.5	99.0	96.0	95.3
بوركينا فاسو	60.9	0.1	111.7	92.6	53.2	36.6
الكاميرون	38.2	2.1	80.0	79.9	25.8	13.5
تشاد	7.3	0.0	60.2	86.1	59.0	22.0
جزر القمر	42.0	0.1	103.9	92.0	87.0	85.0
كوت ديفوار	79.3	1.2	162.2	97.7	96.4	64.5
جيبوتي	35.9	1.3	44.3	90.0	90.0	90.0
مصر	61.4	9.9	94.7	99.8	99.5	98.0
الغابون	96.3	2.7	134.3	99.0	98.0	98.0
غامبيا	50.3	0.2	101.4	98.0	88.0	7.5
غينيا	23.4	0.0	101.9	88.0	40.0	29.0
غينيا بيساو	52.9	0.2	108.5	100	43.0	23.0
غيانا	33.8	11.8	106.4	97.3	93.2	50.0
إندونيسيا	114.8	4.5	133.7	97.8	93.9	96.2
إيران	104.5	12.1	154.6	96.5	85.0	81.0
العراق	47.5	14.7	93.6	100	96.9	95.9
الأردن	65.3	6.4	65.3	99.8	99.8	99.0
كازاخستان	93.8	14.3	127.5	98.2	96.0	83.5
الكويت	136.6	1.7	162.8	100	100	100
قرغيزستان	119.3	4.4	130.4	99.3	91.0	85.0
لبنان	77.8	7.7	76.7	99.6	99.6	99.2
ليبيا	17.0	4.9	43.4	78.0	98.0	40.0
ماليزيا	125.1	11.1	140.6	98.5	95.4	95.4
المالديف	46.4	14.7	135.4	100	100	100
مالي	40.0	0.7	111.1	100	68.0	47.0
موريتانيا	70.8	0.4	141.1	96.6	43.7	
المغرب	82.0	6.1	137.5	99.8	99.3	99.1
موزمبيق	19.3	0.2	42.7	85.0	85.0	50.0
النيجر	5.5	0.0	56.4	92.0	24.0	
نيجيريا	36.6	0.0	91.4	92.9	84.6	61.9
عمان	112.6	11.6	135.1	100	100	97.8
باكستان	46.5	1.3	81.6	89.1	78.1	75.4
فلسطين	19.7	8.0	77.6	98.0	59.0	0.0
قطر	144.0	11.6	144.2	100	100	99.8
السعودية	119.5	29.5	126.4	100	100	100
السنغال	94.1	1.2	117.7	99.4	99.4	83.1
سيراليون	21.2	0.0	97.7	93.2	79.9	48.6
الصومال	2.6	0.7	51.8	80.0	70.0	30.0
السودان	42.0	0.1	75.6	90.4	78.6	35.0
سورينام	79.0	20.1	147.8	100	92.0	87.0
طاجيكستان	24.3	0.1	118.8	90.0	90.0	80.0
توغو	34.3	0.8	72.4	98.0	97.0	83.0
تونس	81.3	12.2	127.6	99.0	99.0	95.0
تركمانستان	13.9	0.2	98.6	97.9	75.8	67.0
تركيا	82.6	21.4	101.8	99.8	98.8	96.8
أوغندا	52.2	0.1	65.7	98.0	85.0	31.0
الإمارات	241.2	38.2	194.7	100	100	99.8
أوزبكستان	105.5	22.0	102.9	99.4	95.0	75.0
اليمن	5.0	1.2	46.0	88.9	95.0	0.0

المصدر: قاعدة بيانات التطور الرقمي للاتحاد الدولي للاتصالات، يناير 2023.

ومن ناحية إنشاء الأعمال، تعمل البنية التحتية الرقمية كعمود فقري للابتكار وريادة الأعمال. وتوفر الأدوات والمنصات اللازمة لأصحاب المشاريع لإنشاء أعمال تجارية جديدة وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة. فهي قوة دافعة للنمو الاقتصادي، حيث غالبا ما تكون الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة في طليعة التطورات التكنولوجية وخلق فرص العمل. ويمكن للشركات الصغيرة، على وجه الخصوص، الاستفادة من البنية التحتية الرقمية للتنافس على قدم المساواة مع الشركات الأكبر. وبالإضافة إلى ذلك، في بيئة العمل، تتيح البنية التحتية الرقمية التعاون عن بُعد، مما يساعد على الاستفادة من مجموعة مواهب أكثر تنوعا. وأخيرا، تلعب البنية التحتية الرقمية دورا مهما في مجال البحث والتطوير، إذ تسمح للباحثين والعلماء بالتعاون عبر الحدود، وتبادل البيانات والرؤى، وهو أمر بالغ الأهمية لمواجهة التحديات القائمة على الصعيد العالمي.

ومن حيث الجوهر، تعمل البنية التحتية الرقمية كمحفز لكل من التمكين الفردي والتنمية الاقتصادية. ولا يتعلق الأمر فقط بتمكين الاستهلاك السلبي للمحتوى الرقمي ولكن أيضا بتعزيز بيئة حيث يمكن للأفراد والشركات الاستهلاك والإبداع والابتكار والمساهمة في النمو الاقتصادي والمجتمعي. ومن أجل تقييم المستوى الحالي للبنية التحتية الرقمية لتيسير الابتكار، يتم استخدام مؤشر الابتكار العالمي (GII) للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). ويكشف مؤشر الابتكار العالمي عن الاقتصادات الأكثر ابتكارا في العالم، حيث يصنف أداء الابتكار في 132 اقتصادا، 39 منها من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ويسلط الضوء على نقاط قوتها وضعفها في الابتكار، ويحدد أي فجوات قائمة في مقاييس الابتكار الخاصة بها.

ووفقا لمؤشر الابتكار العالمي، فإن البنية التحتية القائمة، بما في ذلك البنى التحتية الرقمية والعامة على السواء، لا تفضي كثيرا إلى الابتكار في عدد كبير من البلدان النامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغير الأعضاء فيها. وفي الواقع، تمتلك الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت فقط بنية تحتية رقمية تحصل على درجة أعلى من 50 (من أصل 100). وتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة السابعة في التصنيف العالمي، مما يدل على قاعدتها القوية للابتكار في العصر الرقمي (الشكل 2.4).

الشكل 2.4: البنية التحتية من أجل الابتكار

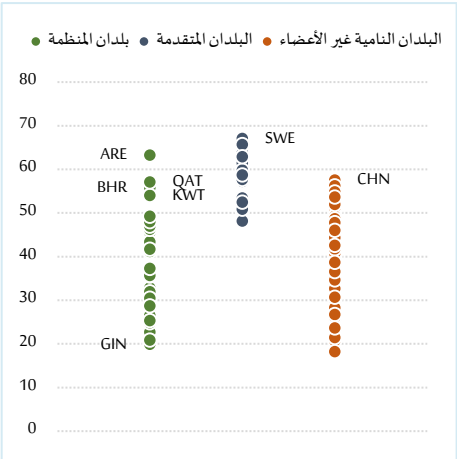

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مؤشر الابتكار العالمي 2022.

الشكل 3.4: البيئة التنظيمية من أجل الابتكار

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مؤشر الابتكار العالمي 2022.

الجدول 2.4: مؤشر جاهزية التكنولوجيا الرائدة

	النتيجة الإجمالية	الرتب (النتيجة الإجمالية والمؤشرات الفرعية)							فئة النتيجة
		2022	2021	Δ	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	المهارات	البحث والتطوير	الصناعة	التمويل
ماليزيا	0.76	32	31	1-	30	64	28	7	16	عالي
الإمارات	0.74	37	42	5	29	50	34	32	38	عالي
السعودية	0.65	47	50	3	46	44	20	119	77	فوق المتوسط
الكويت	0.64	51	58	7	44	75	70	52	37	فوق المتوسط
تركيا	0.62	53	55	2	75	48	26	77	49	فوق المتوسط
البحرين	0.58	60	56	4-	48	58	87	94	50	فوق المتوسط
عمان	0.57	64	74	10	52	86	51	91	63	فوق المتوسط
تونس	0.56	66	60	6-	88	61	66	42	45	فوق المتوسط
قطر	0.55	67	72	5	36	115	56	115	15	فوق المتوسط
كازاخستان	0.55	68	62	6-	82	36	69	69	124	فوق المتوسط
بروناي دار السلام	0.55	69	69	0	54	38	95	97	93	فوق المتوسط
المغرب	0.55	70	76	6	73	113	53	55	33	فوق المتوسط
إيران	0.53	75	71	4-	78	74	35	118	62	فوق المتوسط
لبنان	0.51	77	63	14-	84	76	77	86	26	فوق المتوسط
الأردن	0.51	80	64	16-	80	101	61	64	43	تحت المتوسط
مصر	0.49	83	87	4	91	66	47	90	119	تحت المتوسط
إندونيسيا	0.49	85	82	3-	102	107	50	47	97	تحت المتوسط
ألبانيا	0.46	88	85	3-	68	81	109	99	98	تحت المتوسط
أذربيجان	0.4	96	100	4	81	94	85	141	121	تحت المتوسط
الجزائر	0.4	97	98	1	112	83	65	162	111	تحت المتوسط
سورينام	0.4	99	92	7-	92	62	160	110	127	تحت المتوسط
المالديف	0.37	103	114	11	98	60	149	158	79	تحت المتوسط
العراق	0.35	107	126	19	104	100	44	164	158	تحت المتوسط
غيانا	0.35	110	108	2-	113	119	160	87	95	تحت المتوسط
الغابون	0.35	111	94	17-	105	98	149	76	148	تحت المتوسط
قرغيزستان	0.34	113	115	2	107	103	119	111	113	تحت المتوسط
نيجيريا	0.32	119	124	5	119	108	68	157	153	منخفض
ليبيا	0.31	122	117	5-	151	99	97	145	104	منخفض
باكستان	0.28	125	123	2-	149	159	43	82	138	منخفض
بنغلاديش	0.28	126	112	14-	148	131	67	135	90	منخفض
السنغال	0.27	128	118	10-	116	155	92	116	112	منخفض
الكاميرون	0.25	135	132	3-	137	120	101	117	146	منخفض
كوت ديفوار	0.23	136	131	5-	114	146	128	125	132	منخفض
أوغندا	0.22	138	128	10-	133	137	91	120	147	منخفض
بوركينا فاسو	0.21	140	148	8	128	162	126	129	115	منخفض
توغو	0.19	142	129	13-	144	130	146	134	120	منخفض
بنين	0.19	143	139	4-	152	128	126	124	142	منخفض
مالي	0.19	145	141	4-	138	165	118	100	123	منخفض
طاجيكستان	0.17	149	143	6-	160	118	140	138	151	منخفض
جيبوتي	0.17	150	146	4-	135	163	160	68	135	منخفض
موزمبيق	0.16	152	149	3-	140	156	123	154	125	منخفض
موريتانيا	0.16	153	147	6-	139	160	137	150	128	منخفض
جزر القمر	0.14	156	142	14-	157	132	160	140	145	منخفض
غينيا	0.14	157	153	4-	154	158	149	130	156	منخفض
اليمن	0.1	159	156	3-	165	154	90	121	164	منخفض
غامبيا	0.09	160	157	3-	145	151	149	161	159	منخفض
سيراليون	0.09	161	151	10-	158	149	131	143	163	منخفض
السودان	0.08	163	155	8-	156	157	99	165	160	منخفض
أفغانستان	0.08	164	152	12-	164	150	114	151	165	منخفض
غينيا بيساو	0.04	165	غير متاح	غير متاح	163	147	160	166	140	منخفض

المصدر: الأونكتاد (2023b).

وبغية التكيف مع رقمنة الاقتصادات وأتمتتها، فإن أحد المكونات الهامة، إلى جانب تطوير البنية التحتية، يتمثل في البيئة التنظيمية التي تجسد التصورات بشأن قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات متماسكة تعزز تنمية القطاع الخاص وتقيم مدى سيادة القانون. ووفقا لمؤشر الابتكار العالمي، فإن غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي تستأثر بدرجة أعلى من 50، لكن معظمها يتخلف حتى عن أسوأ البلدان المتقدمة أداء. وسجلت الإمارات العربية المتحدة وبروناي دار السلام والأردن والبحرين أعلى الدرجات في منطقة المنظمة (الشكل 3.4).

ومن أجل تقييم مدى استعداد البلدان للتكنولوجيا الرائدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والمركبات الكهربائية، نستخدم أيضا مؤشر التأهب للتكنولوجيا الحدودية الذي تعتمده الأونكتاد، والذي يصنف 166 بلدا، بما في ذلك 50 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، استنادا إلى خمس "لبنات أساسية": نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمهارات، ونشاط البحث والتطوير، ونشاط الصناعة والحصول على التمويل. ويبين المؤشر أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء هي الأقل استعدادا لاستخدام التكنولوجيا الرائدة أو اعتمادها أو التكيف معها، وأنها معرضة لخطر تفويت الفرص التكنولوجية الحالية. وترد قيم المؤشر لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في الجدول 2.4.

ولا يوجد سوى بلدين عضوين في منظمة التعاون الإسلامي مصنفين ضمن مجموعة الدرجات "العالية"، وهما ماليزيا والإمارات العربية المتحدة، اللتان تصنفان ضمن أفضل 40 دولة في العالم. ومقارنة بالعام السابق، قطع العراق أكبر خطوة في تصنيفه من المرتبة 126 المسجلة عام 2021 إلى 107 في عام 2022. كما أظهرت عمان زيادة بـ10

الشكل 4.4: الابتكار العالمي مقابل مستويات الدخل

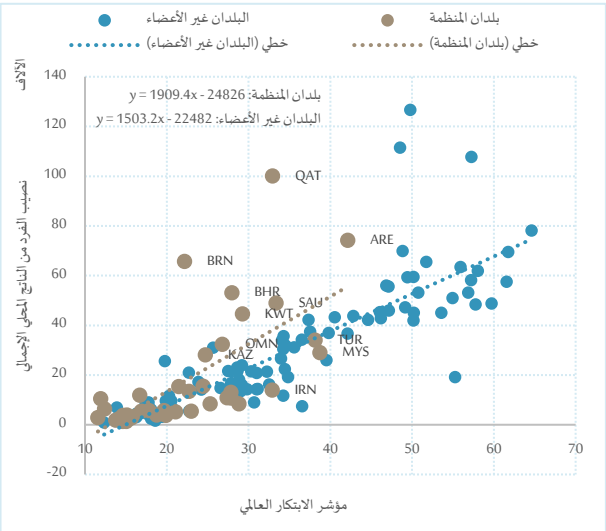

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مؤشر الابتكار العالمي 2022.

الشكل 5.4: مدخلات الابتكار مقابل مخرجاته

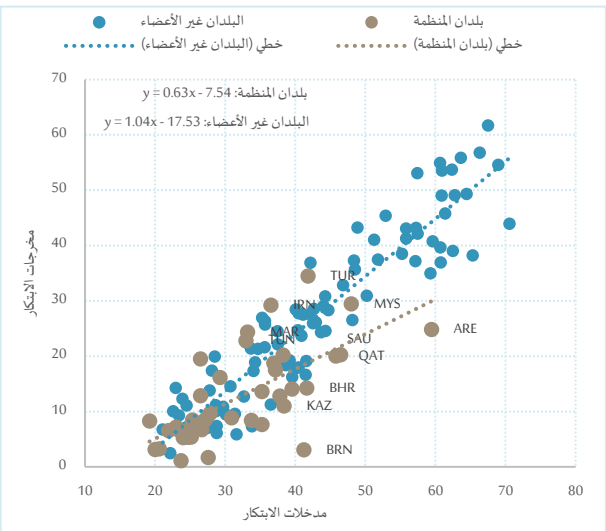

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مؤشر الابتكار العالمي 2022.

خطوات في تصنيفها. وبشكل عام، تمكنت 15 دولة عضو في المنظمة من تحسين مكانتها في التصنيف العالم لمؤشر جاهزية التكنولوجيا الرائدة. ومما يثير الإحباط أن 33 دولة عضو في المنظمة سجلت تراجعا في تصنيفها. ومن بين اللبنات الأساسية للمؤشر، كان أداء بلدان المنظمة أفضل نسبيا في فئة البحث والتطوير، حيث توجد 8 بلدان ضمن أفضل 50 دولة في العالم. ومن المهم الاستفادة من هذه الفرصة لزيادة تحسين قدراتها في مجال البحث والتطوير وتحقيق آفاق أفضل في مجال التكنولوجيا الرائدة. كما أن بعض بلدان المنظمة قوية نسبيا في فئة التمويل، مما يدل على قدرتها الهائلة على توفير التمويل للتكنولوجيا الناشئة. ويتضح ذلك في الواقع من العلاقة القائمة بين البلدان ذات مستويات الدخل المرتفعة ودرجات الابتكار العالية (الشكل 4.4).

الشكل 6.4: خوادم الإنترنت الآمنة (لكل مليون شخص)

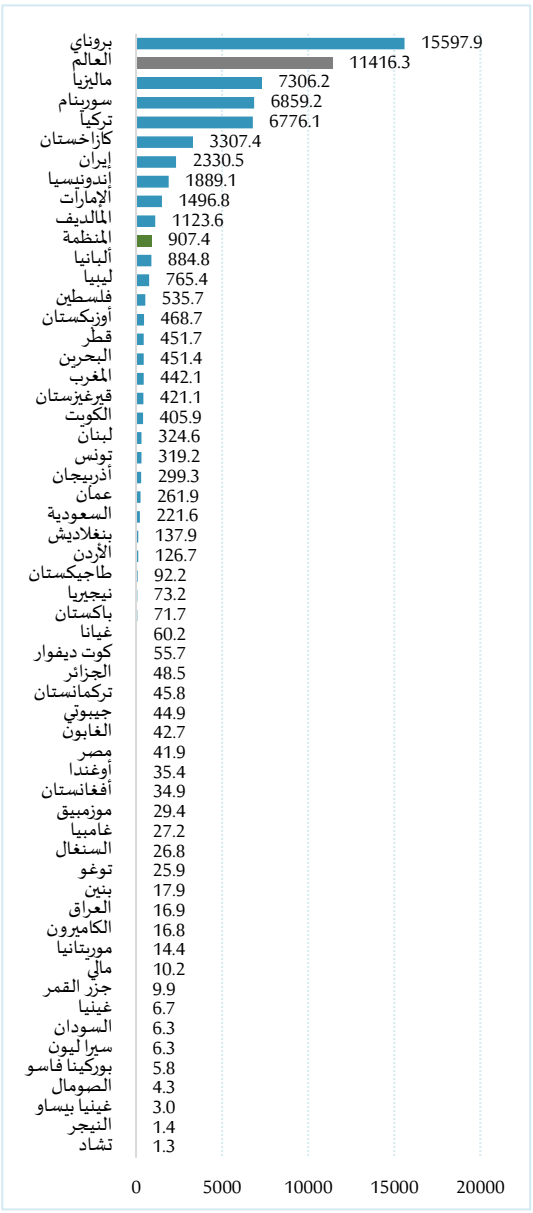

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

بشكل عام، هناك علاقة قوية بين ما تضعه البلدان في الابتكار وما تحققه. وهذا واضح بشكل خاص في مؤشر الابتكار العالمي. ويكشف ربط المؤشرين الفرعيين الرئيسيين لمؤشر الابتكار العالمي أن البلدان التي تستثمر في قدراتها الابتكارية تميل إلى تحقيق قدر أكبر من النجاح في التوصل إلى نواتج مبتكرة. ومن الناحية الفنية، تحصل البلدان التي حققت درجات أعلى من مدخلات الابتكار على درجات عالية في نواتج الابتكار (الشكل 5.4). وهذه العلاقة أقوى في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالبلدان الاعضاء فيها، مما يعني ضمنيا وجود جيل أصغر من مخرجات الابتكار من نفس القدر من مدخلات الابتكار في حالة بلدان المنظمة. ويتطلب ذلك من البلدان المعنية في المنظمة تحديد التحديات التي تعترض تحقيق المزيد من مخرجات الابتكار ومعالجتها باتخاذ تدابير مناسبة في مجال السياسة العامة. وقد تكون الأسباب متنوعة ومعقدة، لكن مناقشتها تتجاوز نطاق هذا التقرير.

ولتوجيه التحديات، سيكون أحد الأمثلة على ذلك أمن خدمات الإنترنت. وتعتبر خوادم الإنترنت الآمنة أمرا بالغ الأهمية لأنها تحمي البيانات والخصوصية والعمليات الرقمية، وتمنع الوصول غير المصرح به، وانتهاكات البيانات، والهجمات الإلكترونية، والتي قد تكون لها عواقب وخيمة على الأفراد والشركات والمجتمع. وإنها تؤثر بشكل إيجابي على مخرجات الابتكار من خلال تعزيز بيئة آمنة للتعاون الرقمي وتبادل البيانات وتطوير التقنيات الجديدة. وعندما ننظر إلى عدد خوادم الإنترنت الآمنة لكل مليون في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، نلاحظ أن هناك دولة واحدة فقط في المنظمة أعلى من المتوسط العالمي (الشكل 6.4). ومتوسط المنظمة أقل من 0.1%، في حين أن المتوسط العالمي يبلغ 1.1%.

وينعكس انخفاض القدرة الإنتاجية على مستوى الابتكار في الأرقام التجارية أيضا. وستكون البلدان التي لديها قدرات أفضل على الإنتاج في مجال الابتكار قادرة على تصدير قيمة أكبر من السلع والخدمات المتصلة بالتكنولوجيا الرقمية. ويتزايد إجمالي صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي من السلع ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مطرد، حيث تضاعف بين عامي 2016 و 2021 ليصل إلى 145 مليار دولار أمريكي (الشكل 7.4). كما يبين الشكل 7.4 أنه بينما كان مجموع واردات بلدان المنظمة أعلى من صادراتها، فإن العجز التجاري يميل إلى الانخفاض على مر السنين. وفي هذا الصدد، زادت حصتها في مجموع صادرات معدات الاتصالات من حوالي 1.9% إلى 6% خلال الفترة نفسها (الشكل 8.4).

الشكل 7.4: إجمالي صادرات وواردات بلدان منظمة التعاون الإسلامي في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مليار دولار)

الشكل 8.4: حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الصادرات العالمية من معدات الاتصالات

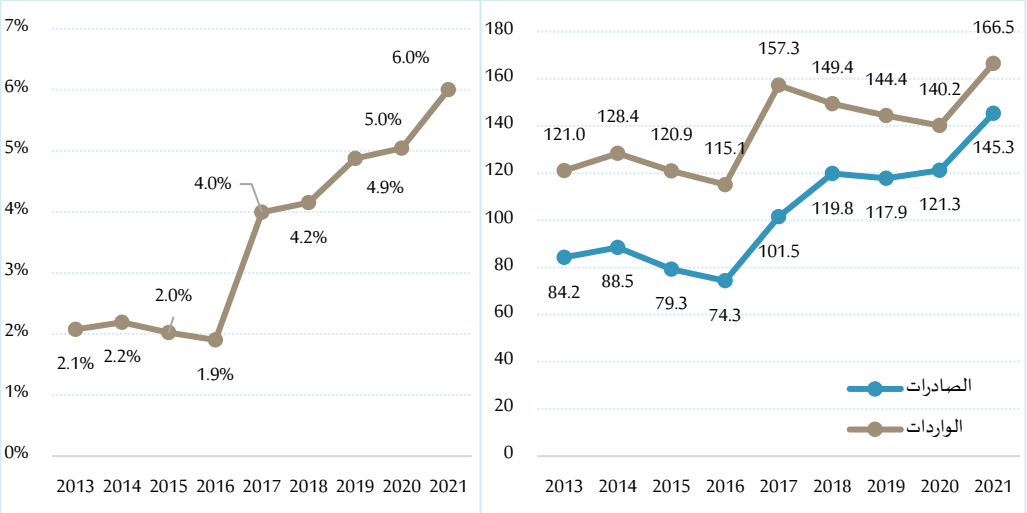

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الشكل 9.4: ميزان التجارة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مليار دولار أمريكي)

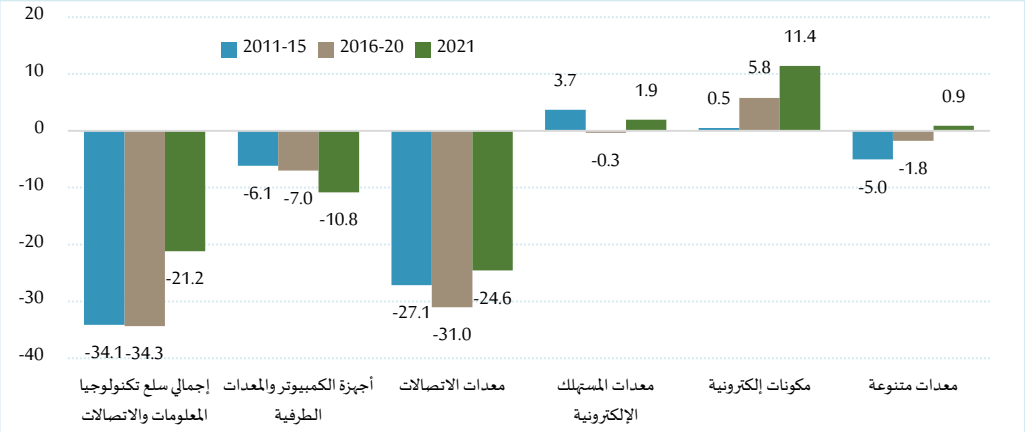

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تشير 2011-2015 و 2016-2020 إلى متوسط الفترات الزمنية.

ويبين الشكل 9.4 الميزان التجاري لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجموع سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفئاتها الفرعية. وفي الإجمال، شهدت بلدان المنظمة عجزا تجاريا بنحو 34 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2011-2020، انخفض إلى 21 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وعلى الرغم من ارتفاع حصتها من الصادرات العالمية من معدات الاتصالات، تظل هذه الفئة هي المجموعة التي تعاني من أكبر عجز تجاري. ومما يبعث على التشجيع أن نلاحظ أن بلدان المنظمة تتوفر على فائض تجاري أعلى بشكل متزايد في المكونات الإلكترونية، وهو مكون مهم للتكنولوجيا الرقمية. كما يستأثرون بفائض في المعدات الإلكترونية الاستهلاكية ومنتجات متنوعة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهناك أيضا اتجاه متزايد في تجارة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بحيث تمكنت بلدان منظمة التعاون الإسلامي من زيادة إجمالي صادراتها من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مر السنين لتصل إلى 32.5 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وهي تمثل 8.7% من إجمالي صادرات الخدمات في بلدان المنظمة. وفي المقابل، على الرغم من النمو المحقق في إجمالي صادرات الخدمات، فإن حصة بلدان المنظمة في صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية آخذة في الانخفاض باستمرار على مدار السنوات منذ عام 2014 لتصل إلى 3.8% في عام 2021 (الشكل 10.4). ومن الواضح أن هناك تحسينات كبيرة في قدرة بلدان منظمة التعاون الإسلامي على إنتاج وتصدير السلع والخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة تحسين القدرات وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

الشكل 10.4: إجمالي صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مليار دولار أمريكي، بالأسعار الجارية)

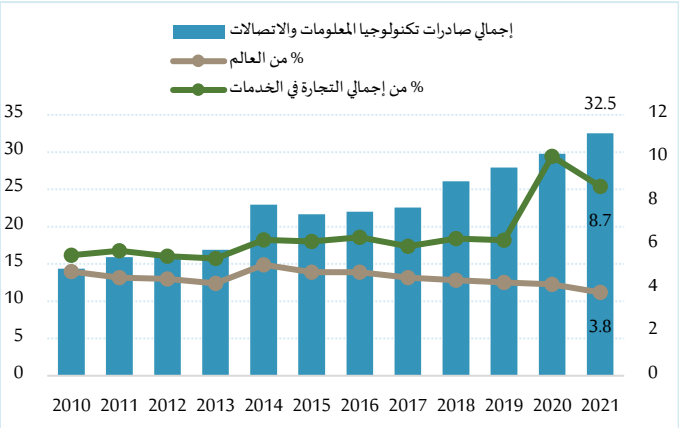

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

2.4 الوصول إلى التقنيات والخدمات الرقمية

ويظهر الوضع الراهن للبنية التحتية الرقمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بعض التطورات الواعدة في بعضها، ولكنها تظهر تحديات كبيرة في غالبية بلدان المنظمة الأخرى، ولا سيما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويقدم هذا القسم بعض الأفكار الإضافية حول تطوير البنية التحتية الرقمية بشكل أساسي من ناحية الوصول إلى الخدمات الرقمية. كما يعرض الجدول 1.4 بعض المعلومات عن تغطية شبكة تكنولوجيا الهاتف المحمول، وهو أمر بالغ الأهمية في فهم إمكانية الحصول على الخدمات من خلال شبكات الهاتف المحمول. وربما يكون الوصول إلى الكهرباء مؤشرا أكثر جوهرية، والذي بدونه لا يمكن المضي قدما في المناقشات حول التكنولوجيا الرقمية.

الشكل 11.4: الاستفادة من خدمة الكهرباء

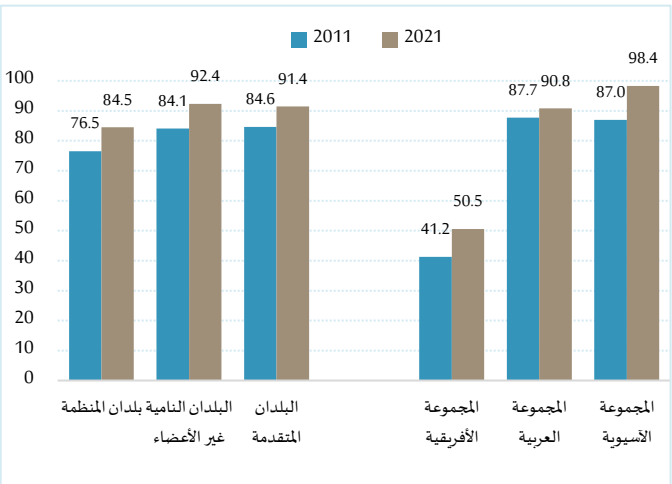

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. المتوسطات المرجحة لـ56 بلدا من بلدان المنظمة و 39 بلدا متقدما و 119 بلدا من البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

فعلى الصعيد العالمي، يتحسن مؤشر الوصول إلى الكهرباء، والذي قُدر أن يصل إلى 91.4% في عام 2021. كما تمكنت بلدان منظمة التعاون الإسلامي من زيادة نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء من 76.5% المسجلة عام 2011 إلى 84.5% في عام 2021. ومع ذلك، لا يزال متوسط معدل الوصول في بلدان المنظمة أقل من المتوسط العالمي. وهذا في الواقع مدفوع إلى حد كبير بانخفاض نسب الوصول في بلدان المنظمة الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، والتي يبلغ متوسط معدلها 50.5%. ويزيد متوسط معدل الوصول إلى الكهرباء في بلدان المنظمة الواقعة في منطقة آسيا عن 98% (الشكل 11.4).

الشكل 12.4: الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقابل استخدامها (2020)

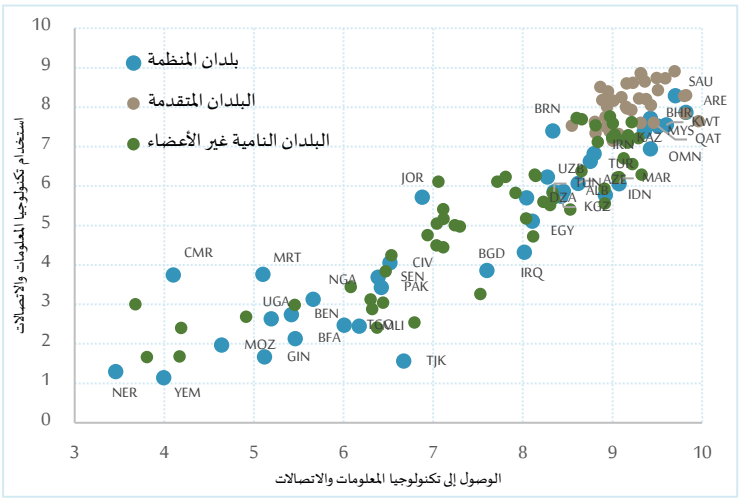

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مؤشر الابتكار العالمي 2022.

ومن المؤكد أن القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الكهرباء ستؤثر على الأهداف الإنمائية لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويتطلب الوصول إلى التكنولوجيا القدرة على استخدام هذه التكنولوجيا أيضا. وعموما، هناك ارتباط قوي بين هذين المؤشرين، وفقا لمؤشرات الابتكار العالمي. وتتمتع البلدان المتقدمة النمو بإمكانية أكبر للحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي قادرة على الاستفادة منها على نحو أفضل. بيد أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تبدي مشهدا متباينا، حيث توجد بلدان بمستويات متفاوتة من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وبوجه عام،

الشكل 13.4: الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (% من السكان)، توزيع البلدان، 2021

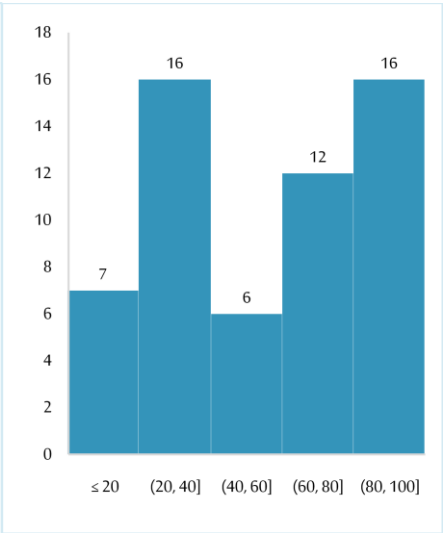

الشكل 14.4: الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان) مقابل الاشتراكات في خدمة النطاق العريض الثابتة (لكل 100 شخص)، 2021

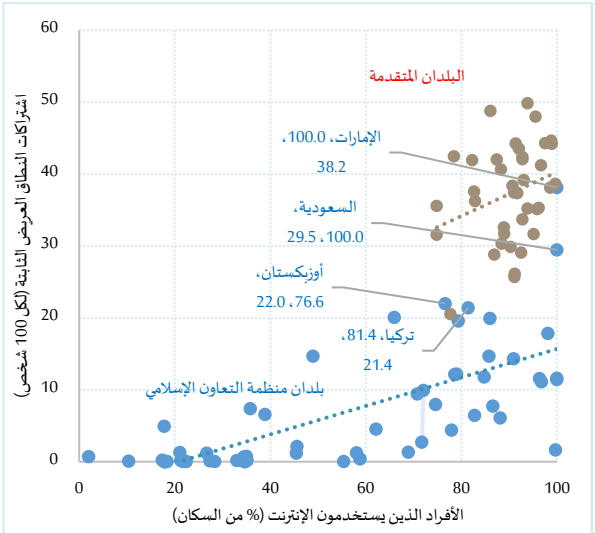

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

الجدول 3.4: سلال أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2021)، % من الدخل القومي الإجمالي

	سلة البيانات والاتصالات الصوتية للهاتف المحمول	سلة الاشتراكات في خدمة النطاق العريض الثابتة	سلة الاشتراكات في خدمة النطاق العريض المتنقلة للبيانات فقط
أفغانستان	21.5	15.2	12.1
ألبانيا	3.5	1.5	2.2
الجزائر	2.9	4.7	0.9
أذربيجان	2.3	1.7	1.7
البحرين	1.4	2.4	1.1
بنغلاديش	2.0	2.0	1.4
بنين	14.7	26.1	6.5
بروناي دار السلام	0.6	1.1	0.3
بوركينا فاسو	19.3	32.7	10.5
الكاميرون	21.2	21.0	4.0
تشاد	41.3		24.1
جزر القمر	14.3	29.6	7.9
كوت ديفوار	6.9	15.7	2.6
جيبوتي	10.1	8.6	6.1
مصر	1.9	3.0	1.1
الغابون	4.0	8.0	2.2
غامبيا	25.4		12.2
غينيا	9.1	11.0	5.7
غينيا بيساو	8.5	71.1	8.5
غيانا	5.7	6.1	4.0
إندونيسيا	2.5	7.6	0.9
العراق	5.0		2.5
الأردن	4.2	11.0	3.7
كازاخستان	1.4	0.8	0.9
الكويت	0.8	1.6	0.5
قرغيزستان	2.8	3.6	2.8
لبنان	11.1	1.9	6.3
ليبيا	6.2	4.5	3.6
ماليزيا	1.3	2.3	1.0
المالديف	3.0	4.2	3.0
مالي	17.6	25.0	10.1
موريتانيا	9.0	19.1	3.8
المغرب	2.3	4.2	1.3
موزمبيق	19.9	35.8	11.9
النيجر	38.4		15.3
نيجيريا	3.9	21.5	2.0
عمان	1.8	3.5	1.2
باكستان	4.4	15.7	0.6
فلسطين	6.3	7.8	2.4
قطر	0.4	2.2	0.4
السعودية	1.4	3.6	0.9
السنغال	5.7	18.5	2.9
سيراليون	39.9		14.4
الصومال	19.4	38.7	7.7
السودان	2.2		3.4
سورينام	12.1	4.9	3.6
طاجيكستان	5.5	7.0	7.5
توغو	27.5	56.8	11.4
تونس	1.8	3.1	1.2
تركيا	0.7	1.5	0.7
تركمانستان	2.4	4.7	5.1
أوغندا	25.7		8.0
الإمارات العربية المتحدة	0.9	0.6	0.6
أوزبكستان	1.1	2.1	1.1
العالم	2.9	3.0	1.3

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات. تتضمن سلة البيانات والاتصالات الصوتية للهاتف المحمول سلة استهلاك عالية تبلغ 140 دقيقة + 70 رسالة قصيرة + 2 غيغابايت. وتشمل سلة الاشتراكات في خدمة النطاق العريض الثابتة إنترنت 5 غيغابايت. وتشمل سلة الاشتراكات في خدمة النطاق العريض المتنقلة للبيانات فقط إنترنت 2 غيغابايت.

فإن البلدان المرتفعة الدخل في المنظمة تشتأثر بمستويات أعلى من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها (الشكل 12.4). ومن حيث الجوهر، فإن الوصول هو الأساس الذي يتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن أن تؤدي زيادة الاستخدام بدورها إلى زيادة الحاجة إلى تحسين إمكانية الوصول إليها. وإن سد الفجوة الرقمية وتعزيز الوصول العادل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر أساسي لضمان إتاحة منافع التكنولوجيا للجميع.

وأحد المؤشرات الحاسمة للإدماج الرقمي هو حصة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، حيث يشير إلى أن الناس يتعاملون مع عالم الإنترنت للتواصل واستخلاص المعلومات وإقامة العلاقات الاجتماعية وغيرها. وترد في الجدول 1.4 في الفرع السابق إحصاءات كل بلد على حدة عن استخدام الإنترنت. كما يبين الشكل 13.4 توزيع بلدان منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بنصيب السكان الذين يستخدمون الإنترنت على فترات 20 نقطة مئوية. ويظهر التنوع مجددا في جميع أنحاء بلدان المنظمة بشكل واضح من حيث استخدام الإنترنت. ومع ذلك، بالإضافة إلى الوصول إلى الإنترنت، من المهم أيضا ضمان جودة وسرعة هذه

الخدمات. فالنطاق العريض الثابت يوفر ثباتا وسرعة وموثوقية أكبر مقارنة بالأشكال الأخرى للوصول إلى الإنترنت مثل بيانات الهاتف المحمول.

وتؤكد العلاقة بين الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت واشتراكات النطاق العريض الثابتة على أهمية الاعتماد الفردي وتطوير البنية التحتية في المجتمع الرقمي. وتشير المستويات العالية من الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت إلى انتشار محو الأمية الرقمية والوعي بأهمية الخدمات عبر الإنترنت فيما بين الأفراد. وفي الوقت نفسه، يشير وجود شبكة قوية من اشتراكات النطاق العريض الثابتة إلى بيئة متقدمة تكنولوجيا ومرتبطة، قادرة على دعم التطبيقات الرقمية المتقدمة. ويبين الشكل 14.4 أنه على الرغم من وجود نصيب مماثل من الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، فإن اشتراكات النطاق العريض الثابتة في العديد من بلدان المنظمة أدنى نسبيا منها في البلدان المتقدمة. ويتطلب هذا من بلدان المنظمة توسيع بنيتها التحتية بهدف خلق بيئة رقمية مزدهرة تدعم الابتكار والنمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي.

وتعد القدرة على تحمل التكاليف عاملا حاسما في التأثير على قرارات الأفراد والمنظمات على السواء للاشتراك في خدمات ذات نوعية أفضل. ويمكن أن يشجع انخفاض أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على اعتماد التكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية الرقمية والاستخدام الأوسع للخدمات الرقمية. كما أن منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسورة التكلفة تجعل الوصول إلى الموارد الرقمية أكثر سهولة، مما يسد الفجوة الرقمية ويعزز الإدماج الرقمي. وهي تؤثر كذلك على نماذج الأعمال والقدرة التنافسية العالمية، حيث يمكن أن يؤدي انخفاض التكاليف إلى الدفع بالابتكار قدما وجذب الاستثمار. لذلك، تلعب أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا حاسما في تحديد وتيرة الرقمنة ومدى قدرة الأفراد والشركات والبلدان على تسخير منافع التكنولوجيا. وهنا، يقارن الجدول 3.4 ثلاث سلال أسعار بديلة تشمل حزم البيانات والاتصالات الصوتية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويتطلب الحصول على سلة بيانات الهاتف المحمول والاتصالات الصوتية التي تتضمن سلة استهلاك عالية تبلغ 140 دقيقة + 70 رسالة قصيرة + 2 غيغابايت 41.3% من الدخل الفردي في تشاد و 39.9% في سيراليون و 38.4% في النيجر. وفي غينيا بيساو، تُكلف سلة خدمة النطاق العريض الثابتة مع 5 غيغابايت إنترنت 71.1% من الدخل الفردي. وتكلف حزم الهاتف المحمول المخصصة للبيانات فقط أقل نسبيا، مما يشجع الأشخاص على الوصول إلى الإنترنت من خلال الأجهزة المحمولة.

وعلى جانب آخر، هناك حاجة للحصول على البرامج اللازمة للاستفادة بشكل أفضل من الأدوات الرقمية والتكنولوجية. فالإنفاق على البرمجيات يدعم عمل الشركات والحكومات والأفراد، مما يتيح الكفاءة والإنتاجية والابتكار. فالشركات تعتمد على البرمجيات في العمليات والتحليلات وإشراك العملاء، مكتسبة بذلك ميزة تنافسية تجعلها تدفع بعجلة النمو الاقتصادي. وتستخدم الحكومات البرمجيات لتحسين عملية تقديم الخدمات والحوكمة، معززة بذلك الشفافية وإشراك المواطنين. وعلى المستوى الفردي، تدعم البرمجيات التعليم والاتصالات والوصول إلى الخدمات الأساسية. ومع ذلك، تنفق بلدان منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط أقل من 0.2% من دخلها على البرمجيات، في حين أن هذه الحصة تتراوح في الغالب بين 0.3% و 0.6% في البلدان المتقدمة (الشكل 15.4).

وزيادة على ذلك، تعتبر نطاقات المستوى الأعلى العامة (TLDs)، مثل .com و .org و .net، حيوية في العصر الرقمي لأنها توفر هويات فريدة وتساعد في بناء الثقة على الإنترنت. وهي تمكن الأفراد والشركات والمؤسسات من إنشاء عناوين ويب لا تُنسى تمثل علاماتهم التجارية أو هدفهم. وإن الوصول إلى مجموعة متنوعة من هذه النطاقات يعزز الابتكار عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية وريادة الأعمال الرقمية. وبالنسبة لكل 1000 من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 69 عاما، هناك عدد محدود جدا من نطاقات المستوى الأعلى العامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، عادة أقل من 10، في حين أن هذه النسبة تزيد عن 100 في العديد من البلدان المتقدمة (الشكل 16.4).

الشكل 15.4: الإنفاق على البرمجيات (% من الناتج المحلي الإجمالي، 2021)

الشكل 16.4: نطاقات المستوى الأعلى العامة 2021، (لكل 1000 شخص تتراوح أعمارهم بين 15 و69 عاما)

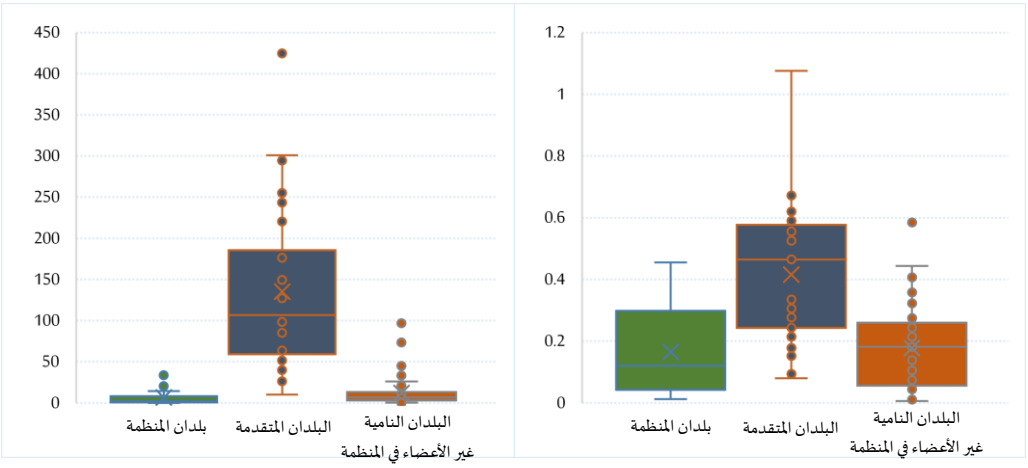

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مؤشر الابتكار العالمي 2022.

وفي مواجهة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتفعة نسبيا، وانخفاض الإنفاق على البرمجيات، والاشتراكات المحدودة في النطاق العريض، وانخفاض توافر نطاقات المستوى الأعلى العامة، من الأهمية بمكان أن تدرك بلدان منظمة التعاون الإسلامي الحاجة الملحة لتطوير البنية التحتية الرقمية. فارتفاع تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحدودية الوصول إلى البرمجيات يعوق النمو الاقتصادي والإدماج الرقمي. ولذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لخفض تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة الاستثمار في البرمجيات والخدمات الرقمية، وتوسيع نطاق الوصول إلى النطاق العريض، وتعزيز توافر نطاقات المستوى الأعلى العامة بأشكالها المتنوعة. وهذا يتطلب مبادرات تعاونية بين القطاعين العام والخاص، وإصلاحات في السياسات، واستثمارات في البنية التحتية الرقمية لسد الفجوة الرقمية، وتعزيز الابتكار، وإطلاق الإمكانات الكاملة للعصر الرقمي لصالح الجميع.

3.4 مهارات التحول الرقمي

هناك تحد ناشئ يواجه جميع البلدان مع ظهور الرقمنة والأتمتة، مما سيكون له آثار واسعة النطاق على عدد من الجهات، بما في ذلك سوق العمل. فبسبب تغير عمليات الإنتاج، سيزداد الطلب على بعض المهارات، وبالتالي سيخلق مهن جديدة ويزيد من أجورها، وبعض المهارات والمهن الأخرى ستصبح عرضة للتخلي عنها. وهذا يتطلب فهما راسخا لاحتياجات الصناعات في عمليات الإنتاج المستقبلية وبالتالي تخطيط الاستثمارات في المهارات المطلوبة لتحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية المطلوبة لمواجهة تنامي الرقمنة والأتمتة.

وكما هو مبين في تقرير سيسرك (2023)، فإن غالبية القوى العاملة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تنحصر في الوظائف الهشة، ولكن مع تزايد أنشطة التصنيع، هناك فرص أكبر للحصول على وظائف لائقة توفر مزايا الضمان الاجتماعي بصورة أحسن وتدفقات دخل أكثر استقرارا. ومن السمات النموذجية للتصنيع أنه يمكّن الموارد من الانتقال من الأنشطة الكثيفة العمالة إلى أنشطة أكثر كثافة في رأس المال والتكنولوجيا. وللتعجيل بهذه العملية، تحتاج بلدان المنظمة إلى زيادة قدراتها الاستيعابية للاستفادة بشكل أفضل من التكنولوجيا الأجنبية من خلال الاستثمار في التعليم والمهارات. وسيشجع توافر بعض مجموعات المهارات المستثمرين الأجانب على جلب استثمارات جديدة إلى البلد، مما يساعد بدوره على رفع الكثافة التكنولوجية للصناعات التحويلية المحلية وييسر المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. كما أن الاستثمارات في الوقت المناسب في المهارات تؤدي إلى تجنب عدم التوافق بين المهارات والاستخدام الناقص للعمالة والبطالة.

ومن المؤشرات الشائعة لقياس الاستثمار في المهارات سنوات التعليم المعدلة حسب مشتوى التعلم (LAYS). ففي العصر الرقمي، لا يكفي الاستفادة من سنوات تمدرس أكثر، الأفراد في حاجة إلى مهارات عملية ذات صلة. ومؤشر سنوات التعليم المعدلة حسب مستوى التعلم يعترف بأهمية المناهج القابلة للتكيف والتي تركز على التكنولوجيا وتُعد الطلاب لمتطلبات القوى العاملة الرقمية. وهذه المقاييس تدفع المؤسسات التعليمية إلى إنتاج خريجين يمكنهم المساهمة بنشاط في الابتكار الرقمي والقدرة التنافسية، مما يشكل في نهاية المطاف نجاح جهود التحول الرقمي في المجتمع. ووفقا لآخر البيانات التي قدمها البنك الدولي، يبلغ هذا المؤشر 6.4، في حين أنه يساوي 7.3 في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة و 11.1 في البلدان المتقدمة (الشكل 17.4). وفي بلدان المنظمة، تتفوق البلدان الآسيوية على البلدان الأفريقية بمتوسط سنوات التعليم

الشكل 17.4: سنوات التمدرس المعدلة حسب مستوى التعلم (2020)

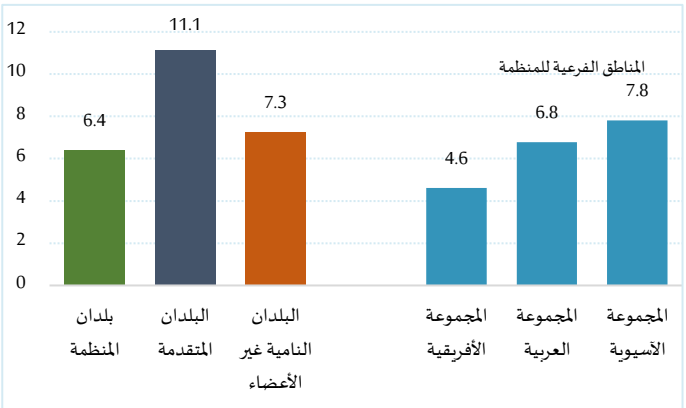

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. المتوسطات البسيطة لـ49 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي و 36 بلدا متقدما و 89 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

المعدلة حسب مستوى التعلم قيمتهما 7.8 و 4.6 على التوالي. لذلك، تحتاج بلدان المنظمة إلى الاستثمار في تحسين جودة التعليم لتلبية متطلبات المهارات في العصر الرقمي.

وينعكس هذا النقص في الاستثمار في التعليم الجيد في المؤشر الفرعي للمؤشر الابتكار العالمي لرأس المال البشري والبحث. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وماليزيا وتركيا بلدانا ذات أفضل أداء نسبيا من حيث رأس المال البشري والبحث (الشكل 18.4). ويماثل أداؤها أداء البلدان المتقدمة. ومع ذلك، فإن غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي تعاني من نقص على مستوى الإنفاق على التعليم والمواد التعليمية والبحث والتطوير.

الشكل 18.4: رأس المال البشري والبحث من أجل الابتكار

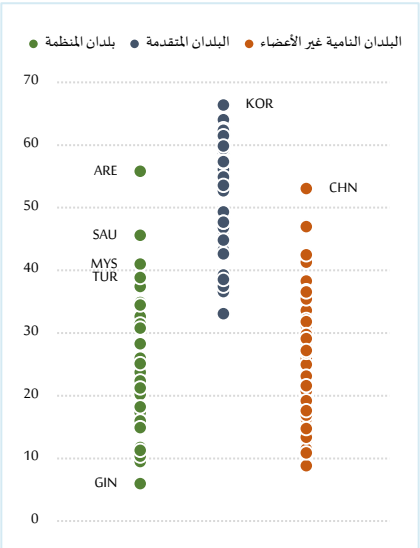

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مؤشر الابتكار العالمي 2022.

ونتيجة لذلك، لا تستأثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة إلا بنسبة 9.5% من مقالات المجلات العلمية والتقنية في العالم (الشكل 19.4.أ). وتنتج الصين وحدها أكثر من ضعف المقالات التي تنتجها جميع بلدان المنظمة. وفي إطار المنظمة، تعتبر إيران وتركيا وإندونيسيا وماليزيا ومصر البلدان ذات أكبر عدد من المقالات في المجلات العلمية، وهي تستأثر مجتمعة بنسبة 63% من جميع مقالات المجلات التي تصدرها بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 19.4.ب). ويعكس العدد الكبير من المقالات الأكاديمية العلمية التزام المجتمع بالبحث والابتكار وخلق المعرفة. وإنه يدل على مجتمع أكاديمي وعلمي مزدهر، غالبا ما تدعمه مؤسسات تعليمية وبحثية قوية. لذلك تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة إنتاجها البحثي لتعزيز النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والتقدم المجتمعي.

الشكل 19.4.أ: مقالات المجلة العلمية والتقنية (حسب الفئة، 2020)

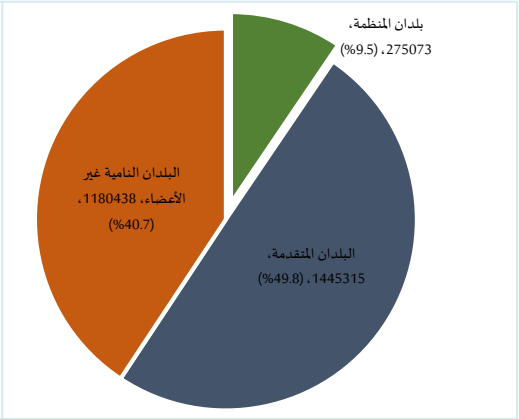

الشكل 19.4.ب: مقالات المجلة العلمية والتقنية (بالآلاف، 2020)

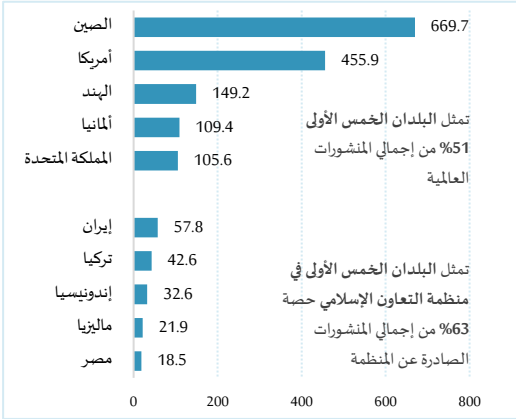

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

وفي نفس المنطق، يدل العدد الكبير من طلبات براءات الاختراع على ثقافة الابتكار وريادة الأعمال والقدرة التنافسية، فضلا عن بيئة يزدهر فيها البحث والتطوير. ويمكن أن تعكس إيداعات براءات الاختراع أيضا الإمكانات الاقتصادية للأمة، لأنها غالبا ما تؤدي إلى خلق صناعات جديدة وفرص عمل ونمو اقتصادي. بيد أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا تستأثر مجتمعة إلا بنسبة 1.8% من طلبات براءات الاختراع العالمية، مما يدل على نقص في المهارات والمؤسسات الجيدة لدعم الابتكار والتطور التكنولوجي (الشكل 20.4.أ). وعلى الصعيد العالمي، تتصدر الصين القائمة فيما يتعلق بطلبات براءات الاختراع، تليها الولايات المتحدة واليابان. وفي إطار المنظمة، تحتل إيران وإندونيسيا وتركيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في طلبات الحصول على براءات الاختراع، حيث تستأثر مجتمعة بنسبة 71% من جميع طلبات براءات الاختراع في منطقة منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 20.4.ب).

وبشكل عام، تشير التحليلات في هذا القسم إلى تحديات كبيرة تعترض جهود تحويل الاقتصادات، مما يشير بشكل جماعي إلى نقص القدرة على الابتكار، وهو أمر بالغ الأهمية في العصر الرقمي. وبدون العمال المهرة والأفكار المبتكرة والاستثمارات في البحث والتطوير، من المرجح أن تكافح البلدان لمواكبة التقدم التكنولوجي، مما يعيق قدرتها على المنافسة في الاقتصاد الرقمي العالمي. وللتكيف مع الرقمنة بنجاح، يجب على بلدان المنظمة إعطاء الأولوية للتعليم والابتكار والاستثمار التكنولوجي لبناء الأسس اللازمة للتحول الاقتصادي في العصر الرقمي.

الشكل 20.4.ب: طلبات الحصول على براءات الاختراع من طرف المقيمين وغير المقيمين (بالآلاف، 2020 أو آخر سنة متاحة)

الشكل 20.4.أ: طلبات الحصول على براءات الاختراع من طرف المقيمين وغير المقيمين (حسب الفئة، 2020 أو آخر سنة متاحة)

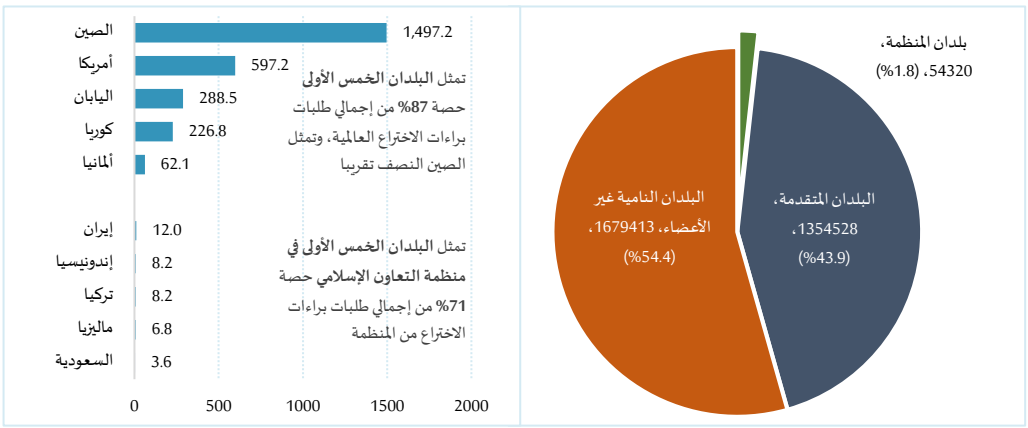

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

4.4 تقييم الجاهزية للثورة الصناعية الرابعة

يسلط الناقش المطروح أعلاه الضوء على الفرص الهامة والتحديات التي تواجه بلدان منظمة التعاون الإسلامي في التكيف مع الطبيعة المتغيرة للعمل المرتبط بالرقمنة والأتمتة. وهناك تفاوتات كبيرة بين بلدان المنظمة من حيث توافر البنية التحتية والخدمات الرقمية وإمكانية الوصول إليها وجودتها وموثوقيتها. إذ أن بعد هذه البلدان

تتمتع ببنية تحتية متقدمة واستعداد أفضل للتحول الاقتصادي في المستقبل، ولكن بلدان المنظمة إجمالا تسجل متوسطا دون متوسط الأداء العالمي في العديد من المؤشرات. ويتطلب الأمر تعاونا أوثق فيما بينها لتيسير تبادل المعارف وتنمية القدرات.

وبشكل عام، من المرجح أن تشهد البلدان ذات قطاعات تصنيع قوية تتبنى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مكاسب إنتاجية كبيرة، بينما يكون العمال المهرة في وضع أفضل للانتقال، مما قد يخفف من اضطرابات سوق العمل. ويُتوقع أن تستفيد الاقتصادات المتفوقة في الصادرات عالية المهارات والكثيفة التكنولوجيا والعمالة عالية المهارات في البداية، لكن مدى تقليل هذه التكنولوجيا من أوجه عدم المساواة العالمية أو مفاقمتها سيتوقف على عوامل مثل الوصول إلى الموارد والقدرة على التكيف والاستثمار في التكنولوجيا (UNCTAD, 2022). ويتطلب هذا من صناع السياسات معالجة التفاوتات وتيسير انتقال عالمي أكثر إنصافا إلى حقبة الثورة الصناعية الرابعة.

ويبين الشكل 21.4 صيغة مبسطة لهذا التحليل تستند إلى الأونكتاد (2022)، بالنظر في كيفية أداء البلدان في مجال الصادرات الصناعية ذات المهارات العالية والصادرات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا (كحصة من مجموع الصادرات) والعمالة ذات المهارات العالية (كحصة من السكان العاملين)، مما يقسم البلدان إلى أربع مجموعات. وتتألف مجموعة من الاقتصادات، بما في ذلك بلدين عضوين في منظمة التعاون الإسلامي (كازاخستان وماليزيا) والعديد من الاقتصادات المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا وجنوب شرق آسيا، من اقتصادات ذات مستويات عالية من الفرص لنشر تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة، نظرا لتخصصها في الصناعات التحويلية ذات المهارات العالية والكثيفة التكنولوجيا، ولها نصيب كبير من العمالة ذات المهارات العالية. ومن المرجح أن تستفيد هذه الاقتصادات أكثر من الثورة الصناعية الرابعة في التصنيع مقارنة بسكانها وصادراتها.

وتضم مجموعة ثانية من الاقتصادات، منها، على سبيل المثال، تايلاند والصين وفييتنام والمكسيك والهند، اقتصادات ذات مستويات عالية من الفرص نظرا لحصتها من صادرات التكنولوجيا العالية، ولكنها تشكل حصصا من العمالة ذات المهارات العالية التي تقل عن المتوسط العالمي، مما يشير إلى أن نقص المهارات قد يشكل عقبة أمام الانتشار الواسع النطاق لتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في الصناعة التحويلية. ولا يوجد بلد تابع لمنظمة التعاون الإسلامي مصنف تحت هذه الفئة.

وتضم مجموعة ثالثة من الاقتصادات اقتصادات تستأثر بحصص من العمالة ذات المهارات العالية أعلى من المتوسط العالمي، مما يشير إلى إمكانية تكيف العمال مع الثورة الصناعية الرابعة في الصناعة التحويلية، ومستويات فرص منخفضة من حيث الشركات في قطاعات التكنولوجيا العالية. وقد تجد هذه الاقتصادات صعوبة في توسيع نطاق استخدام تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في التصنيع بعيدا عن قطاعات التصنيع عالية المهارات والكثافة التكنولوجية. وهناك اثنا عشر بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي مصنفة ضمن هذه المجموعة بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والمالديف وبروناي دار السلام ونيجيريا وسورينام ولبنان ومصر والكويت وفلسطين وأوزبكستان وتركيا، مرتبة وفقا لمستويات حصص العمالة ذات المهارات العالية.

الشكل 21.4: تقييم الجاهزية للثورة الصناعية الرابعة العمالة ذات المهارات العالية مقابل صادرات التكنولوجيا العالية

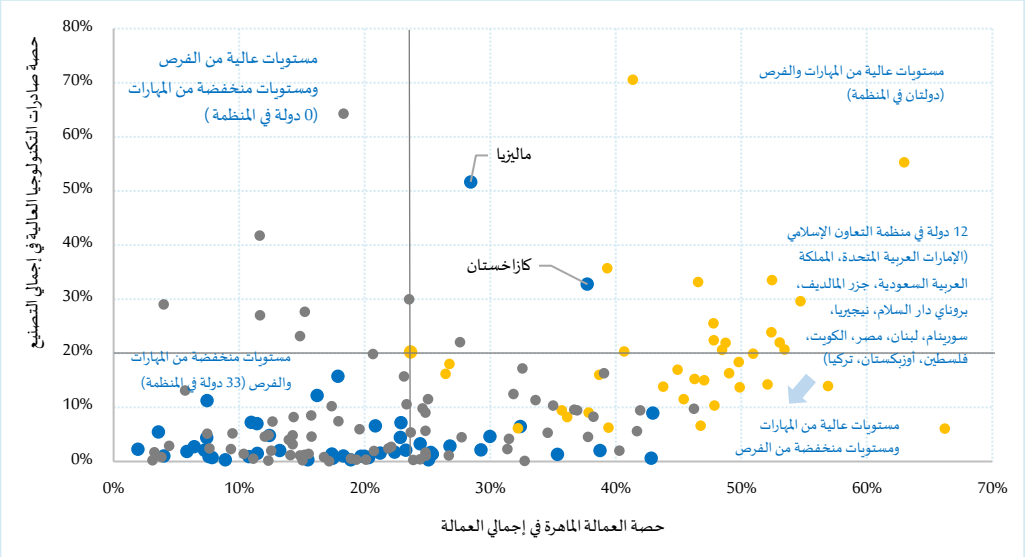

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي والتقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية. مفهوم معتمد من الأونكتاد (2022). ملاحظة: تمثل النقاط الزرقاء بلدان منظمة التعاون الإسلامي (العدد = 47)، والنقاط البرتقالية تمثل البلدان المتقدمة (العدد = 36)، والنقاط الرمادية تمثل البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (العدد = 77). تمثل الخطوط الرمادية المتصلة المتوسطات العالمية. البيانات خاصة بعام 2021 أو آخر سنة متاحة.

وتتألف المجموعة الرابعة من الاقتصادات، بما في ذلك معظم البلدان النامية في منظمة التعاون الإسلامي وغير الأعضاء فيها، من اقتصادات ذات حصص تحت كلا المؤشرين تقل عن المتوسطات العالمية؛ فليس لديهم الكثير من قطاعات التكنولوجيا العالية في الهيكل الاقتصادي ولا العديد من الوظائف ذات المهارات العالية، وبالتالي قد تكون وتيرة نشر تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة أبطأ. وتصنف البلدان الـ33 المتبقية في المنظمة تحت هذه الفئة، مما يعكس عدم استعدادها لتحويل الاقتصادات في مواجهة تزايد الرقمنة والتشغيل الآلي.

ويشير هذا التحليل الأولي إلى أنه يُتوقع من انتشار تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في المقام الأول أن يوسع نطاق أوجه عدم المساواة بين البلدان. ولمعالجة هذا الأمر، ينبغي لصناع السياسات أن يركزوا على عدة خيارات رئيسية على مستوى السياسات. أولا، يحتاجون إلى الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتقديم حوافز لاعتماد التكنولوجيا في المناطق المتخلفة. كما أنهم بحاجة إلى إعطاء الأولوية لتدريب القوى العاملة وتعليمها لضمان قوة عاملة ماهرة قادرة على تسخير قدرات الثورة الصناعية الرابعة. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تعزيز التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا لمساعدة البلدان الأقل نموا على اللحاق بالركب. وأخيرا، هناك حاجة إلى سياسات لوضع لوائح تنظيمية تكفل نشر هذه التكنولوجيا على نحو مسؤول ومنصف، ومنع الاحتكارات والاستغلال، مع تشجيع المنافسة النزيهة. كما يمكن أن تساعد هذه السياسات في التخفيف من الفوارق الأولية وتمكين الحصول على منافع عالمية أكثر توازنا من الثروة الصناعية الرابعة.

الفصل الخامس

الخيارات القائمة على مستوى السياسات لسد الفجوة الرقمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

إن سد الفجوة الرقمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ينطوي على نهج متعدد الأوجه يبدأ بتقييم المشهد الرقمي الحالي، وتحديد المجالات ذات الأولوية، وإشراك الجهات الفاعلة لفهم التحديات المحددة التي تواجهها المجتمعات المحلية التي تضعف فيها الخدمة. وتشمل هذه العملية معالجة التفاوتات الديموغرافية والجغرافية، وتعزيز الدراية الرقمية، ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق الوصول الرقمي، وضمان توفر البنية التحتية الرقمية المناسبة. ويتطلب الأمر كذلك إصلاح الأطر التنظيمية والسياسية، والتركيز على الاحتياجات التعليمية والرعاية الصحية، والنظر في الفرص الاقتصادية، وإشراك العامة بفعالية في عملية صنع القرار. ومن خلال استراتيجية شاملة قائمة على البيانات والتعاون مع القطاعين العام والخاص، يمكن للبلدان والمناطق أن تعطي الأولوية بفعالية للمبادرات الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية، وتعزيز التنمية الرقمية الشاملة، وتحسين فرص الوصول على وجه الإنصاف لمزايا الاقتصاد الرقمي، وأن تستثمر فيها.

وفي هذا الصدد، يقدم هذا التقرير مجموعة من الخيارات على مستوى السياسات الشاملة في إطار سبع خطوات، كما يتضح من الرسم البياني أدناه، لكي تتكيف بلدان منظمة التعاون الإسلامي مع تزايد رقمنة الأنشطة الاقتصادية والاستفادة من أهميتها المتزايدة. ويتضمن ذلك كيفية تحديد المجالات ذات الأولوية للاستثمار، وكيفية تمويل استثمارات البنية التحتية الرقمية، وكيفية تحسين الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، وكيفية تنظيم الاقتصاد الرقمي، وكيفية ضمان الأمن السيبراني، وكيفية دعم الشركات ورجال الأعمال للاستخدام الأفضل للتكنولوجيا الرقمية، وكيفية الارتقاء بالمهارات لزيادة الإنتاجية وتقليل فقدان الوظائف.

سد الفجوة الرقمية

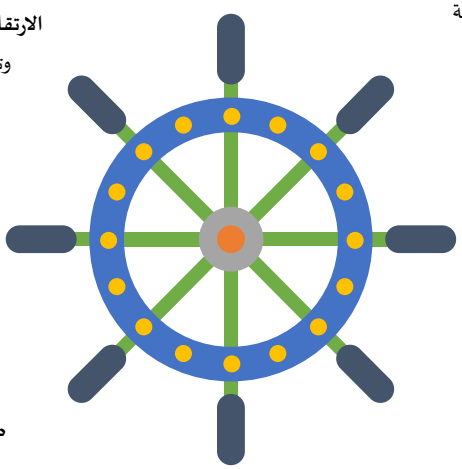

1. **تحديد** المجالات ذات الأولوية للاستثمار
2. **تمويل** الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية
3. **تعزيز** إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية
4. **تنظيم** الاقتصاد الرقمي
5. **ضمان** الأمن السيبراني
6. **دعم** الشركات ورواد الأعمال للاستفادة بشكل أفضل من التكنولوجيا الرقمية
7. **الارتقاء** بالمهارات لزيادة الإنتاجية وتقليل فقدان الوظائف

الخطوة الأولى - تحديد المجالات ذات الأولوية للاستثمار

تتمثل الخطوة الأولى في مسار سد الفجوة الرقمية في تحديد الثغرات ومجالات الأولوية للاستثمار. وهذا يتطلب تقييما شاملا للاحتياجات والتحديات المحددة داخل بلد أو منطقة معينة. ومن شأن اتباع نهج منهجي أن يساعد مقرري السياسات على تحديد مجالات التدخل وسد الفجوة. وفي هذا الصدد، يُقترح اتخاذ الإجراءات التالية:

- **إجراء تقييم للفجوة الرقمية:** البدء بإجراء تقييم شامل للوضع الراهن للوصول الرقمي والإدماج في البلد أو المنطقة. وينبغي أن يشمل ذلك بيانات عن معدلات انتشار الإنترنت، ومستويات محو الأمية الرقمية، وتوافر البنية التحتية الرقمية في المناطق الحضرية والريفية.
- **إشراك الجهات الفاعلة:** إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومزودو التكنولوجيا، في عملية التقييم. فمن شأن رؤاهم وخبراتهم أن توفر صورة أكثر شمولا للفجوة الرقمية. وكذلك إجراء مشاورات ومسوح عامة لجمع مدخلات من المواطنين والمجتمعات المحلية حول احتياجاتهم وأولوياتهم الرقمية.
- **تحليل التركيبة السكانية والتفاوتات الجغرافية:** تحليل البيانات الديمغرافية لتحديد الفئات الضعيفة من السكان، مثل الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والأشخاص ذوي الإعاقة. فهم احتياجاتهم الرقمية المحددة والعوائق التي يواجهونها في هذا النطاق. دراسة التفاوتات الجغرافية لتحديد المناطق أو المواقع التي تعاني من نقص في البنية التحتية الرقمية المناسبة وإمكانية الوصول إليها.
- **تقييم فجوات محو الأمية والمهارات الرقمية:** تقييم مستويات محو الأمية الرقمية لدى السكان. تحديد الثغرات في المهارات والمعارف الرقمية التي يتعين معالجتها من خلال برامج التدريب والتعليم (ترد خيارات أكثر تحديدا على مستوى السياسات في الخطوة السابعة).
- **النظر في العوامل الاجتماعية والاقتصادية:** تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في الفجوة الرقمية، مثل عدم المساواة في الدخل وفرص العمل والحصول على التعليم والرعاية الصحية. إعطاء الأولوية للمناطق التي تتقاطع فيها هذه العوامل مع وصول رقمي محدود.
- **دراسة الاحتياجات التعليمية والرعاية الصحية:** تقييم تأثير الفجوة الرقمية على التعليم والرعاية الصحية. إعطاء الأولوية للمجالات التي يعيق فيها نقص إمكانات الوصول التعلم عبر الإنترنت والوصول إلى الخدمات الحيوية.
- **تقييم فجوات البنية التحتية:** تحديد المناطق ذات البنية التحتية الرقمية غير الكافية، بما في ذلك المواقع التي تفتقر إلى الاتصال بخدمة الإنترنت عريضة النطاق أو الوصول إلى الكهرباء.

- **فهم التحديات التنظيمية والسياسية:** تحليل الأطر التنظيمية والسياسية القائمة المتعلقة بالوصول الرقمي والإدماج. تحديد أي حواجز تنظيمية تعوق الاستثمار وتوسيع البنية التحتية الرقمية (ترد خيارات أكثر تحديدا على مستوى السياسات في الخطوة الرابعة).
- **النظر في الفرص الاقتصادية:** تقييم المزايا الاقتصادية المحتملة لسد الفجوة الرقمية. إعطاء الأولوية للمجالات التي يمكن أن يحفز فيها الإدماج الرقمي النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
- **تقييم احتياجات الأمن السيبراني وخصوصية البيانات:** النظر في تداعيات الأمن السيبراني وخصوصية البيانات لتوسيع الوصول الرقمي. تحديد الأولويات في المجالات التي تحتاج إلى معالجة هذه الشواغل (ترد خيارات أكثر تحديدا على مستوى السياسات في الخطوة الخامسة).
- **تحديد الأولويات استنادا إلى التأثير والجدوى:** تقييم الأثر المحتمل للاستثمارات في مختلف المجالات. إعطاء الأولوية للمشاريع ذات أكبر إمكانات لتقليص الفجوة الرقمية وتحسين نوعية الحياة بشكل عام. النظر في جدوى التنفيذ، بما في ذلك فعالية التكلفة، والموارد المتاحة، والجدوى التقنية.
- **وضع استراتيجية شاملة للإدماج الرقمي:** بناء على التقييم، وضع استراتيجية شاملة للإدماج الرقمي تحدد مبادرات وأهداف وجداول زمنية محددة لسد الفجوة الرقمية في المجالات ذات الأولوية. الرصد المستمر للتقدم المحرز في مبادرات الإدماج الرقمي وإجراء التعديلات حسب الحاجة استنادا إلى التقييمات الجارية والتعليقات الواردة.

ومن شأن تتبع هذه الخطوات واتباع نهج قائم على البيانات أن يساعدا على تحديد المجالات ذات الأولوية التي سيكون للاستثمارات فيها أكبر تأثير على سد الفجوة الرقمية وتعزيز التنمية الرقمية الشاملة.

الخطوة الثانية - البحث عن خيارات بديلة لتمويل الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية

بعد تحديد المجالات ذات الأولوية وإعداد استراتيجية شاملة لمعالجة الفجوة الرقمية، من المهم تحديد مصادر التمويل المحتملة، بما في ذلك الميزانيات الحكومية، والمعونة الدولية، واستثمارات القطاع الخاص، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، لدعم جهود الحد من الفجوة الرقمية وتمكين الاقتصادات من التكيف مع تزايد الرقمنة. وفيما يلي مجموعة من الخيارات التقليدية والمبتكرة لتمويل استثمارات البنية التحتية الرقمية:

- **الميزانيات الحكومية:** تخصيص جزء من الميزانية الوطنية لتمويل مبادرات الإدماج الرقمي. إعطاء الأولوية لهذه المبادرات كجزء من خطة التنمية للبلد.
- **الشراكات بين القطاعين العام والخاص (P-PPs):** التعاون مع شركات القطاع الخاص للمشاركة في تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرقمية. من شأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وموارده مع تقاسم المخاطر.
- **المعونة والمنح الدولية:** التماس الدعم المالي من المنظمات الدولية ومصارف التنمية والبلدان المانحة والمنظمات الخيرية التي تدعم المبادرات المتعلقة بالإدماج الرقمي والتعليم والتنمية الاقتصادية.

- **قروض التنمية:** تأمين قروض أو منح منخفضة الفائدة من المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي أو البنك الإسلامي للتنمية أو غيرها من مصارف التنمية الإقليمية، لمشاريع البنية التحتية الرقمية.
- **الحوافز والإعانات الضريبية:** تقديم حوافز ضريبية للشركات الخاصة التي تستثمر في البنية التحتية الرقمية أو تقدم خدمات رقمية ميسورة التكلفة في المناطق التي تضعف فيها الخدمة. أيضا، تقديم دعم بشأن تكلفة الأجهزة الرقمية والاتصال بالإنترنت للأسر ذات الدخل المنخفض.
- **سندات التأثير الرقمي:** استكشاف إمكانية إصدار سندات التأثير الرقمي، حيث يقدم المستثمرون تمويلا مقدما للمشاريع الرقمية، وتستند العائدات إلى نجاح المشروع في تحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية محددة.
- **صناديق التكنولوجيا ورأس المال الاستثماري:** إنشاء صناديق تكنولوجية أو تشجيع شركات رأس المال الاستثماري على الاستثمار في الشركات الناشئة والمشاريع الرقمية المبتكرة التي يمكن أن تساهم في الشمول الرقمي والنمو الاقتصادي.
- **التمويل الجماعي والتمويل المجتمعي:** تشجيع حملات التمويل الجماعي والمبادرات المجتمعية لجمع الأموال لمشاريع البنية التحتية الرقمية المحلية.
- **الضرائب أو الرسوم المرصودة:** النظر في فرض ضرائب أو رسوم صغيرة على الخدمات أو المعاملات الرقمية لتوليد الأموال المرصودة خصيصا لمبادرات الإدماج الرقمي.
- **دعم البيئة الرقمية:** خلق بيئة مواتية لنمو الصناعات الرقمية (مثل التجارة الإلكترونية وخدمات تكنولوجيا المعلومات) لتوليد قيمة اقتصادية يمكن أن تدعم جهود الإدماج الرقمي من خلال زيادة الإيرادات الضريبية.
- **نماذج تقاسم الإيرادات:** التفاوض على اتفاقيات تقاسم الإيرادات مع مشغلي الاتصالات أو مزودي الخدمات الرقمية لتخصيص جزء من أرباحهم لمشاريع الشمول الرقمي.
- **نماذج التمويل المبتكرة الأخرى:** استكشاف نماذج تمويل مبتكرة أخرى، مثل التمويل القائم على سلسلة الكتل أو سندات التأثير الاجتماعي، لجذب الاستثمار لمشاريع الإدماج الرقمي.

ومن شأن الاستفادة من مصادر وآليات التمويل هذه أن تمكن من الحصول على الموارد اللازمة للاستثمار في المجالات ذات الأولوية لسد الفجوة الرقمية وتيسير التكيف الاقتصادي مع الرقمنة. ومن الضروري تنفيذ إصلاحات السياسة العامة لتهيئة بيئة تنظيمية مواتية تجتذب استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية والخدمات الرقمية. كما قد يؤدي الانخراط في حملات التوعية العامة لتسليط الضوء على أهمية الإدماج الرقمي إلى تشجيع مساهمات القطاعين العام والخاص. ولتحقيق الأهداف، من الأهمية بمكان أيضا ضمان استخدام

الأموال بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة من خلال آليات فعالة للرصد والتقييم لتتبع أثر وفعالية استثمارات الإدماج الرقمي.

الخطوة الثالثة - تعزيز إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية

في حين أن تطوير البنية التحتية الرقمية أمر بالغ الأهمية، فمن الضروري أيضا ضمان وصول جميع السكان إلى هذه التقنيات. يتطلب تحسين الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية نهجا متعدد الجوانب يعالج البنية التحتية والقدرة على تحمل التكاليف ومحو الأمية الرقمية والشمول. وفيما يلي بعض الخيارات على مستوى السياسة العامة:

- **خطط وأدوات البيانات الميسورة التكلفة:** العمل مع مزودي خدمات الاتصالات لتقديم خطط وحزم بيانات ميسورة التكلفة، خاصة للأفراد والأسر ذوي الدخل المنخفض. تنفيذ البرامج التي تدعم تكلفة الأجهزة الرقمية مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر للسكان ذوي الدخل المنخفض.
- **برامج محو الأمية الرقمية:** تطوير برامج شاملة لمحو الأمية الرقمية والتدريب على المهارات لجميع الفئات العمرية، مع التركيز على المهارات الرقمية الأساسية وكذلك المهارات المتقدمة للتوظيف. إدماج محو الأمية الرقمية في مناهج التعليم النظامي.
- **البنية التحتية لخدمة النطاق العريض:** الاستثمار في بناء وتحسين شبكات النطاق العريض، لا سيما في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات والمناطق الريفية. تعزيز نشر تكنولوجيا الإنترنت عالية السرعة مثل كابلات الألياف الضوئية.
- **الربط بشبكة الهاتف المحمول:** توسيع نطاق تغطية شبكة الهاتف المحمول لتشمل المناطق النائية والريفية. تشجيع تطوير هواتف ذكية منخفضة التكلفة وبأسعار معقولة لتسهيل الوصول إلى الإنترنت.
- **الخدمات الحكومية على الإنترنت:** تقديم الخدمات الحكومية الأساسية عبر الإنترنت، مثل برامج الرعاية الصحية والتعليم والرعاية العامة. استحداث منصات سهلة الاستخدام للحكومة الإلكترونية لتسهيل الوصول إلى الخدمات.
- **المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اعتماد الرقمنة عن طريق دعمها من خلال الإعانات والحوافز. تعزيز البيئات والصناعات الرقمية التي يمكن أن تولد قيمة اقتصادية وتخلق بيئة يمكن فيها للشركات الوصول بسهولة إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها للدفع بعجلة النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية.
- **المنافسة:** تنفيذ سياسات تعزز المنافسة بين مزودي خدمات الإنترنت لخفض التكاليف وتحسين جودة الخدمة.

- **الوصول إلى الإنترنت في الأماكن العامة:** إنشاء مناطق اتصال عامة لشبكة Wi-Fi في المناطق الحضرية والأماكن العامة الرئيسية، ويفضل أن تكون مجانية. إنشاء مراكز مجتمعية للوصول إلى الإنترنت مجهزة بالحواسيب ووصلات الإنترنت، لا سيما في المناطق التي تضعف فيها الخدمة. ضمان قيام هذه المراكز بتوفير خدمات التدريب والدعم في مجال محو الأمية الرقمية.
- **قسائم الإدماج الرقمي:** توفير قسائم الإدماج الرقمي أو الإعانات لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض على تغطية تكاليف الوصول إلى الإنترنت والأجهزة والتدريب على المهارات الرقمية.
- **تطوير المحتوى الشامل:** تشجيع إنشاء محتوى رقمي وخدمات تلبي الاحتياجات اللغوية والثقافية المتنوعة. تعزيز المحتوى الذي يعالج التحديات المحلية ويعزز المشاركة الرقمية.
- **التكنولوجيا المساعدة:** ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التكنولوجيا الرقمية عن طريق إدماج خصائص ومعايير إمكانية الوصول، وتشجيع استخدام التكنولوجيا والبرامجيات المساعدة.

تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية هو جهد طويل الأجل يتطلب التنسيق بين الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ومن الضروري معالجة جانبي العرض والطلب للوصول الرقمي، وضمان عدم حصول الناس على التكنولوجيا فحسب، بل أيضا على المهارات والموارد لاستخدامها بشكل فعال. وفي هذه العملية، من المفيد وضع مقاييس لرصد التقدم المحرز في تحسين الوصول وتقييم تأثير مبادرات الإدماج الرقمي بانتظام، وتعديل الاستراتيجيات بناء على البيانات والتعليقات بهذا الخصوص.

الخطوة الرابعة - تنظيم الاقتصاد الرقمي

أثناء تنفيذ السياسات لتحسين الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، يجب على الحكومات إنشاء إطار تنظيمي لإدارة التحول الرقمي. وتنظيم الاقتصاد الرقمي مهمة معقدة ومتطورة تتضمن موازنة الابتكار والنمو الاقتصادي مع حماية كل من المستهلكين والخصوصية والمنافسة والأمن. وبادئ ذي بدء، من الضروري اكتساب فهم عميق للاقتصاد الرقمي، بما في ذلك القطاعات ومختلف التكنولوجيات المعنية، مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات. وفيما يلي بعض الاعتبارات والاستراتيجيات الرئيسية لتنظيم الاقتصاد الرقمي:

- **الأطر القانونية:** إنشاء أطر قانونية واضحة وشاملة تعالج القضايا الخاصة بالاقتصاد الرقمي، بما في ذلك خصوصية البيانات والأمن السيبراني والملكية الفكرية والتجارة عبر الإنترنت. ضمان أن تكون الأنظمة محايدة من الناحية التكنولوجية وقابلة للتكيف مع التطورات التكنولوجية السريعة.
- **خصوصية البيانات وحمايتها:** سن قوانين لحماية البيانات تراعي خصوصية الأفراد وتمنحهم إمكانية التحكم في بياناتهم الشخصية. إنشاء آليات للإخطار بخرق البيانات وفرض عقوبات على عدم الامتثال.

- **لوائح تنظيمية للأمن السيبراني:** تنفيذ لوائح ومعايير الأمن السيبراني لحماية البنية التحتية الحيوية والأصول الرقمية من التهديدات السيبرانية. تعزيز أفضل الممارسات للأمن السيبراني عبر الصناعات.
- **تنظيم مكافحة الاحتكار والمنافسة:** مراقبة وتنظيم المنصات الرقمية وعمالقة التكنولوجيا لمنع الممارسات الاحتكارية والسلوك المناهض للمنافسة والهيمنة غير العادلة على السوق. تشجيع المنافسة والابتكار في السوق الرقمية.
- **حماية المستهلك:** تطوير قوانين ولوائح تنظيمية لحماية المستهلك التي تعالج قضايا مثل الأنشطة الاحتيالية عبر الإنترنت، وسلامة المنتجات الرقمية، والتسعير الشفاف. التأكد من أن المنصات لديها آليات لتسوية المنازعات ودعم العملاء.
- **تحصيل الضرائب والإيرادات:** إنشاء إطار ضريبي عادل وفعال للشركات الرقمية لضمان مساهمتها في الإيرادات العامة. النظر في ضرائب المبيعات الرقمية أو ضرائب القيمة المضافة على السلع والخدمات الرقمية.
- **تدفق البيانات عبر الحدود:** وضع قواعد واتفاقات لتدفق البيانات عبر الحدود مع تحقيق التوازن بين الخصوصية والشواغل الأمنية. تعزيز الآليات الدولية لنقل البيانات مثل البنود التعاقدية الموحدة أو قواعد الشركات الملزمة للاتحاد الأوروبي.
- **حقوق الملكية الفكرية:** تعزيز حماية الملكية الفكرية للابتكارات والمحتوى الرقمي. وضع آليات للتصدي لانتهاك حقوق التأليف والنشر والقرصنة والتزوير عبر الإنترنت.
- **تنظيم مسؤولية المنصات:** تحديد تبعة ومسؤولية المنصات الإلكترونية عن المحتوى الذي ينشئه المستخدمون. النظر في تدابير حماية المسؤولية الوسيطة التي تحقق توازنا بين حرية التعبير واعتدال المحتوى.
- **الهوية والمصادقة الرقمية:** تطوير أنظمة آمنة للهوية والمصادقة الرقمية لمكافحة الاحتيال عبر الإنترنت وتعزيز الثقة الرقمية. ضمان الحصول على موافقة المستخدم وحماية البيانات في أنظمة الهوية الرقمية.
- **تنظيم التكنولوجيا الناشئة:** وضع مبادئ توجيهية ولوائح تنظيمية للتكنولوجيا الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل والتكنولوجيا الحيوية. تشجيع تطوير هذه التكنولوجيا واستخدامها بطريقة مسؤولة وأخلاقية.
- **الشفافية والمساءلة:** تعزيز الشفافية في الخوارزميات الرقمية وعمليات صنع القرار، خاصة في مجالات مثل تسجيل الائتمان والتوظيف وأسلوب تنظيم المحتوى. تحميل الشركات الرقمية المسؤولية عن التحيز الخوارزمي والممارسات التمييزية.

- **التعاون الدولي:** التعاون مع البلدان الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي والبلدان غير الأعضاء فيها والمنظمات الدولية لوضع معايير وأنظمة مشتركة للاقتصاد الرقمي. معالجة المسائل العابرة للحدود، مثل الجريمة السيبرانية وتبادل البيانات، من خلال الاتفاقات والمعاهدات الإقليمية والدولية.
- **الإنفاذ والامتثال:** إنشاء آليات إنفاذ فعالة وفرض عقوبات على عدم الامتثال للأنظمة الرقمية. الاستثمار في قدرات الهيئات التنظيمية على رصد اللوائح وإنفاذها بفعالية.

وإن تنظيم الاقتصاد الرقمي عملية مستمرة تتطلب المرونة والقدرة على التكيف والفهم العميق للمشهد التكنولوجي المتطور. ومن المهم الاعتراف بأن اللوائح التنظيمية في الاقتصاد الرقمي يجب أن تتطور لمواكبة التقدم التكنولوجي. وتحقيق التوازن السليم بين تعزيز الابتكار وحماية مصالح المجتمع أمر بالغ الأهمية للوصول إلى تنظيم رقمي فعال. كما ينبغي للحكومات إشراك خبراء الصناعة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في العملية التنظيمية لضمان اتباع نهج متوازن ومستنير.

الخطوة الخامسة - ضمان الأمن السيبراني

يعتبر ضمان الأمن السيبراني وخصوصية البيانات أمرا ضروريا في العصر الرقمي لحماية الأفراد والمنظمات والدول من التهديدات الإلكترونية وانتهاكات البيانات. وإنه يضمن سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها، وحماية الأفراد والمنظمات والدول من الخسائر المالية، وتلف السمعة، والضرر المحتمل للبنية التحتية الحيوية. وفيما يلي الخطوات وأفضل الممارسات للمساعدة في تحقيق ذلك:

- **الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني:** وضع استراتيجية وطنية شاملة للأمن السيبراني تحدد الأهداف والسياسات والمسؤوليات المتعلقة بالأمن السيبراني. مواصلة تقييم وتحسين سياسات الأمن السيبراني والتدابير القائمة على التهديدات والتكنولوجيات المتطورة.
- **قوانين ونظم الأمن السيبراني:** سن وإنفاذ قوانين ولوائح الأمن السيبراني التي تضع معايير لحماية البيانات والإبلاغ عن الحوادث المتعلقة بذلك وأمن البنية التحتية الحيوية. فرض عقوبات صارمة على مجرمي الإنترنت لردع الأنشطة المغرضة. إنفاذ قوانين حماية البيانات التي تتطلب من المنظمات تأمين وحماية البيانات الشخصية والحساسة.
- **وكالة الأمن السيبراني:** إنشاء وكالة أو هيئة وطنية مكرسة للأمن السيبراني مسؤولة عن تنسيق جهود الأمن السيبراني والاستجابة للحوادث المتعلقة به والتوعية العامة.
- **نظم حكومية آمنة:** تعزيز الأمن السيبراني للأنظمة الحكومية، بما في ذلك منصات الحكومة الإلكترونية والخدمات الرقمية. إجراء عمليات تدقيق منتظمة للأمن السيبراني وتقييمات لنظم البنية التحتية الحكومية والحيوية.

- **بناء القدرات:** الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الأمن السيبراني لاستباق التهديدات السيبرانية المتطورة. الاستثمار أيضا في برامج التثقيف والتدريب في مجال الأمن السيبراني للمهنيين والمسؤولين على إنفاذ القانون والجمهور عامة لتعزيز مهارات الأمن السيبراني والرفع من مستوى الوعي.
- **حماية البنى التحتية الحيوية:** تحديد وحماية أصول البنية التحتية الحيوية، مثل شبكات الطاقة والأنظمة المالية وشبكات الرعاية الصحية، من التهديدات الإلكترونية. وضع خطة وطنية للاستجابة للحوادث المتعلقة بالأمن السيبراني واختبارها بانتظام لضمان استجابة سريعة ومنسقة للحوادث الإلكترونية.
- **هوية رقمية آمنة:** تطوير أنظمة هوية رقمية آمنة للحد من سرقة الهوية والاحتيال. تشجيع الشركات على الاستثمار في التأمين الإلكتروني للتخفيف من الخسائر المالية الناجمة عن الحوادث الإلكترونية.
- **حملات التوعية:** إطلاق حملات توعية عامة لتثقيف المواطنين والشركات حول أفضل ممارسات الأمن السيبراني والتهديدات الناشئة. تعزيز الممارسات الجيدة بين المواطنين والشركات لمنع التهديدات الإلكترونية الشائعة مثل التصيد الاحتيالي والبرامج الضارة.
- **التعاون الدولي:** التعاون مع بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأخرى والشركاء الدوليين بشأن مبادرات الأمن السيبراني، وتبادل المعلومات الاستخبارية عن التهديدات، والتعاون في التحقيقات المتعلقة بالجرائم السيبرانية.

يمكن أن يساعد النظر في هذه التدابير البلدان على إنشاء أساس قوي للأمن السيبراني، مما يسمح لها بالانخراط بثقة في الاقتصاد الرقمي وحماية بنيتها التحتية الرقمية وأصولها من التهديدات السيبرانية. وقد يكون بناء ثقافة الأمن والتوعية بالخصوصية بنفس أهمية تنفيذ الضمانات التقنية. وفي هذه العملية، من شأن التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتبادل المعلومات الاستخبارية عن التهديدات وأفضل الممارسات والموارد أن يكون أمرا بالغ الأهمية.

الخطوة السادسة – دعم الشركات ورواد الأعمال للابتكار واستخدام التقنيات الرقمية بشكل أفضل

يعتبر الابتكار والمشاركة الفعالة للقطاع الخاص في هذه العملية جزء لا يتجزأ من التحول الرقمي. كما يشكل دعم الشركات ورواد الأعمال لابتكار التكنولوجيا الرقمية واستخدامها بشكل أفضل أمرا بالغ الأهمية للاندماج في الاقتصادات العالمية وتحقيق اقتصاد تنافسي. وفيما يلي عدد من الاستراتيجيات والمبادرات التي يمكن استخدامها لتشجيع وتيسير الابتكار في الفضاء الرقمي:

- **بيئات الابتكار:** تعزيز التعاون بين الشركات الناشئة والشركات القائمة والجامعات والمؤسسات البحثية والوكالات الحكومية لإنشاء بيئات ديناميكية للابتكار. استحداث مساحات فعلية، مثل مراكز الابتكار والمجمعات التكنولوجية، حيث يمكن لرواد الأعمال العمل والتعاون والوصول إلى الموارد.

- **الحاضنات وبرامج تسريع الأعمال:** إنشاء ودعم الحاضنات وبرامج تسريع الأعمال التي توفر الإرشاد والموارد والتمويل للشركات الناشئة ورجال الأعمال الذين يعملون على الابتكارات الرقمية والتكنولوجيا الناشئة. تعزيز حماية الملكية الفكرية لتحفيز الابتكار وحماية حقوق أصحاب المشاريع والشركات الرقمية.
- **الوصول إلى رأس المال:** ضمان وصول الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مختلف مصادر رأس المال، بما في ذلك رأس المال الاستثماري والمستثمرين الملائكة ومنصات التمويل الجماعي. تقديم المنح والإعانات والحوافز الضريبية لأنشطة البحث والتطوير التي تركز على التكنولوجيا والحلول الناشئة.
- **تشجيع التصديروالتجارة:** دعم الشركات الناشئة والشركات القائمة في توسيع نطاق انفتاح منتجاتها وخدماتها الرقمية على الأسواق الدولية من خلال البعثات التجارية ومبادرات تشجيع التصدير. دعم أبحاث السوق وتحليلها لمساعدة الشركات على تحديد الاتجاهات والفرص الناشئة في مجال التحول الرقمي للأعمال وعمليات الإنتاج.
- **المبادرات الخاصة بالصناعة:** تصميم برامج دعم لصناعات محددة ذات إمكانات عالية للابتكار الرقمي، مثل الرعاية الصحية أو الزراعة أو التكنولوجيا المالية. تعزيز سياسات مشاركة البيانات والوصول إليها التي تمكن الشركات، وخاصة الشركات الناشئة، من الاستفادة من البيانات من أجل الابتكار مع ضمان خصوصية البيانات وأمنها.
- **مبادرات الحَيّزالتنظيمي:** إنشاء مبادرات حَيّز تنظيمي تسمح للشركات الناشئة ورجال الأعمال باختبار منتجات وخدمات رقمية جديدة ببعض التساهل التنظيمي، وتعزيز الابتكار مع الحفاظ على حماية المستهلك.
- **مبادرات المشتريات العامة:** تشجيع منظمات القطاع العام على شراء حلول رقمية من الشركات الناشئة والشركات المبتكرة، وتزويدها بمرجع قيم وإيرادات أولية. إعطاء الأفضلية للشركات الناشئة المحلية والشركات المبتكرة عند منح العقود الحكومية، وتحفيز الابتكار المحلي.
- **التدريب على المهارات الرقمية:** تقديم برامج تدريبية وموارد تعليمية لمساعدة رواد الأعمال والموظفين على اكتساب المهارات الرقمية اللازمة للابتكار والقدرة التنافسية.
- **الدعم من أجل البنية التحتية الرقمية:** الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، مثل خدمات النطاق العريض عالي السرعة والحوسبة السحابية، لتوفير الأساس الضروري للابتكار الرقمي.
- **تأثيرالاستثماروريادة الأعمال الاجتماعية:** تشجيع المستثمرين ذوي التأثير على تمويل رواد الأعمال الاجتماعيين والشركات التي تواجه التحديات المجتمعية الحرجة من خلال الحلول الرقمية.

وفي عالم يتزايد فيه الطابع الرقمي، لا يؤدي تعزيز الابتكار إلى دفع الرخاء الاقتصادي فحسب، بل يضمن أيضا مرونة البلد وأهميته في مواجهة التغيير التكنولوجي السريع، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية الحياة لمواطنيه. ومن خلال إنشاء بيئة داعمة، يمكن للحكومات تمكين الشركات ومنظمي المشاريع من الابتكار وتسخير الإمكانات الكاملة للتكنولوجيا الناشئة لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

الخطوة السابعة - الارتقاء بالمهارات لزيادة الإنتاجية وتقليل فقدان الوظائف

تتطلب الاستفادة من زيادة الرقمنة والروبوتات المتقدمة تنفيذ سياسات فعالة للارتقاء بالمهارات وزيادة الإنتاجية مع تقليل فقدان الوظائف. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصادات لاكتساب القدرة التنافسية والحفاظ عليها في تكنولوجيات معينة وتجنب تراجع القدرات الإنتاجية وتعطيلها على نطاق واسع. وفيما يلي بعض التدابير الرئيسية على مستوى السياسات التي يمكن للحكومات اعتمادها لتحقيق هذه الغاية:

- **تقييم المهارات وتحليل الفجوات:** إجراء تقييمات منتظمة للمهارات وتحليلات للفجوات لتحديد أوجه النقص والفوائض المحددة في المهارات داخل سوق العمل. وهذا يوجه الجهود الرامية إلى تنمية المهارات.
- **الاستثمار في التعليم والتدريب:** زيادة تمويل مؤسسات التعليم والتدريب المهني لتحسين جودة فرص التعلم وإمكانية الحصول عليها. تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لتلبية متطلبات الصناعات الناشئة.
- **برامج تدريبية مدعومة:** تقديم إعانات أو حوافز مالية للأفراد والشركات للمشاركة في برامج تنمية المهارات والتدريب. وكذلك تشجيع مشاركة الأفراد في الدورات التدريبية المكثفة المفتوحة عبر الإنترنت لاكتساب مهارات جديدة.
- **الاعتراف بالتعلم المسبق:** إنشاء آليات للاعتراف رسميا بخبرات العمل السابق والمهارات المكتسبة من خلال التعلم غير الرسمي واعتمادها.
- **المهارات للتكنولوجيا الناشئة:** إعطاء الأولوية للتدريب والتعليم في التكنولوجيا الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وتحليل البيانات لإعداد القوى العاملة لوظائف المستقبل. إنشاء مجالس المهارات أو مجالس استشارية خاصة بالصناعة لتحديد الاحتياجات من المهارات، ووضع المعايير، وتوجيه برامج التدريب. وبعد ذلك، تصميم برامج تدريبية مناسبة لقطاعات صناعية محددة والاحتياجات الاقتصادية المحلية، مما يضمن أن تكون المهارات ذات صلة ومطلوبة.
- **التلمذة الصناعية وإصدار الشهادات والاعتماد:** تعزيز برامج التلمذة الصناعية والتدريب الداخلي، وتوفير فرص التدريب العملي بالتعاون مع أرباب العمل. تطوير وتعزيز الشهادات ووثائق الاعتماد المعترف بها في الصناعة للتحقق من المهارات وتوحيدها. تشجيع الأفراد على الحصول على الشهادات ووثائق الاعتماد ذات الصلة لتعزيز قدرتهم على العمل.

- **دعم الدخل والحوافز الضريبية:** النظر في تقديم الدعم المالي أو استبدال الأجور للأفراد المشاركين في برامج التدريب، خاصة لأولئك الذين يواجهون فقدان الوظائف. تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لتوفير الدعم للدخل أثناء فقدان الوظائف والانتقال الوظيفي، والحد من الخوف من تنمية المهارات. تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في برامج تدريب الموظفين وتنمية المهارات.
- **معلومات سوق العمل وخدمات الاستشارة الوظيفية:** دعم الأفراد لتحديد المهارات الأكثر صلة بوظائفهم وصناعاتهم الراهنة. توفير معلومات ميسرة ومحدثة عن سوق العمل لمساعدة الأفراد على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تنمية المهارات والخيارات الوظيفية. تقديم المساعدة في التوظيف وخدمات الاستشارة المهنية لدعم الأفراد في انتقالهم إلى فرص عمل جديدة.
- **ثقافة التعلم مدى الحياة:** تشجيع ثقافة التعلم مدى الحياة، مع سياسات تعزز التطوير المستمر للمهارات وإعادة التدريب طوال الحياة المهنية للفرد. إطلاق حملات ومبادرات محو الأمية الرقمية لضمان حصول المواطنين على المهارات الرقمية الأساسية المطلوبة للوظائف الحديثة.

وتتطلب السياسات الفعالة لتنمية المهارات تخطيطا دقيقا، وتعاونا مع الجهات الفاعلة، ومرونة للتكيف مع الظروف الاقتصادية المتطورة. لذلك، فإن تعزيز التعاون بين الحكومة والمؤسسات التعليمية وأرباب العمل في القطاع الخاص أمر ضروري أثناء تصميم وتنفيذ برامج تنمية المهارات المتوافقة مع احتياجات الصناعة. وإن وضع استراتيجية جيدة التصميم والتنفيذ لتنمية المهارات لا يمكن أن يعزز الإنتاجية فحسب، بل يقلل أيضا من الآثار السلبية لفقدان الوظائف خلال التحولات الاقتصادية. وفي هذه العملية، من الأهمية بمكان إجراء تقييم منتظم لفعالية سياسات وبرامج تنمية المهارات وإجراء التعديلات اللازمة على أساس النتائج والتعليقات.

الملحق: تصنيف البلدان

أ. مجموعات البلدان المعتمدة في التقرير

بلدان منظمة التعاون الإسلامي (57)*

الرمز	الاسم	الرمز	الاسم	الرمز	الاسم
AFG	أفغانستان	GUY	غيانا	PAK	باكستان
ALB	ألبانيا	IDN	إندونيسيا	PSE	فلسطين
DZA	الجزائر	IRN	إيران	QAT	قطر
AZE	أذربيجان	IRQ	العراق	SAU	المملكة العربية السعودية
BHR	البحرين	JOR	الأردن	SEN	السنغال
BGD	بنغلاديش	KAZ	كازاخستان	SLE	سيراليون
BEN	بنين	KWT	الكويت	SOM	الصومال
BRN	بروناي دار السلام	KGZ	جمهورية قرغيزستان	SDN	السودان
BFA	بوركينا فاسو	LBN	لبنان	SUR	سورينام
CMR	الكاميرون	LBY	ليبيا	SYR	سوريا*
TCD	تشاد	MYS	ماليزيا	TJK	طاجيكستان
COM	جزر القمر	MDV	المالديف	TGO	توغو
CIV	كوت ديفوار	MLI	مالي	TUN	تونس
DJI	جيبوتي	MRT	موريتانيا	TUR	تركيا
EGY	مصر	MAR	المغرب	TKM	تركمانستان
GAB	الغابون	MOZ	موزمبيق	UGA	أوغندا
GMB	غامبيا	NER	النيجر	ARE	الإمارات العربية المتحدة
GIN	غينيا	NGA	نيجيريا	UZB	أوزبكستان
GNB	غينيا بيساو	OMN	عمان	YEM	اليمن

* عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

البلدان المتقدمة* (41)

أندورا	فرنسا	لتوانيا	جمهورية سلوفاكيا
أستراليا	ألمانيا	لوكسمبورغ	سلوفينيا
النمسا	اليونان	ماكاو، المنطقة الإدارية الخاصة	إسبانيا
بلجيكا	هونغ كونغ المنطقة الإدارية الخاصة	مالطا	السويد
كندا	أيسلندا	هولندا	سويسرا
كرواتيا	إيرلندا	نيوزيلاندا	محافظة تايوان الصينية
قبرص	إسرائيل	النرويج	المملكة المتحدة
جمهورية التشيك	إيطاليا	البرتغال	الولايات المتحدة
الدنمارك	اليابان	بويرتو ريكو	
إستونيا	كوريا	سان مارينو	
فنلندا	لاتفيا	سنغافورة	

* تشير إلى "الاقتصادات المتقدمة" حسب تصنيفها من قبل صندوق النقد الدولي. آخر تحديث أبريل 2023.

البلدان النامية

تشمل جميع البلدان الأخرى غير تلك المصنفة باعتبارها بلدانا متقدمة.

ب. التصنيف الجغرافي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

البلدان مرتفعة الدخل* (8)

البحرين	غيانا	عمان	المملكة العربية السعودية
بروناي دار السلام	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة

الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل* (13)

ألبانيا	العراق	المالديف	فلسطين
أذربيجان	كازاخستان	سورينام	
الغابون	ليبيا	تركيا	
إندونيسيا	ماليزيا	تركمانستان	

الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل* (21)

الجزائر	جيبوتي	لبنان	طاجيكستان
بنغلاديش	مصر	موريتانيا	تونس
بنين	غينيا	المغرب	أوزبكستان
الكاميرون	إيران	نيجيريا	
جزر القمر	الأردن	باكستان	
كوت ديفوار	جمهورية قرغيزستان	السنغال	

البلدان منخفضة الدخل* (15)**

أفغانستان	غينيا بيساو	سيراليون	توغو
بوركينا فاسو	مالي	الصومال	أوغندا
تشاد	موزمبيق	السودان	اليمن
غامبيا	النيجر	سوريا**	

* يستند تصنيف البلدان حسب مستوى الدخل إلى التصنيف الذي يعتمده البنك الدولي حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2022.
ووفقا لذلك؛

- البلدان المنخفضة الدخل: بمعدل 1,135 دولار، أو أقل، كنصيب للفرد من الدخل القومي الإجمالي،
- البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين 1,136 و 4,465 دولارا أمريكيا،
- البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين 4,466 و 13,845 دولارا أمريكيا،
- البلدان مرتفعة الدخل: ذات نصيب فرد من الدخل القومي الإجمالي يبلغ 13,846 دولارا أمريكيا أو أكثر.

** عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

المراجع

Acemoglu, D. and P. Restrepo (2022). Demographics and Automation. *The Review of Economic Studies*. Vol 89(1): 1–44. https://doi.org/10.1093/restud/rdab031.

Alshareef, H.N. (2023). Current Development, Challenges and Future Trends in Cloud Computing: A Survey. International Journal of Advanced Computer Science and Applications, Vol. 14, No. 3.

Bellini, P., P. Nesi, G. Pantaleo (2022). IoT-Enabled Smart Cities: A Review of Concepts, Frameworks and Key Technologies. Applied Sciences 12/1607:1-21.

Büyüközkan, G. and Göçer, F. (2018), "Digital supply chain: literature review and a proposed framework for future research", Computers in Industry, Vol. 97 No. 4, pp. 157-177.

Calì M. and G. Presidente (2021). Automation and Manufacturing Performance in a Developing Country. Policy Research Working Paper 9653. World Bank.

Dellot and Wallace-Stephens (2017) …

Deloitte (2016). The rise of the digital supply network: Industry 4.0 enables the digital transformation of supply chains. Available at https://www2.deloitte.com/tw/en/pages/manufacturing/articles/digital-supply-networks.html.

Deloitte (2018). Exponential technologies in manufacturing: Transforming the future of manufacturing through technology, talent, and the innovation ecosystem. Deloitte Development LLC.

Duz, S. (2021). Unpacking the Debate on Turkish Drones. SETA Foundation for Political, Economic and Social Research. Ankara.

Ejaz, W. and A. Anpalagan (2019). Internet of Things for Smart Cities: Technologies, Big Data and Security; Springer: Berlin/Heidelberg, Germany.

Gad, A.G., D.T. Mosa, L. Abualigah, A.A. Abohany (2022). "Emerging Trends in Blockchain Technology and Applications: A Review and Outlook." Journal of King Saud University - Computer and Information Sciences. Volume 34(9), pgs.: 6719-6742.

IDTechEx (2023). 3D Printing and Additive Manufacturing 2023-2033: Technology and Market Outlook. IDTechEx Research. Boston.

IFC (2021). *Artificial Intelligence in Emerging Markets: Opportunities, Trends, and Emerging Business Models.* Washington, D.C.: International Finance Corporation

IHS Markit (2019). The 5G Economy: How 5G Will Contribute to the Global Economy. November 2019. https://www.qualcomm.com/media/documents/files/ihs-5g-economic-impact-study-2019.pdf.

ILO (2023). ILO Monitor on the world of work. Eleventh edition. A Global Employment Divide: Low-Income Countries Will be Left Further Behind Without Action on Jobs And Social Protection.

IMF (2021). Fiscal Monitor: A Fair Shot. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF (2022a). Global Financial Stability Report (2022). October.

IMF (2022b). World Economic Outlook: War Sets Back the Global Recovery. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF (2023a). World Economic Outlook Update: Near-Term Resilience, Persistent Challenges, July 2023.

IMF (2023b). World Economic Outlook: A Rocky Recovery. Washington, DC: International Monetary Fund, April.

IMF (2023c). Global Financial Stability Report: Safeguarding Financial Stability amid High Inflation and Geopolitical Risks. Washington, DC, April.

IMF/World Bank (2019). Fintech: The Experience So Far. Available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/130201561082549144/pdf/Fintech-The-Experience-so-Far-Executive-Summary.pdf

IoT Analytics (2023). State of IoT 2023. Available at https://iot-analytics.com/number-connected-iot-devices/ (as of July 2023).

ITU et al. (2022). Core List of ICT Indicators. March 2022 version. Available at https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/coreindicators/Core-List-of-Indicators_March2022.pdf

Mariani, J., E. Quasney, and M.E. Raynor (2015). "Forging links into loops: The Internet of Things' potential to recast supply chain management," Deloitte Review 17, Deloitte University Press.

McKinsey (2021). The Internet of Things: Catching up to an accelerating opportunity. McKinsey Global Publishing.

McKinsey (2022a). The mainstreaming of additive manufacturing. McKinsey Global Publishing.

McKinsey (2022b). What is blockchain? December 2022. McKinsey Global Publishing. https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/mckinsey%20explainers/what%20is%20blockchain/what%20is%20blockchain.pdf

McKinsey (2022c). *The future is now: Unlocking the promise of AI in industrials*. McKinsey Global Publishing.

McKinsey (2022c). What is cloud computing? McKinsey Global Publishing.

McKinsey (2022d). Projecting the global value of cloud: $3 trillion is up for grabs for companies that go beyond adoption. McKinsey Global Publishing.

OECD (2016). Internet of Things - Seizing the Benefits and Addressing the Challenges. Ministerial Meeting on the Digital Economy Background Report. OECD Digital Economy Policy Papers DSTI/ICCP/CISP(2015)3/FINAL.

OECD (2018). IOT Measurement and Applications. Ministerial Meeting on the Digital Economy Background Report. OECD Digital Economy Policy Papers No: 271. DSTI/CDEP/CISP-MADE(2017)1/FINAL.

OECD (2019a). Unpacking E-commerce: Business Models, Trends and Policies. OECD Publishing. Organisation for Economic Cooperation and Development.

OECD (2019b). The Road to 5G Networks: Experience to Date and Future Developments. OECD Publishing. Organisation for Economic Cooperation and Development.

OECD (2020). COVID-19 and Global Capital Flows. OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19). Available at: https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-global-capital-flows-2dc69002/

OECD (2021). Artificial Intelligence, Machine Learning and Big Data in Finance: Opportunities, Challenges, and Implications for Policy Makers. OECD Publishing. Organisation for Economic Cooperation and Development.

OECD (2023). ODA Levels in 2022 – preliminary data, Detailed summary note. Available at: https://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/ODA-2022-summary.pdf

Prasanna,L.D., S. Mangalam, M.R. Yuce, S.C. Beisswenger, M. Lukac (2017). Internet of things: the new government to business platform - a review of opportunities, practices,

and challenges. Washington, D.C.: World Bank Group.

PwC (2021). The Global Economic Impact of 5G. PricewaterhouseCoopers. Available at https://www.pwc.com/gx/en/tmt/5g/global-economic-impact-5g.pdf.

SESRIC (2017). *OIC Economic Outlook: Industrial Development for Structural Transformation.* The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. Ankara.

SESRIC (2021). *OIC Women and Development Report 2021: Progress towards the Implementation of the OIC Plan of Action for the Advancement of Women (OPAAW).* Ankara

SESRIC (2022). *Socio-Economic Impacts of the COVID-19 Pandemic in OIC Countries: Pathways for Sustainable and Resilient Recovery*. Ankara.

SESRIC (2023). *OIC Labour Market Report 2023 - Implications of Rising Digitalization and Automation on Employment*. The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. Ankara.

Statista (2023). Internet of Things - Market data analysis & forecasts.

UN (2021). World Economic Situation and Prospects: July 2021. Briefing, No. 151.

UN (2022). Black Sea Grain Initiative Joint Coordination Centre. Available at: https://www.un.org/en/black-sea-grain-initiative.

UNCTAD (2021). Estimates of Global E-Commerce 2019 and Preliminary Assessment of Covid-19 Impact on Online Retail 2020. UNCTAD Technical Notes on ICT for Development No:18.

UNCTAD (2022). *Industry 4.0 for Inclusive Development.* United Nations Conference on Trade and Development. Geneva.

UNCTAD (2023a). World Investment Report 2023. Investing in Sustainable Energy For All. Geneva.

UNCTAD (2023b). *Technology and Innovation Report 2023.* United Nations Conference on Trade and Development. Geneva.

WEF (2020). The Impact of 5G: Creating New Value across Industries and Society. World Economic Forum.

World Bank (2016). Cloud Readiness Pilot Assessment Report.

World Bank (2017). *Big data in action for government: big data innovation in public services, policy, and engagement.* Solutions brief. Washington, D.C.: World Bank Group.

World Bank (2020). Global Economic Prospects, June 2020. Washington, DC: World Bank.

World Bank (2022a). The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19. By Demirgüç-Kunt, A., L. Klapper, D. Singer, and S. Ansar. Washington, D.C.: World Bank Group.

World Bank (2022b). Regulation and Supervision of Fintech: Considerations for EMDE Policymakers. Washington, D.C.: World Bank Group.

World Bank (2023a). Commodity Markets Outlook in Eight Charts. World Bank, Washington, DC.

World Bank (2023b). Commodity Markets Outlook: Lower Prices, Little Relief, April 2023. World Bank, Washington, DC.

World Bank (2023c). *Fintech and the Future of Finance: Market and Policy Implications. By* Feyen,E., H. Natarajan, M. Saal Washington, D.C.: World Bank Group.

World Bank (2023d). *Infrastructure Tokenization: Does blockchain have a role in the financing of infrastructure?* Washington, D.C.: World Bank Group.

Main Data Sources

ILO ILOSTAT Database,

IMF Direction of Trade Statistics (DOT) Database, September 2023

IMF, International Financial Statistics (IFS) Database, September 2023

IMF World Economic Outlook Database, April and June 2023

OECD, OECD.Stat Database

SESRIC OIC-STAT Database, August 2023

UN COMTRADE Database, August 2023

UN Services Trade Database, August 2023

UNCTAD Online Database and World Investment Report Annex Tables, August 2023

UNSD National Accounts Main Aggregates Database, September 2023

WTO Database, September 2023

World Bank World Development Indicators, September 2023

الحواشي

[1] باستثناء المراكز المالية في منطقة البحر الكاريبي.

[2] شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تبدأ الشركة الأم مشروعا جديدا في بلد أجنبي عن طريق إنشاء مرافق تشغيلية جديدة من الأساس بدلا من شراء منشأة موجودة في ذلك البلد. هذه الأنواع من الاستثمار ضرورية لتنمية القدرة الإنتاجية والبنية التحتية ولآفاق الانتعاش المستدام (UNCTAD, 2021).

[3] يشمل إجمالي الاحتياطيات حيازات الذهب النقدية وحقوق السحب الخاصة (SDRs) واحتياطيات أعضاء صندوق النقد الدولي التي يحتفظ بها صندوق النقد الدولي (المركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي) وحيازات العملات الأجنبية الخاضعة لرقابة السلطات النقدية.

[4] مؤشر تقليدي لقياس كفاية الاحتياطيات يوضح عدد الأشهر التي يمكن أن يستمر فيها بلد معين في دعم مستواه الحالي من الواردات إذا توقفت جميع التدفقات الواردة والخارجة.

[5] موزمبيق وباكستان وبنغلاديش والمغرب ونيجيريا وإندونيسيا وألبانيا وماليزيا.

[6] جزر المالديف وأوزبكستان وفلسطين والسعودية وتركيا وقطر وكازاخستان والكويت وأذربيجان.

[7] بلغت حصة دول المنظمة في إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية (بما في ذلك تلك المبلغ عنها على المستويين القطري والإقليمي بالإضافة إلى التدفقات غير المحددة) 38.4% في عام 2021، مقارنة بـ 38.1% في عام 2020.

[8] https://www.fortunebusinessinsights.com/military-drone-market-102181

[9] https://www.aa.com.tr/en/economy/turkish-drone-maker-baykar-exports-bayraktar-tb2-to-28-countries/2791055

[10] https://www.fortunebusinessinsights.com/commercial-drone-market-102171

[11] https://www.un.org/en/global-issues/big-data-for-sustainable-development

[12] https://www.statista.com/statistics/1336002/big-data-analytics-market-size/

[13] https://www.statista.com/topics/5122/blockchain/#topicOverview

[14] https://www.idc.com/getdoc.jsp?containerId=prUS50037523

[15] https://www.computerworld.com/article/3693951/global-cloud-spending-expected-to-jump-217-as-iaas-leads-the-way.html

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

Kudüs Caddesi No:9 Caddesi Diplomatik Site:
Oran, 06450, Çankaya, Ankara - Türkiye
Tel: (+90 312) 468 61 72-76 Fax: (+90 312) 468 57 26
Email: cabinet@sesric.org Web: www.sesric.org